United Arab Emirates University
Scholarworks@UAEU

Political Science Theses | Political Science

12-2018

تحليل وتقييم سياسة احتضان الأطفال في الإمارات العربية المتحدة (دراسة ميدانية)

أمل أحمد الزرعوني

Follow this and additional works at: https://scholarworks.uaeu.ac.ae/poli_sci_theses

 Part of the Political Science Commons

Recommended Citation

الزرعوني, أمل أحمد, "تحليل وتقييم سياسة احتضان الأطفال في الإمارات العربية المتحدة (دراسة ميدانية)" (2018). *Political Science Theses*. 8.
https://scholarworks.uaeu.ac.ae/poli_sci_theses/8

This Thesis is brought to you for free and open access by the Political Science at Scholarworks@UAEU. It has been accepted for inclusion in Political Science Theses by an authorized administrator of Scholarworks@UAEU. For more information, please contact fadl.musa@uaeu.ac.ae.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

جامعة الإمارات العربية المتحدة
United Arab Emirates University

UAEU

جامعة الإمارات العربية المتحدة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم السياسية

تحليل وتقييم سياسة احتضان الأطفال في الإمارات العربية المتحدة
(دراسة ميدانية)

أمل أحمد الزرعوني

أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحوكمة والسياسة العامة

إشراف أ.د أحمد مصطفى الحسين منصور

ديسمبر 2018

إقرار أصالة الأطروحة

أنا أمل أحمد الزرعوني، الموقعة أدناه، طالبة دراسات عليا في جامعة الإمارات العربية المتحدة ومقدمة الأطروحة الجامعية بعنوان "***تحليل وتقييم سياسية احتضان الاطفال في الإمارات العربية المتحدة (دراسة ميدانية)***"، أقر رسميا بأن هذه الأطروحة هو العمل البحثي الأصلي الذي قمت بإعداده تحت إشراف **أ.د أحمد مصطفى الحسين منصور، دكتور في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية**. وأقر أيضاً بأن هذه الأطروحة لم تقدم من قبل لنيل درجة علمية مماثلة من أي جامعة أخرى، علماً بأن كل المصادر العلمية التي استعنت بها في هذا البحث قد تم توثيقها والاستشهاد بها بالطريقة المتفق عليها. وأقر أيضاً بعدم وجود أي تعارض محتمل مع مصالح المؤسسة التي أعمل فيها بما يتعلق بإجراء البحث وجمع البيانات والتأليف وعرض نتائج و/أو نشر هذه الأطروحة.

توقيع الطالب: AMEb التاريخ: 3/3/2019

حقوق النشر © 2018 أمل أحمد الزرعوني
حقوق النشر محفوظة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أطروحة الماجستير

أجيزت رسالة الماجستير من قبل أعضاء لجنة المناقشة المشار إليهم أدناه:

1) المشرف (رئيس اللجنة): أ.د أحمد مصطفى الحسين منصور

الدرجة: أستاذ دكتور

قسم العلوم السياسية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

التوقيع: _____ التاريخ : 13/12/2018

2) عضو- الدكتور/ عبدالفتاح ياغي

الدرجة- أستاذ مشارك

قسم العلوم السياسية

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

التوقيع: _____ التاريخ : 2018/12/13

3) عضو خارجي: الدكتور/ عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن

الدرجة- أستاذ مشارك

قسم العلاقات الدولية – كلية الاداب والعلوم الانسانية والاجتماعية

جامعة الشارقة

التوقيع: _____ التاريخ : 13/12/2018

اعتمدت الأطروحة من قِبل:

عميد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية: الأستاذ الدكتور حسن النابودة

التوقيع: _____ التاريخ: 17/2/2019

نائب عميد كلية الدراسات العليا: الأستاذ الدكتور علي المرزوقي

التوقيع: _____ التاريخ: 28/3/2019

الملخص

هدفت هذه الدراسة لتقييم وتحليل سياسة الاحتضان للاطفال مجهولو النسب في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال دراسة آراء الاطراف المعنيين (الهيئات والمؤسسات المحلية في الدولة والوزارات المعنية وزارة الداخلية ووزارة التربية ووزارة التعليم ووزارة الصحة) حيث تم توظف المنهج النوعي والكمي في هذه الدراسة حيث تم استخدام دراسة الحالة وتحليل المضمون والمقابلة الشخصية لجمع البيانات، وكذلك قامت الباحثة على تطوير اداتين للوقوف على درجة رضا الاداريين والمسؤولين القائمين على مشروع الاحتضان وكذلك للوقوف على درجة رضا الاسر المحتضنة، وقد بينت الدراسة اهم الاسباب الرئيسية التي حتمت على الحكومة بتوحيد سياسية الاحتضان وتوصلت الباحثة الى ان درجة الرضا لدى الاسر المحتضنة وكذلك لدى الاداريين والمسؤولين كانت مرتفعة، وبينت الدراسة الى سياسة احتضان الاطفال قد حققت الاهداف المرجوة منها وان موقف المجلس الوطني الاتحادي ايجابي نحو سياسة الاحتضان، وقد اوصت الباحثة بمجموعة من التوصيات من ابرزها ضرورة الزام كافة المؤسسات ودور الرعاية بالالتزام بالقانون الموحد، وكذلك توجيه الحكومة لإقامة برامج توعية للمجتمع المحلي للتقليل من ظاهرة الاطفال مجهولو النسب، وتوعية المجتمع الاماراتي بأهمية توفير أسر بديلة لهذه الفئة من الاطفال.

كلمات البحث الرئيسية: سياسة احتضان الأطفال المجهولي النسب، رضا الاداريين والمسؤولين، رضا الأسر المحتضنة.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

العنوان والملخص باللغة الإنجليزية

Analysis and Evaluation of Foster Care of Children in the United Arab Emirates (A field study)

Abstract

The aim of this study was to evaluate and analyze the policy of incubation of foster care of children in the United Arab Emirates by studying the views of the concerned parties (the local authorities and institutions in the country and the relevant ministries, Ministry of Interior, Ministry of Education, and Ministry of Health). The study of the case and the analysis of content and personal interview to collect data, as well as the researcher to develop tools to determine the degree of satisfaction of administrators and officials in charge of the project incubation and to determine the degree of satisfaction of the host families. The researcher found that the degree of satisfaction of the foster families as well as the administrators and officials was high.

The study showed that the foster care of children has achieved the desired goals and that the position of the Federal National Council is positive towards the incubation policy. Among the recommendations are the necessities of obligating all institutions and care homes to abide by the unified law, as well as directing the government to establish awareness programs for the local community to reduce the phenomenon of children of unknown origin, its category of children.

Keywords: Incubation policy of unknown origin children, satisfaction of administrators and officials, satisfaction of the host families.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الكريم، أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لأستاذي الدكتور أحمد مصطفى الحسين منصور الذي لم يبخل عليّ من علمه ونصحه، حيث كان مثالاً للتواضع والاحترام فله مني جزيل الشكر والثناء.

والشكر موصولا إلى أعضاء لجنة المناقشة الكرام.

لإخراج هذا العمل المتواضع إلى حيز الوجود. وأقدم شكري وعرفاني إلى أساتذتي أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية في الجامعة لمساندتهم لي خلال فترة دراستي، وشكري للكادر الإداري في الجامعة لتسهيل مهمتي وشكري لكل شخص ساهم في إنجاح جهدي هذا.

فجزى الله الجميع كل خير ....

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الإهداء

إلى رفيق دربي إلى من سار معي نحو الحلم خطوة بخطوة زوجي العزيز/ ماجد عبدالله الكثيري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

العنوان i
إقرار أصالة الأطروحة ii
حقوق الملكية والنشر iii
إجازة أطروحة الماجستير iv
الملخص vi
العنوان والملخص باللغة الإنجليزية vii
شكر وتقدير viii
الإهداء ix
قائمة المحتويات x
قائمة الجداول xiii
قائمة الأشكال xv
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة 1
أولاً: مقدمة الدراسة 1
ثانياً: مشكلة الدراسة 2
ثالثاً: أهمية الدراسة 3
رابعاً: أهداف الدراسة 4
خامساً: تساؤلات الدارسة 4
سادساً: فرضيات الدراسة 5
سابعاً: حدود الدراسة 6
ثامناً: التعريفات الإجرائية في الدراسة 7
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة 8
المبحث الأول: تطور علم تحليل السياسات 9
المبحث الثاني: نظريات صنع السياسات العامة 12

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: تقنين السياسات العامة وتبنيها 25
المبحث الرابع: أنواع السياسات العامة وخصائصها 43
المبحث الخامس: آليات وأدوات التنفيذ والرقابة للسياسات الحكومية 51
الفصل الثالث: مخرجات الدراسة 61
صنع السياسات في دولة الإمارات العربية المتحدة والمؤسسات المسؤولة عنها والجهات المعنية بالاحتضان 61
المبحث الاول: السلطات الحكومية السيادية والفرعية في دولة الإمارات العربية المتحدة ومهام كل سلطة 61
الفرع الاول: السلطات الاتحادية 62
الفرع الثاني: المجلس الوطني الاتحادي (السلطة التشريعية) 67
الفرع الثالث: القضاء (السلطة القضائية) 68
المبحث الثاني: المؤسسات المعنية بالاحتضان 70
المبحث الثالث: المحور الاول - اسباب وتداعيات توحيد سياسة احتضان الاطفال في دولة الإمارات العربية المتحدة وموقف المجلس الوطني الاتحادي من السياسة 82
المحور الثاني: درجة رضا المدراء والمسؤولين في مؤسسات احتضان الاطفال والاسر المحتضنة في الإمارات العربية المتحدة عن توحيد التشريعات والقوانين. 86
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية 88
مُشكِلةُ الدِّراسةِ وَأسئِلتُها 88
منهجية الدراسة و تحليل بيانات العينة 89
افراد الدراسة 90
أداة الدراسة 91
صدق الأداة 92
ثبات الأداة واختبار الفرضيات 93
المعالجة الإحصائية 94
نتائج الدراسة 95
الفصل الخامس: الخاتمة والنتائج والتوصيات 110
الخاتمة 110
النتائج 111
التوصيات 112

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع والمصادر 113
الملاحق 117
ملحق (1) 117
ملحق (2) 119
ملحق (3) 123

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

جدول 1: افراد عينة الدراسة 91

جدول 2: نتائج ثبات رضا المدراء والمسؤولين في مؤسسات احتضان الاطفال في الإمارات العربية المتحدة عن توحيد التشريعات والقوانين 93

جدول 3: نتائج ثبات درجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة 93

جدول 4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة رضا المدراء والمسؤولين في مؤسسات احتضان الاطفال في الإمارات العربية المتحدة عن توحيد التشريعات والقوانين مرتبة ترتيب تنازليا 96

جدول 5: نتائج اختبار ت (One-Sample Test) لدرجة رضا المدراء والمسؤولين في مؤسسات احتضان الاطفال في الإمارات العربية المتحدة عن توحيد التشريعات والقوانين 97

جدول 6: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة للمجالات مرتبة ترتيب تنازليا 99

جدول 7: نتائج اختبار (One-Sample Test) لدرجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة 99

جدول 8: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة لمجال مكان الحصول على الخدمة – بيئة تقديم الخدمة مرتبة ترتيب تنازليا 100

جدول 9: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة لمجال اسلوب تعامل الموظفين مرتبة ترتيب تنازليا 101

جدول 10: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة لمجال تقديم الخدمة والاجرائات - الجودة والنوعية والقيمة مرتبة ترتيب تنازليا 103

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

جدول 11: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة لمجال تقديم الخدمة والاجرائات - امكانية وسهولة الوصول للمعلومات والقيمة مرتبة ترتيب تنازليا 104

جدول 12: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة لمجال تقديم الخدمة والاجرائات - شفافية متطلبات واجراءات الخدمة والقيمة مرتبة ترتيب تنازليا 105

جدول 13: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة لمجال القوانين والتعليمات والقيمة مرتبة ترتيب تنازليا 106

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قائمة الأشكال

شكل 1: الهيكل التنظيمي للإدارة العامة في دول الإمارات 38

شكل 2: الترتيب الوظيفي للمجلس الاعلى للقضاء الاتحادي 69

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

أولاً: مقدمة الدراسة

الأسرة هي اللبنة الأساسية لبناء المجتمعات، وهي المكون الاساسي لبناء الدولة، وهي الوحدة الأساسية في بنية المجتمع من خلال إنجاب الأطفال ورعايتهم وتربيتهم، وتنشئتهم اجتماعياً وسياسياً، وتعتبر أولى مؤسسات الدولة الاجتماعية ذات كيان معنوي، ومن هذا المنطلق اخذت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) على عاتقها جعل حقوق الطفل مبادئ أخلاقية ثابتة ووضعت معايير دولية لمعاملة الأطفال. وقد اكدت المنظمة أن بقاء الأطفال وحمايتهم وتكوينهم شروط أساسية للتنمية في العالم وجزء لا يتجزأ من التطور البشري[1].

بين جون بولين (John Bolin) أنه "ليس هناك مكان مثل المنزل" حيث بين أن للاسرة دوراً اساسياً في تربية الطفل وتنشئتهم وتطبيعهم، حيث اتفق مع مجموعة من الباحثين أن الحرمان من الأسرة هو من الاسباب الاساسية في زيادة معدل المشاكل السلوكية لدى الاطفال، وعدم الشعور بالامان والخوف والتوتر لدى اطفال الملاجئ أكثر منه لدى نظرائهم من الذين يعيشون في بيئة اسرية[2].

وحثت الديانات السماوية على رعاية الاطفال، وتولي الحكومات أهتماماً كبيراً في الأسرة بشكل عام وبالأطفال بشكل خاص من خلال مؤسساتها العامة وسياساتها العامة ولذلك تقوم الحكومات بسن القوانين والتعليمات لحماية حقوق الاطفال من أبسط هذه الحقوق أن ينشأ الطفل في كف أسرة ترعاه[3]، ونظراً للانفتاح الكبير بين الدول وتداخل الشعوب خصوصاً في الدول المستقطبة للعمالة ازداد ظهور ظاهرة الاطفال مجهولو النسب بمختلف انواعهم حيث منهم كان نتيجة حوادث مأساوية ومنهم لقضايا الزنا وغيرها لذلك اخذت الحكومات على عاتقها أنشاء

---

[1] مفوضية الامم المتحدة لحقوق الإنسان منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف)، (2017)، حماية حقوق الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون، استرجع من الموقع الالكتروني www.undp.org تاريخ الاسترجاع 2017/9/14

[2] الكردي (1980)

[3] مفوضية الامم المتحدة، مرجع سابق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤسسات العامة المعنية بحماية الأطفال، بمختلف مشاكلهم، ولتامين الحياة الكريمة ومراعاة الامور الاجتماعية والنفسية للاطفال وتنشأتهم في بيئة مثالية تكون الى حدٍ ما قريبة من اسرهم الطبيعية قامت حكومة الإمارات العربية بانشاء برنامج الاسر المحتضنة بحيث تتيح للاسر التي ترغب وتستطيع ان تحتضن الاطفال بتسهيل هذا الامر لهم وتنظيمه وفق انظمة وقوانين واجراءات ونظراً لوجود اكثر من مؤسسة للرعاية ولايواء الاطفال وتقوم هذه المؤسسات على تقديم خدمة تأمين اسر محتضنة، قامت الحكومة بتوحيد هذه القوانين والاجراءات، ومن هذا المنطلق تحاول هذه الدراسة الوقوف على تقييم تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في توحيد القوانين والاجراءات المتبعة في سياسة احتضان الاطفال مجهولو النسب.

ثانياً: مشكلة الدراسة

تولي حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة أهتماما خاصاً بالاطفال وقد وقعت الدولة اتفاقيات دولية لحماية حقوق الاطفال، ونظراً لاتساع ظاهرة الاطفال مجهولو النسب في الدولة لظروف عديدة، قامت الدولة ومنذ عام 1984 بتطبيق سياسة الاحتضان، والحكومة تحاول بشكل دائم تطوير وتحديث الانظمة والاجراءات والبحث عن الجديد في شتى الميادين لذلك وجدت الدولة ان عليها توحيد القوانين والاجراءات في كافة الإمارات ومؤسسات الرعاية المنتشرة في الإمارات، وفي عام 2012 قامت الدولة باصدار قانون موحد لكافة دور الرعاية في كافة الإمارات، ومنذ صدور هذه القوانين لم تجد الباحثة دراسات علمية ممنهجة للوقوف على تقييم وتحليل سياسة الاحتضان للاطفال مجهولو النسب في الإمارات، حيث اقتصر الامر على تحقيقات ومقالات صحفية، ومن هنا ستحاول هذه الدراسة القيام بتقييم وتحليل سياسة الاحتضان للاطفال مجهولو النسب في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال دراسة آراء الاطراف المعنيين (الهيئات والمؤسسات المحلية في الدولة والوزارات المعنية، وزارة الداخلية ووزارة التربية ووزارة التعليم ووزارة الصحة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها تتعلق بموضوع ذي بعد إنساني يتزايد الطلب عليه، ولا يجوز أن يظل هذا القطاع مهملاً حتى لا يصبح الاطفال مجهولو النسب سلعة متداولة في السوق السوداء. مما يؤدي إلى إشباع رغبات الأسر الراغبة باحتضان الاطفال عن طريق الطرق غير المشروعه. لذا يجب الاهتمام بهذا الموضوع رعايته وحوكمته، وبالتحديد ليكون هناك معايير وقوانين تستند المؤسسات عليها وليس كما هو حال الآن، حيث تتعدد المؤسسات التي تعنى باحتضان الاطفال في الإمارات العربية المتحدة، مما يسبب الارتباك وعدم فعالية عمليات احتضان الاطفال وتقنينها وضبطها.

تعد الدراسة في غاية الأهمية بالنسبة للمؤسسات المحلية المهتمة بالموضوع، ولذلك تسعى الدراسة لتبني مشروع حوكمة احتضان الاطفال المجهولو النسب في الإمارات العربية المتحدة، وذلك بسبب التداخل الملموس في التشريعات المحلية والاتحادية بشأن مشروع احتضان الاطفال في الإمارات العربية المتحدة. كما تكمن أهمية الدراسة في كونها سوف تخدم جميع الفئات المستهدفة (الطفل المحتضن/ العائلة الحاضنه) لمشروع احتضان الاطفال في جميع المؤسسات الاتحادية والمحلية. كما تعمل الدارسة على المقارنة المعيارية بين جميع مؤسسات الدولة كما سوف تبرز القوانين التي تخدم المستهدفين والقوانين التي لا تتوافق أو تتسق مع مصلحة المستهدفين.

تتطلع الدراسة ايضاً إلى تسليط الضوء على أهم اهتمامات الطفل المحتضن والعائلة الحاضنة بما يخص مشروع احتضان الاطفال في الإمارات العربية المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، تهدف الدراسة إلى إبراز أهم الإنجازات والممارسات التي قامت بها المؤسسات المحلية الثلاث (ابوظبي ودبي والشارقة) في مجال مشروع احتضان الاطفال، والسعي إلى تعميم الاجراءات المتميزة في جميع أنحاء الدولة بحيث تعم الفائدة على الجميع، كما ستلعب الدراسة دوراً مهماً في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مساعدة صانع القرار السياسي في تحسين سياسة احتضان الاطفال لدى دولة الإمارات العربية المتحدة وتحقيق النتائج المرجوه منها.

رابعاً: أهداف الدراسة

تتجلى أهداف الدراسة في ما يلي:

- وصف الوضعية الاجتماعية والقانونية للأطفال غير الشرعيين وعلاقتهم بالمؤسسة المحتضنة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- توجيه الاهتمام بقوانين الاحتضان.
- إبراز معاملة المؤسسات المحتضنة لهذه الفئة.
- استخلاص بعض الاقترحات والتوصيات لإيجاد حلول لدمج فئة الطفولة المسعفة في المجتمع وعدم تهميشهم.

خامساً: تساؤلات الدارسة

1. ما هي الاسباب الرئيسية التي تحتم العمل على السياسية الموحدة لقانون احتضان الاطفال في دولة الإمارات العربية المتحدة؟
2. ما هي طبيعة الاختلاف في الاجراءات المتبعة بشأن احتضان الاطفال في المؤسسات المحلية في كل إمارة (مؤسسة زايد العليا – هيئة تنمية المجتمع – الخدمات الاجتماعية – وزارة الصحة- وزارة التربية والتعليم – وزارة الداخلية)؟
3. ما هو موقف المجلس الوطني الاتحادي بالسياسة الموحدة لقانون احتضان الاطفال وإجراءات المتبعة في الإمارات العربية المتحدة؟
4. هل حققت السياسية الموحده لقانون احتضان الاطفال في دولة الإمارات العربية المتحدة الاهداف المرجوه منها؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5. ما درجة رضا المدراء والمسؤولين في مؤسسات احتضان الاطفال في الإمارات العربية المتحدة عن السياسة الموحده للتشريعات والقوانين؟
6. ما درجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة للسياسة الموحدة لقانون الاحتضان؟

سادساً: فرضيات الدراسة

الفرضية الاولى:

هنالك علاقة بين عدم وجود قانون موحد تُعنى بسياسة احتضان الاطفال في دولة الإمارات العربية المتحدة وتداخل الشروط والإجراءات المتبعه باحتضان الاطفال في مؤسسات دولة الإمارات العربية المتحدة.

الرفضية الثانية:

توحيد سياسات احتضان الاطفال في دولة الإمارات العربية المتحدة يؤدي إلى تحقيق النتائج المرجوه من برنامج احتضان الاطفال في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الفرضية الثالثة:

القوانين والتشريعات المعتمدة لدى المؤسسات المحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة تلعب دوراً مؤشراً سواء سلباً أو إيجاباً على المتلقى الاول لبرنامج احتضان الاطفال وهم الاسر الإماراتية الراغبة بالاحتضان.

الفرضية الرابعة:

وجهة نظر المسؤولين المعنيين بسياسة احتضان الاطفال في دولة الإمارات العربية المتحدة عنصر مهم ومؤثر على مدى فعالية سياسة احتضان الاطفال في دولة الإمارات العربية المتحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعاً: حدود الدراسة

حُددت الدراسة ببعديها الزماني والمكاني كما يلي:

1. البعد المكاني: اقتصرت الدراسة على الاسر المحتضنة والادارة والعاملين في مؤسسات دور الرعاية في دولة الإمارات العربية المتحدة في كل من أبوظبي ودبي والشارقة، مما قد يحد من إمكانية تعميم نتائج الدراسة.
2. البعد الزماني: تمّ تطبيق الدراسة خلال الفصل الثاني من العام الدراسي 2017-2018.
3. الادوات المستخدمة: أن الاداوات التي استخدمت في الدراسة كانت من إعداد الباحثة لذلك فإن صدق النتائج التي تمّخّضت عن الدراسة اعتمدت على مدى صدق الادوات وثباتها.

إجراءات الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة قامت الباحثة بما يلي:

1- الحصول على الموافقات اللازمة لأغراض الدراسة.
2- تحديد مجتمّع الدراسة وحصر أفراد الدراسة.
3- الاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة.
4- حصر الوثائق والبيانات من المؤسسات المعنية وتحليلها.
5- اجراء المقابلات وحصر البيانات منها.
6- إعداد ادوات الدراسة (الاستبانة)، والتحقق من صدق الادوات وثباتها.
7- توزيع الاستبانة على عينة الدراسة للحصول على البيانات، وبعد جمع الاستبانات تمّ تفريغ الإجابات وإدخال البيانات إلى الحاسوب ومعالجتها إحصائيا باستخدام "الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتمّاعية" (SPSS).
8- استخراج النتائج وتفسيرها ومناقشتها، والخروج بالتوصيات اللازمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثامناً: التعريفات الإجرائية في الدراسة

الاطفال مجهولو النسب: هم الاطفال الموجودون في مؤسسات الرعاية الموجودة في دولة الإمارات العربية المتحدة بفئاتهم المختلفة.

الاسرة المحتضنة: هي الاسرة المناسبة خلاف لاسرة الطفل الاصلية والتي يعهد اليها المرجع الاداري المختص امر اعالة ورعاية الطفل الذي يتم اختياره، وهي بمثابة اسرة هذا الطفل، وتكون هذه الاسرة لديها اطفال شرعيين من صلب ركنيها او محرومة من الانجاب.

السياسات العامة: عرفها كارل فردريك (Friedrich) بأنها برنامج عمل مقترح لشخص أو لجماعة أو لحكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعياً للوصول إلى هدف أو لتحقيق غرض مقصود[1].

واجرائياً: هي سياسة برنامج احتضان الأطفال الذي اطلقته دولة الإمارات العربية المتحدة بهدف احتضان الاطفال مجهولو النسب في الدولة.

برنامج احتضان الاطفال: هو برنامج اطلقته كل من دار زايد العليا بأبوظبي ودائرة الخدمات الاجتماعية بالشارقة وهيئة تنمية المجتمع بدبي، ويُعنى برعاية الأطفال مجهولو النسب الذين يتم العثور عليهم داخل الدولة، وحرموا دفء الاسرة، حيث تقوم الدولة على توفير الحكومة أُسر تقوم على رعاية الاطفال كأسر بديلة لهم.

[1] أندرسون، جيمس (1998) صنع السياسات العامة، ط1 ترجمة أ.د عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

أولا: الإطار النظري

السياسة العامة:

تمهيد

سعت المجتمعات الإنسانية منذ نشأتها الى ترتيب احوالها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعهدت الى جهة معينة لتشريع ذلك والقيام بتنفيذه ومحاسبة المخالفين والخارجين عن هذه التشريعات والقوانين، فالمجتمعات البدائية مثلا كانت تهتم بأنظمتها وقوانينها البدائية كالغزو وقوانينه وتشريعاته والصلح بين القبائل والعشائر ورعي الأغنام وغير ذلك من الأمور البسيطة والقليلة.

اما عندما توسعت المجتمعات وتشعبت مطالبها وأهدافها واختلفت عن سابقاتها، سعت هذه المجتمعات لتشكيل ما يسمى في الوقت الحاضر، بالحكومات لتقوم مقام زعيم العشيرة ومعاونيه، فأسندت الى هذه القيادة وهذه الحكومات مهام تشريع السياسات العامة وفي كافة المجالات الحياتية وأوكلت اليها متابعة وتنفيذ هذه السياسات ومعاقبة غير الممتثلين لذلك والخارجين عن ارادتها وكل هذا ضمن تشريعات وقوانين يطلع عليها القاصي والداني.

فمثلا: اصدار شيك من غير رصيد مخالف للقانون في كثير من دول العالم ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة، الا ان الذي يختلف بين هذه الدول هي العقوبة المقدرة، فتجدها في بعض البلدان تعاقب بالسجن لمدد مختلفة، ونجدها في مكان اخر تعاقب بإجبار الشخص على دفع قيمة الشيك الصادر عنه إضافة الى سجنه مدة معينة لأنها تفرق بين الحق العام والحق الخاص وهكذا، وقد استقرت القيادات مع حكوماتها على التشريع للعامة في كافة المجالات وفي ادق التفاصيل حتى لا يدعي أحد انه لا يعرف ذلك او انه غير مطلع عليه، ودولة الإمارات العربية المتحدة هي واحدة من الدول السباقة في التشريعات والقوانين رغم حداثة نشأتها فلا نطرق بابا الا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونجد للمشرع الإماراتي فيه نصاً واضح وضوحاً الشمس، وما هي العقوبات التي يتحملها المخالف لهذا النص.[1]

وهذا الفهم والادراك للسياسات العامة مر وتبلور في عدة مراحل حتى وصل الى ما وصل اليه في الوقت الحاضر، وسنتطرق في هذا الفصل الى تطور علم تحليل السياسات، وسنتحدث في الفصل عن السياق التاريخي والأصول القديمة والحديثة لعلم تحليل السياسات[2]، لهذا نستطيع القول في هذا الفصل ان هناك صناعا للسياسات العامة واليات يتبعونها لهذه الصناعة وذلك للوصول الى السياسات والقرارات الحكيمة التي ترضي معظم شرائح المجتمع، ودولة الإمارات العربية المتحدة هي واحدة من الدول الرائدة في محيطها العربي والإقليمي في مجال صنع السياسات العامة – سواء للداخل او الخارج -، وغالبا ما تنشر دولة الإمارات العربية المتحدة لهذه التشريعات والقوانين والأنظمة والسياسات ليطلع عليها المواطن فيعلم ما له وما عليه، فيعيش المواطن عندها في دائرة قوانين وأنظمة وتشريعات فحقه محفوظ ومصان وما يجب عليه واضح فيكون هذا الفصل قد حقق الهدف المنشود منه، فتستقر الأحوال وتهدأ النفوس لان العدل أساس الملك.

المبحث الأول: تطور علم تحليل السياسات

يعد علم تحليل السياسات من العلوم القديمة والتي درسها الانسان وقام بالبحث عنها وتقصي الحقائق واختيار واختبار الأفضل منها، حيث ان هذا العلم يقوم بالتفريق بين تحليل السياسات من جهة وبين علم السياسة والاقتصاد من جهة أخرى، وسنتناول في هذا المبحث مراحل تطور علم تحليل السياسات الذي نشأ استجابة للازمات والمشاكل العلمية، في محورين اثنين هما:

[1] الحسين، احمد مصطفى، (2002)، مدخل لتحليل السياسات العامة، الأردن، المركز العلمي للدراسات السياسية.
[2] ن. دن، ويليام، (2016)، تحليل السياسات العامة، (ترجمة رشا السدحان)، الرياض، معهد الإدارة العامة مركز البحوث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياق التاريخي والأصول القديمة:

يعتبر كما ذكرنا سابقا في تمهيد هذا الفصل بان تحليل السياسات يعد علما قديما جدا ويحتوي على عدة اشكال تتمحور حول الروحانية والطوائف الدينية الى العلم الحديث، وياتي أصل كلمة policy (السياسة) مشتقا من الاغريقية polis والتي تعني (المدنية-الدولة) لتصبح لاحقا كما هي الان في اللغة الإنجليزية policies والتي تعني تنسيق الشؤون العامة وإدارة الحكومة، بحيث لا ينبغي حصر هذه المصطلحات في معناه الحديث والذي يشير فيه التحليل الى تجزئة المشكلة الى عناصر وأجزاء.

كما وكانت من اقدم المحاولات لصقل المعرفة المؤدية وذات العلاقة بالسياسات في منطقة البصرة جنوب العراق وتم اصدار اول التشريعات القانونية في القرن الواحد والعشرين قبل الميلاد قبل ارسطو بألفي عام (384-322 قبل الميلاد) وذلك في بلاد الرافدين التاريخية في مدينة اور، وقام كل من كونفوشيوس (551 -479 قبل الميلاد) وتشانكيا (300 قبل الميلاد) نظرياتهم الكلاسيكية حول الحكومة وعلم السياسة، وفي القرن الثامن عشر قبل الميلاد، قام أيضا حاكم بابل بمساعدة معاونيه بتأليف شريعة حمورابي المشهورة والتي الفت لإنشاء نظام عام موحد وعادل في وقت كانت بابل تنتقل نقلة نوعية من كونها دولة صغيرة الى دولة كبيرة.

وقد تحول منتجو المعرفة ذات الصلة بالسياسات في القرن التاسع عشر الى تسجيل المعلومات التجريبية، والتي كانت تشتمل على أساليب فحص المشاكل الإنسانية و الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحلها امتد لمئات السنوات، وانعكس هذا التغير من القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر على نحو البحوث التجريبية والكمية الموجهة نحو السياسات،[1] ولم يكن التحول في القرن التاسع عشر نتيجة اعلان الولاء لتعاليم المذهب التجريبي المنطقي والأسلوب العلمي، وانما حصل هذا التغيير نتيجة الشك الذي اتى مع تحول وتغير المجتمعات من مجتمعات

[1] Daniel Lerner, "Social Science: Whence and whither?" in The Human Meaning of the Social Science, Daniel Lerner (New York: World publishing, 1959), pp. 13-23.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

زراعية وريفية الى مجتمعات صناعية وحضرية وهو التحول الذي سبق الثورة الصناعية، كما وترتب على الثورة الصناعية لاحقا نظاما مستقرا سياسيا يعمل بفاعلية عالية واقترن الاستقرار هذا بعدم الاستقرار الاجتماعي للشعوب.[1]

اما في القرن العشرين قد تميز عن القرن التاسع عشر هو اصباغ الطابع المؤسسي على جميع التخصصات والمهن الاجتماعية، حيث اصبح صانعو بحوث السياسات من أصحاب الشهادات العليا ومن الدرجة الأولى في التخصصات والمهن ما كان يفتقده القرن التاسع عشر على اقتصاره على مجموعة متباينة من المصرفيين والصناعيين والاكاديميين، وقد حظي أصحاب الشهادات العليا في هذا القرن بوظائف حكومية للمستشارين جنبا الى جنب مع أساتذة الجامعات، وقام المختصون الجدد وعلماء الاجتماع بدور مهم في اثناء الحرب العالمية الأولى بإجراء أبحاث واستبيانات تشتمل الاتجاهات الاقتصادية والاتجاهات الاجتماعية الحديثة، كانت وظيفة علماء الاجتماع الأساسية في عقد 1930 هي فحص مشاكل السياسات والمجموعات الواسعة، ان مجلس التخطيط الوطني التابع لإدارة روزفلت والذي كان اعضاءه من المختصين في علم الاجتماع يعد تفسيرا وتوضيحا جيدا لنمط مشاكل السياسات التي تميز بها عقد 1930 وكان ينظر الى هذا المجلس على انه مجموعة من الموظفين تقوم بعملية تحليل الحقائق، ان هذا النحو السريع للمؤسسات الخاصة، والتي كانت وظيفتها دعم مؤسسات الدولة والمجتمعات والإنسانية، وقد تأسست اغلبية هذه المؤسسات بعد عام 1950.[2]

تطور علم تحليل السياسات في الإمارات العربية المتحدة:

لقد سبق وذكرنا ان هدف الباحثين الأوائل كان ان يخدم هذا العلم المجتمعات الديمقراطية فمن وجهة نظرهم ان الحكومات الجيدة والحرة هي التي تهتم براحة مواطنيها وهذا ما نراه في

[1] J. H. plumb, The Growth of political Stability in England, 1675-1725 (Baltimore, MD: Penguin Books, 1973), p.12.
[2] Irving Louis Horowitz and James E. Katz, Social Science and Public Policy in the United States (New York: Praeger Publishers, 1975), P. 17.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولة الإمارات العربية المتحدة، على عكس الحكومات الاستبدادية التي لا تهتم برضا المواطنين عنها وعن أدائها:

يشير الباحثون الى ان هذا العلم انتشر في الدول العربية منذ الستينات والسبعينيات من القرن الماضي حيث قامت السعودية والأردن بتوظيف علم تحليل السياسات العامة، فقد قامت هذه الدول باستخدام الخطط الخمسية للتنمية والتطوير بناء على أبحاث وتحليل لسوق العمل والوضع الاقتصادي فيها، ان هذه الخطط قد قامت بوضع خطط تفصيلية للموازنات المطلوبة مع الالتزام بجداول زمنية، كما وظهر في دولة الإمارات العربية المتحدة قد اتبعت نفس المنهج المتبع في الدول سالفة الذكر بحيث أصبحت جميع السياسات متكاملة بشكل افضل بكثير مما سبق ومن امثلتها السياسات الاقتصادية والسياسات التعليمية، فكان هذا التكامل احد حصاد هذا التخطيط طويل الأمد الذي قام به الباحثون والمختصون في الدولة، يتبين لنا هنا ان دولة الإمارات العربية المتحدة لم تكن غائبة عن هذا العلم والاهتمام به ودراسة السياسات العامة، حيث أسهمت هذه السياسات في تطوير دولة الإمارات العربية المتحدة وخروجها من الدول النامية الى الدول المتطورة بسبب عدم التذبذب في تطبيق السياسات العامة والسير عليها وعلى الجداول الزمنية عليها.

المبحث الثاني: نظريات صنع السياسات العامة

لا بد لكل دارس علم ان يتعرف على اجزائه قدر الإمكان يهدف الى تعريف الطالب والباحث ومتخذ القرارات السياسية العامة الى التطورات التاريخية قديما وحديثا التي مرت من خلالها هذه السياسات حتى تبلورت الى ما هي عليه الان، كذلك لا بد لصاحب الشأن ان يتعرف على اهم هذه السياسات والنظريات التي تحدثت عنها، وما هي اهم الانتقادات التي وجهت اليها حتى يستطيع التمييز بين الغث والسمين منها فيتبع ما قوي الدليل على قوته ووافقه الواقع ويبتعد قدر الإمكان عن السياسات التي تحمل كثيرا من الانتقادات والعيوب والتي من الصعب تطبيقها في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واقع الحياة العملية لهذا السبب وغيره من الأسباب قد عرفت السياسة العامة بكثير من التعريفات نذكر منها:

التعريف الأول: وقد ذهب أصحاب هذا القول الى التوسع في تعريف السياسة العامة فقالوا هي: " العلاقة بين الوحدة او الوحدات الحكومية وبيئتها" وهذه الشمولية والسعة تجعل الدارس غير متأكد من حقيقة المعنى، فهذا التعريف فضفاض وواسع يجعل الباحث او الدارس في المجال السياسي في حيرة من امره بحيث لا يستطيع الاعتماد على هذا التعريف للخروج بمعنى واضح ومحدد للسياسة.[1]

التعريف الثاني: وقد ذهب اخرون للقول بإن السياسة العامة هي: " تقرير او اختيار حكومي للفعل او عدم الفعل " وهذا التعريف فيه بعض الصحة لكنه لا يتناول الاختلافات التي تقررها الحكومة بالفعل وما تفعله، فالتعريف قد يدخل امورا ليست من السياسة في شيء وقد يخرج أمورا أخرى منها، وليست السياسة في الواقع هي اختبار حكومي انما هي وسيلة من الوسائل المرسومة لاحتواء المجتمع بطريقة مقبولة لديه وحسب فلسفات كثيرة، كمنح الشهادات او تعيين اشخاص اعتباريين وغير ذلك من الأمثلة.[2]

التعريف الثالث: وقد عرف رجارد روز بأن السياسة العامة هي: " سلسلة من الأنشطة المترابطة قليلا او كثيرا " وهذا التعريف يؤثر على نتائج من تهمهم السياسة مستقبلا ولا تمثل قرارات منفصلة وانما هي برامج لنسق او أنشطة غير محددة، فتعريف روز هذا اعتمد على النتائج التي تتوصل اليها السياسة والقرارات السياسية فهو لم يعترف بأن السياسة هي قرارات وأنظمة تنفصل عن نتائجها ولم توضع لفعل شيء وانما هي أنشطة غير محددة.[3]

---

[1] Robert eyestone, the threads of public policy: A study in policy leadership (Indianapolis: bobs-merrill, 1971), p/8.
[2] Thomas R. Dye, Understanding Public policy (Englewood cliffs. N. prentice – hall. 2nd ….1975), p. I.
[3] Richard Rose (ed.), policy making in great Britain (London: mace ian,1969), p.x

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التعريف الرابع: وقد عرف مارك فردريك السياسة العامة بأنها: " ان السياسة هي برنامج عمل مقترح لشخص او جماعة او حكومة في نطاق بيئة محددة لتوضيح الفرص المستهدفة والمحددات المراد تجاوزها سعيا للوصول الى هدف معين او تحقيق غرض مقصود، فالسياسة من وجه نظر فردريك هنا تتجه لأهداف لذا فهي تمثل سلوكا موجها وهادفا، الا انه يصعب فرز اهداف الدولة وتحديدها، فالمطلوب من السياسة هنا بلورة ما يتم فعله وليس مجرد افتراض او اقتراح يمكن اخذه.[1]

التعريف الخامس: التعريف المقترح وبناء على الاقوال السابقة في تعريف السياسة العامة والانتقادات الموجه اليها نستطيع استخلاص تعريف خاص بنا يخرج السياسة من كافة انتقاداتها وهي: " السياسة برنامج او برامج اعمال هادفة يتبعها أداء فرديا او جماعيا وذلك للتصدي لمشكلة او قضية من القضايا او موضوع من الموضوعات " وقد اخترنا هذا التعريف لأنه يركز على ما يتم فعله على ارض الواقع ولأنه يفرق بينه وبين القرارات السياسية لأن الأخير هو حقيقة مجرد خيار من البدائل، فتعريفنا المقترح هذا فرق بين السياسة والقرار فالسياسة برنامج حكومي يهدف للوصول الى نتائج او التصدي لمشكلة او مواجهة قضية او موضوع بينما لا يمتاز القرار بهذه الميزات.

والسياسة العامة في مجملها هي التي تطورها الحكومات من خلال مسؤولياتها، علما ان بعض القوى غير الحكومية قد تسهم وتؤثر في رسم وتطوير السياسات العامة، لهذا نرى ان مفاهيم السياسة العامة ومحدداتها هي:

- تشتمل على اعمال موجهه لتحقيق اهداف محددة ومقصودة، فالسياسة لا تشمل الأمور العشوائية الصادرة عن بعض المسؤولين فليس في أنظمة السياسات العامة ما يحدث فجأة ودون سابق انذار مسبق.

[1] Carl j. fried rich, man and his government (New York: macgrow-hi, 1963), p.79.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تتضمن السياسة العامة جميع القرارات الفعلية الضابطة والمنظمة للتجارة مثلا او معالجة التضخم وهكذا، فهي لا تشمل ما تنوي الحكومة فعله.
- السياسة العامة أخيرا قد تكون إيجابية او سلبية من حيث الصياغة فالحكومات قد تأمر بتصرف معين وتنهى عن القيام ببعض التصرفات غير المرغوب فيها.

وحتى تكون السياسة العامة إيجابية ينبغي ان تكون شرعية وقانونية حتى يلتزم الخاضعين لها.[1]

لقد طور علماء الاجتماع والسياسة عددا من النظريات والنماذج والخطط لتحليل السياسة العامة وعناصرها وعلى رأس ذلك اتخاذ القرارات، وسوف نعرض في هذا المبحث لأهم النظريات في السياسة العامة واتخاذ القرارات والتي تفسر كيفية اتخاذ القرار من مثل الافراد والجماعات فهي قابلة للتطبيق لطرحها للتوجيهات والكيفية في اعدادها واتخاذ القرار المناسب حولها وسوف نتطرق لبعض نظريات صنع السياسات العامة التي قد تساعد في دراسة صنع السياسات العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة. واهم هذه النظريات هي:

أولا: نظرية الرشد الشاملة (The Rational –Comprehensive Theory)

تعتبر هذه النظرية هي الأكثر قبولا وانتشاراً وذلك لأنها تتناول العناصر التالية:

1) قابلية المشكلة للحصار والدراسة وذلك لأن متخذ القرار يواجه مشكلة محددة، لذا فهي جديرة بالاهتمام والمقارنة بالمشاكل الأخرى.
2) وضوح الأهداف والقيم والمقاصد لدى متخذ القرار، فهو يستطيع ترتيبها وذلك حسب أهميتها.
3) ان البدائل المختلفة قد فحصت وحددت مسبقا وذلك لاتخاذ البديل الصحيح والمناسب.

[1] اندرسون، جيمس، (بدون سنة نشر)، صنع السياسات العامة (ترجمة عامر الكبيسي)، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4) لقد عولجت عوائد القرار السديد وتكلفته للوصول الى النتائج السليمة والمتوقعة من البدائل الأخرى.

5) كل بديل من البدائل ممكن مقارنته والوصول الى النتائج الخاصة به.

6) ان البديل المختار لدى متخذ القرار يضاعف تحقيق الغرض وقيمته والأهداف المرجوة منه.

ان نتائج وخطوات هذه العملية تؤدي للوصول الى القرار الرشيد ويوصل الى الأهداف المقصودة.

وقد تم توجيه انتقادات عدة لهذه النظرية من قبل العديد من الباحثين والنقاد في مجال السياسات العامة مثل جارلس لندبلوم (Lindblom): منها عدم مواجهة متخذ او متخذي القرارات لمشاكل محددة او مشخصة تشخيصا دقيقا، لهذا فهم بحاجة الى جهد لتشخيص المشاكل وتحديدها، فالأسعار المتصاعدة مثلا لا بد من الوقوف في وجه التضخم، فما هي المشكلة في التضخم هنا؟؟ هل هي متعلقة بزيادة الطلب ام بقلة العرض من المنتجات والخدمات، ام ان الامر يحتاج لتدخل الدولة لدى الاتحادات والتسعير لكبح جماح التضخم او بمزيج من العوامل، ان التصدي هنا لا يتوجه الى ذات التضخم وانما لأسبابه وهي عديدة ومتنوعة، فتحديد المشكلة هنا من متخذ القرار يعد مشكلة بحد ذاته.[1]

اما النقد الثاني الذي يمكن ان يوجه الى هذه النظرية فهو عدم واقعيتها لمتطلبات متخذ القرار، فهي تفترض مقدرته على جمع وحصر المعلومات اللازمة لكل البدائل المرتبطة بالمشكلة وان بأمكانه التوقع لكل بديل، كما تحدد التكاليف والمتطلبات للمقارنة بين الكلفة والايراد، الا ان نظرة سطحية لذلك ستقنع متخذ القرار ان ذلك ليس دقيقا وان هناك محددات وعوائق لا يمكن

[1] Nagel, Stuart S., point. Pp.391-392.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحقيقها او الوصول اليها على الوجه المطلوب وذلك كمحدودية الوقت وصعوبة الإحاطة بكل المعلومات إضافة لتعذر اجراء الحسابات الدقيقة للمفاضلة بين البدائل المختلفة.

كذلك فأن من الانتقادات لهذه النظرية ان متخذوا القرارات الحكومية يواجهون في الغالب الاعم اختلافات في المواقف وذلك للاختلاف في القيم ووجهات النظر التي يتأثرون بها، فأقامه سد على المياه المنحدرة للسيطرة على الفيضان مثلا بينما يرى اخرون بقاء المياه كما هي لاعتبارات البيئة والجمال، ففي هذه الحالة لا يمكن الفصل بين القولين وذلك لان القيم لها اعتباراتها المختلفة.

أخيرا فمشكلة اتخاذ القرارات والالتزامات التي تفرضها قد تفعل بعض البدائل التي يتعذر التنبؤ بها سواء في المدى البعيد او القريب، فأتخاذ قرار بأنشاء مطار في مكان ما لا يمكن تغيره او نقله الى مكان اخر حين اكتشاف سلبياته.[1]

ثانيا: النظرية التراكمية (The Incremental Theory)[2]

لقد تم تطوير هذه النظرية من قبل جارلس لندبلوم للابتعاد وتلافي الانتقادات التي وجهت للنظرية السابقة وهي نظرية الرشد والشمولية والصعوبات التي واجهت تطبيقها، لذا تعتبر النظرية التراكمية نظرية سياسية لاتخاذ القرارات السياسية العامة وتمثل أسلوبا يتنافس مع الأسلوب العقلاني، وترتبط هذه النظرية بالسياسة اللبرالية والتعددية خاصة نظرية الجماعة، فنرى ان اتخاذ القرارات السياسية العامة هي نتاج التفاوض والمساومة بين الجماعات ذات المصلحة في اتخاذ قرار معين والتي تسمى في العرف السياسي بعمليه التعادل السياسي المشترك وتقوم النظرية التراكمية وتتلخص في البنود التالية:

1) ان الأهداف والمقاصد والمعالجات العلمية للتصرفات المطلوب تحقيقها هي متشابكة ومتداخلة وليست منفصلة او مستقلة، لهذا فإجراء المقارنات المعقدة بين البدائل السياسية المختلفة، وحسب القيم التي تسعى الى تحقيقها مما يرهق كاهل صانع السياسات فمن

[1] اندرسون، جيمس، (بدون سنة نشر)، صنع السياسات العامة (ترجمة عامر الكبيسي)، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع.
[2] Ibrahim, M. M., and proctor, R. A., "Incremental Bargemen, Vol.5, N. 5, 1992, p.151.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأولى التركيز على السياسات الهامشية والتي تختلف عن الحالية والذي يمثلها الوضع الراهن.

2) ان متخذ القرار حسب هذه النظرية يأخذ ببعض البدائل وليس جميعها وهذه البدائل تتأثر بالسياسات الحالية تاركة لها هامشا متسعا.

3) ان تقييم بعض البدائل في النقطة السابقة يتم التركيز على عدد من نتائج البديل الهامة والمحددة.

4) يتم حسب هذه النظرية إعادة تحديد المشكلة وتعريفها ومراجعتها بين الحين والأخر والتدرج والتراكم يسمح بأعادة النظر وبيان العلاقة بين الأهداف والوسائل من اجل السيطرة على المشكلة.

5) يتم اجراء عدة تحليلات للمشكلة واختيار الجيد منها لأنه لا يوجد قرار منفرد او حل مثالي صحيح بعينه للوصول الى الأهداف المتفق عليها.

6) ان التدرج والتقييم هو من الأمور العلاجية يحافظ على الاستمرار والتواصل مع الحاضر ويستجيب أكثر لظروفه كونه منطلقا للتغيير في الأهداف الاجتماعية المستقبلية، لهذا يمكن وصف الأسلوب التراكمي بانه أسلوب علاجي لتخفيف حدة المشاكل الحالية، وليس أسلوبا لتحقيق اهداف مستقبلية قادة لهذا حق ان تسمى هذه النظرية بالمشي في الوحل لتركيزها وسيرها بخطى بطيئة جدا وعدم قيامها على التخطيط طويل الأمد.[1]

ويعتبر جارلس لندبلوم هو الاب الروحي لهذه النظرية والمؤسس الحقيقي لها فنراه قد حاول ان يقدم نسخة سياسية للنظرية الحدية وأساليب التحليل الحدي كأساس لإعداد ودراسة قرارات صنع السياسات العامة، لهذا بدأ بنقد العقلانية في اتخاذ القرارات السياسية العامة، وان الأسلوب العقلاني قاصر لأنه يقوم على افتراض ان متخذ القرار لديه البدائل المختلفة التي ترتبط نتائجها بمنظومة من مسارات العمل، كما تعتقد العقلانية كذلك ترتيب الأولويات والتفضيلات المجتمعية

[1] Ibid., P.152.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بصورة تسمح بترتيب نتائجها واختيار البديل المحقق لأكبر عائد، ومن الانتقادات الموجه للعقلانية زيادة عما مر معنا قيامها على افتراضات مهمة تتضمن توفر المعلومات والبيانات الكاملة لصناع القرارات وإمكانية مقارنة منافعها الاجتماعية وان هناك كفاءة عقلانية لصناع القرار تمكنهم من التعامل مع المعلومات الشاملة.

فالتراكمية والتدريج يمثلان العملية المثلى لاتخاذ القرارات خاصة في المجتمعات التعددية كما هو الحال في دولة الإمارات العربية المتحدة، ولان أكثر الناس عمليون واقعيون لا يبحثون عن المثالية في الحلول والقرارات التي يتعذر تنفيذها بل يفضلون الحلول الواقعية والممكنة، ولهذا فأن النظرية ممكن ان تساهم في صناعة القرارات العملية والمقبولة والمحددة.

ثالثا: النظرية المزدوجة (The Mixed-Scanning Theory)

تقوم هذه النظرية أساسا لتلافي انتقادات نظرية الرشد والشمولية والنظرية التراكمية، فمثلا القرارات التدريجية والتي تقول بها النظرية التراكمية يسهم في خدمة الفئات والجماعات المتنفذة على حساب الفئات الضعيفة والأقليات، كما انها تهتم بالقرارات القريبة التي تؤدي الى الاستمرار والاستقرار الحالي ويحد من الابداع والتجديد المجتمعي، كما ان القرارات الكبيرة والتي تأتي ضمن ظروف استثنائية كالحرب مثلا يقع خارج نطاق التدرج لذا فالحاجة ملحة لاتخاذ قرارات أساسية وعميقة لتحرك القرارات التدريجية.

والنظرية المزدوجة توفق بين الجذرية والتدرج ويمكن من خلالها اتخاذ سياسات تحافظ على الأنظمة القائمة والتعمق نحو التغيير ونظرية التوفيق او النظرية المزدوجة او نظرية اتزيوني تتضمن عناصر من كلا النظريتين السابقتين فهي تمتلك عدسة عريضة ترصد كل أجزاء السماء لكن بدون تركيز او تفصيل وعدسة أخرى تكشف عن الأولى وتوضح معالمها وملامحها.

فالطريقة المزدوجة تسمح لمتخذي القرارات التوظيف لطريقة رشيدة ومشاملة فهي طريقة توفيقية بين النظريتين السابقتين، والذين يختارون بين البدائل حسب هذه الطريقة يعتمدون على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قاعدة ما لصنع قرارهم، فأذا كانت بعض القرارات تتخذ عفويا او عشوائيا او صدفة فالتردد يصبح بذاته قرارا، فالقرارات المهمة تتخذ بوعي وتصميم ضمن مقاييس ومعايير وقيم تفرض نفسها على متخذ القرار في المجالات كافة الاجتماعية والاقتصادية والقانونية إضافة الى كثير من الضغوط الزمانية والمكانية والبيئية.

رابعا: نظرية النظم السياسية (The Political System Theory)

تذهب هذه النظرية الى القول بأن السياسة هي استجابة النظام السياسي للحاجات والمطالب البيئية او الواقعية، لان هذا النظام يقيم مؤسسات وهيئات وانشطة تترابط وتتحد في المجتمع لصناعة قرارات ملزمة من قبل هذه البيئة او المجتمع، وهذه البيئة والمطالب تمثل البيئة السياسية لان بيئة أي نظام تحتوي وتشمل كل الظروف والاحوال الواقعة خارج حدود وملامح النظام السياسي، لهذا نراها تبدأ بفكرة النظام والذي يمكن تعريفه بأنه مجموعة من العناصر المترابطة والمتشابكة التي تحقق هدفا معينا.

اما المطالب فهي كل ما يحتاجه الافراد ويطرحونه على النظام السياسي لتلبيته واشباع مصالحهم كذلك فأن استلام الافراد والجماعات لنتائج الانتخابات مثلا ودفعهم للضرائب واذعانهم للأنظمة والقوانين وقبولهم بالقرارات والتصرفات الصادرة عن النظام السياسي يمثل الدعم المستجيب لمطالبهم ومحققا لرغباتهم.

ولهذا تستمر العملية السياسية ولا تنتهي لان السياسات العامة تمتاز بالديناميكية والاستمرارية، وهذه النظرية – نظرية النظم السياسية - يحددها الطابع العام لها، فهي لا تقول كثيرا عن كيفية اتخاذ القرارات او صنع السياسة المسمى بالنظام السياسي الا انها مفيدة جدا لتنظيم المعرفة حول صنع السياسة ككيفية تأثير السياسة العامة في البيئة والواقع، وما هي طبيعة العوامل التي يمكن ان تتأثر وتولد المطالب على النظام، كذلك كيف يمكن لهذا النظام تحويلها لمطالب سياسية عامة وتحافظ عليه نستطيع القول ان هذه النظرية تمتاز بما يلي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1) ان أي نظام يتكون من أنظمة فرعية، وان هذه الأنظمة تتكون من عناصر فالحزب السياسي مثلا يمثل نظاما فرعيا من عدة أنظمة فرعية ويمثل الحزب نفسه نظاما فرعيا من النظام السياسي الذي يمثل نظاما فرعيا من النظام الاجتماعي كله.
2) ان أي نظام فرعي له تأثير على أداء النظام ككل كتأثير نشاطات الحزب السياسي على أداء النظام السياسي ككل.
3) ان أي نشاط فرعي يتأثر بالانظمة الفرعية فمثالنا في السابق – الحزب السياسي – يتأثر بالتغيرات الحاصلة في النظام الاقتصادي والقانوني وهذ يعني استحالة فصل أجزاء النظام عن بعضها بعضا وخاصة في مراحل التحليل، لان دراسة الأنظمة السياسية يتطلب دراسة النظم الاقتصادية والأنظمة الفرعية الأخرى.[1]

لهذا نرى ان هذه النظرية قامت أساسا على إمكانية التعامل مع الظواهر الطبيعية او الاجتماعية وتحليلها على اعتبارها نظاما، فقد بدأت في علوم الطبيعة عندما انتقل اسلوبها وتحليلها من التركيز على الخلية الى التركيز على النظام كمجموعة من الخلايا والتي تؤدي وظيفة للنظام التنفسي وقد انتشرت هذه النظرية في ظل تطور الحاسب والمعلومات الى العلوم الإدارية والسياسية.

خامسا: نظرية الجماعة (The Group Theory)

اتجهت هذه النظرية في السياسة العامة وقالت بأنها حصيلة كفاح الافراد والجماعات الذين يشكلون المجتمعات الإنسانية، وهي عبارة عن توازن وتعادل يتم التوصل اليها نتيجة الكفاح في المواقف المحددة لضمان المصالح والتعبير عن إرادة هذه الجماعة، وتنطلق هذه النظرية من افتراضها القائل بأن التفاعل في الكفاح بين الجماعات هو أساس الحياة السياسية، والجماعة المقصودة في هذه النظرية هي عبارة عن افراد تربطهم والمشاعر الموحدة فيتم طرح مطالب الجماعة امام جماعات أخرى موجودة وقائمة في المجتمع بحيث يصبح ما تريده الجماعات مصالح

[1] دنكان، جان ماري، (1992)، علم السياسة، (ترجمة محمد عرب)، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

امام المؤسسات والهيئات الحكومية وهذا ما تفعله الجماعات في الواقع والعادة، ويمثل الفرد في النظام السياسي ويستمد عضويته من هذه الجماعة لأنه من خلال الجماعة يمارس الفرد اختياراته وتتمكن الجماعة من تأمين التفضيلات السياسية.

وحسب هذه النظرية فأن السياسة العامة تعكس في الغالب الاعم مصالح الجماعات المتنفذة والمستفيدة، وان التغيير والتبديل في مصالح الجماعة او الجماعات ربحا وخسارة يستدعي من تدور معها السياسة العامة كذلك، لهذا نستطيع القول ان هذه النظرية هي حسم لكفاح الجماعات، والمشرعون يقومون بتقوية الجماعة المنتصرة في الكفاح، فتأتي التشريعات لتمثل نهاية الصراع او التنازل والمفاوضات التي تتفاعل في اطارها الجماعات المتنافسة وما توصلت اليه من حلول ترضي الأطراف، والتصويت على السياسات العامة تعكس القوة التي تتمتع بها هذه الجماعة او التوازن المتفق عليه في ساعة التصويت، اما المؤسسات ذات الطابع التنظيمي فغالبا ما تستهدف تنفيذ الاتفاقيات التي نوقشت وأقرت من الهيئات التشريعية العامة.

ومن الانتقادات التي يمكن توجيهها الى هذه النظرية انها تبالغ في تصوير دور الجماعات وتقلل من الدور الذي يلعبه متخذي القرارات السياسية والواقع ان هناك بعض الجماعات يتم خلقها من خلال السياسة العامة، كما هو الواقع في الولايات المتحدة الامريكية ويمثله خير تمثيل اتحاد المزارعين ومنظمة حقوق الرفاهية القومية، كذلك فأن الموظفين الحكوميين ورجال السياسة العامة قد يصبحون أنفسهم جماعة مصلحية يعبرون عن مصالحهم كما هو حال بعض الاتحادات والعاملين والموظفين الذين يطالبون من خلال هذه التنظيمات بسياسة تخدم مصالحهم وقضاياهم كالدخل المضمون ليحميهم اثناء العطالة او انتهاء الخدمة، والبيروقراطية في الاتحاد السوفياتي تدعم وتساند النظام الجاري للتخطيط والرقابة لأنه يخدم سياساتها ومصالحها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك فأن من الانتقادات الموجهة لهذه النظرية هو شرحها للسياسة ووضعها في أطار الجماعات واهمال دور العناصر الأخرى كالمؤسسات والاخطار التي تحيط بها على سبيل المثال وهذا الاختزال قد لا يكون مناسبا في كثير من الأحيان لذلك فمن المستحسن تحاشيه.

سادسا: نظرية النخبة (The Elite Theory)

انطلقت هذه النظرية – حسب اعتقادها – من ان السياسة العامة هي بمثابة قيم وتفضيلات السلطة او النخبة الحاكمة، فالمجتمع او الجماهير من منظور هذه النظرية ليسوا هم الذين يحددون السياسة العامة من خلال ما يتقدمون به من مطالب وافعال بل الذي يحدد ذلك هي القلة الحاكمة، وذلك من خلال البيروقراطية الحاكمة او التابعة لها والتي توجه السياسات العامة وتضعها، ويمكن تلخيص هذه النظرية من خلال النقاط التالية:

1) تقسم هذه النظرية المجتمعات الى قلة واغلبية، فالأقلية هي المالكة للقوة والإرادة اما الأغلبية فهي الضعيفة والمستضعفة، والقلة الحاكمة هي التي تقوم بتوزيع الخيرات او الناتج المحلي وغيرها على الجمهور الذي ليس له حول ولا قوة.
2) لا تمثل في كثير من الأحيان القلة القليلة الكثرة المستضعفة، فهناك الكثير من الأحيان تكون هذه القلة الحاكمة هي الطبقة العليا او البرجوازية والمتنفذة.
3) ان انتقال الفرد او الافراد من الأكثرية المستضعفة الى القلة الحاكمة يخضع لضوابط شديدة حفاظا على الاستقرار وتجنب التوارث، ولا يمكن لأحد من الكثرة ان يدخل الى القلة الا إذا أمن ايمانا راسخا بمعايير القلة واقتنع بها وأخلص اليها.
4) تتفق القلة الحاكمة فيما بينها على قواعد أساسية لا يجوز الخروج عليها او نبذها كالاتفاق على الحرية الفردية والملكية وباقي أسس النظام الرأسمالي كما هو الحال في كثير من دول العالم ومنها الولايات المتحدة الامريكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5) لا تلبي – في كثير من الأحيان – السياسات العامة مطالب ورغبات الأغلبية المطلقة والسواد الأعظم من الناس او الجمهور وانما تعبر عن مصالح القلة وتحمي مصالحهم، والتغيير في السياسات يكون عن طريق التدرج وليس ثوريا بمعنى ان التغيير هو السماح للإحداث والاستجابة لها دون تهديد النظام الاجتماعي.

6) لا تخضع القلة الحاكمة في كثير من الأحيان لضغوطات الكثرة ومطالبها الا بالحد الأدنى وانما يأتي الضغط والتأثير عكسيا – أي من القلة على الكثرة –.[1]

فالناظر الى نظرية النخبة يجد ان من أولى الانتقادات لها هي انها نظرية استفزازية تدعو الجماهير الكثيرة الى التهيج لكونها تتوجه نحو مصالح القلة وتعبر عن قيمهم ومبادئهم، وقد تكون أحيانا محققة للرفاهية من وجه نظر القلة للكثرة، وهذا ما حدث بالسياسات المتعلقة بحقوق الأقلية السود في أمريكا والتي دعت الى منع التمييز العنصري وتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص.

كذلك من الانتقادات اللاذعة لهذه النظرية قيامها على دور القيادة في صنع السياسة وان الأقلية هي التي تحكم في النظم السياسية وكونها هي الحاكمة فالأكثرية لا تمارس أي نفوذ وهذا يصعب التسليم به رغم شيوعه في الآونة الأخيرة، وهذا كذلك لا ينسجم مع القاعدة التي تقوم عليها الديموقراطية.

كذلك نستطيع توجيه نقد ثالث الى هذه النظرية وهو عدم ملاءمتها في كثير من الأحيان لتركيبة النظم السياسية في بعض المجتمعات – كمجتمعات الدول النامية او الدول التي تعتنق النظام الشيوعي -.

ثامنا: النظرية المؤسسية (The Institutionalism Theory)

وهي من أقدم الطرائق المستخدمة في العلوم السياسية ودراسة المؤسسات فالسياسة في أي مجتمع هي وثيقة الصلة بسلوكيات الأجهزة والسلطات الحكومية والتي تمثلها السلطات التنفيذية

[1] اندرسون، جيمس، (بدون سنة نشر)، صنع السياسات العامة (ترجمة عامر الكبيسي)، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتشريعية والقضائية والأحزاب السياسية العاملة والقائمة عليها، وليس من الغريب يهتم الساسة ورجالاتها بدراسة هذه المؤسسات والهياكل والمستويات والعلاقات التي تسود بينها.

ولكن سرعان ما تحول اهتمام علماء السياسة من المنهج التقليدي في دراسة المؤسسات الى الاهتمام والبحث في العملية الأساسية في إطار المؤسسات الحكومية والسلوك الصادر عن المشاركين في هذه العملية فدراسة المؤسسة التشريعية مثلا أصبحت دراسة ديناميكية وواقعية لما يجري في داخل هذه المؤسسة، فالمؤسسة هي إطار موجه لسلوك الرسميين داخل هذه المؤسسات واشباهها وهذا ما يميز بين السلطات الثلاث.

فالهياكل والإجراءات المؤسسية تلعب دورا في صنع السياسات ويجب ان لا يتم اهمال تحليل هذه السياسات مع الاخذ بعين الاعتبار المظاهر الحركية للسياسة.

وقد يذهب بعض علماء السياسة ويفضلون هذه النظرية او تلك الا ان طريقة تعد اصح او أفضل لان كل واحدة منها يركز على جانب من الجوانب وتناسب ظرفا لا تناسب اخر، الا ان المرونة في اختيار الطريقة الأنسب تعد ميزة من الجمود في التزام طريقة دون غيرها، الا ان الطرائق السابقة يمكن ان تساهم منفردة او مجتمعة في تحقيق السياسات العامة وفي مختلف المجتمعات والظروف المحيطة بها.

المبحث الثالث: تقنين السياسات العامة وتبنيها

تسعى الجهات المعنية في المجتمعات الإنسانية الى صياغة القرارات السياسية وغيرها ويهدف هذا الفصل الى توضيع أنواع السياسات وطرق صياغتها لتكون هناك نظرة شاملة لصياغة السياسات والقرارات انطلاقا من عدة اعتبارات وهذه الاعتبارات هي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاعتبار الأول: البيئة السياسية

يفترض في القرارات السياسية العامة حتى تكون كفُأ وفعالة ان تراعي الظروف البيئية المحيطة بها، فالسياسة العامة تلد في بيئة معينة وتنتقل عبر القنوات الى النظام السياسي، كذلك فأن البيئة قد تضع بعض القيود والمحددات على الساسة ومتخذي القرارات، وتحجب عنهم أحيانا الحديث في الخوض في بعض الموضوعات، كذلك فأن للخصائص الجغرافية والمناخية ونوع وحجم الموارد الطبيعية المتاحة للنظام السياسي وغير ذلك من المتغيرات كعدد السكان وتركيبتهم واساليبهم الثقافية المختلفة وما يرتبط بذلك من نظم سياسية واقتصادية واجتماعية، ما مر معنا تحت هذا الاعتبار يعتبر أساسا امام متخذ القرار وتحظى بعض المواقع الجغرافية والطبيعية وتؤثر على السياسات الخارجية للدولة كذلك.

الاعتبار الثاني: الثقافة السياسية

لكل مجتمع من المجتمعات الثقافة الخاصة به وبقيمة ونمط حياته التي تميزه عن غيره من المجتمعات، ويتفق معظم علماء الاجتماع على ان الثقافة تؤثر في الأفعال الاجتماعية لكنها لا تقرر باعتبارها متغيرا واحدا من عدة متغيرات تؤثر في السلوك الإنساني، فاذا اخذنا ما يسمى بالثقافة السياسية لأي مجتمع من المجتمعات والمتضمنة لقيم ومتغيرات ذلك المجتمع والتي يجب ان تحدد العلاقة بين المواطن والحكومة، لان ما يسمى بالثقافة السياسية تنتقل من جيل الى جيل عبر ما يسمى بالتنشئة الاجتماعية، فالثقافة السياسية يحصل عليها الفرد وتصبح جزء سيكولوجيته وتترجم الى سلوك انساني وحياتي وقد ميز علماء السياسة بين ثلاثة أنواع من الثقافة السياسية وهي الثقافة التقليدية والفردية والأخلاقية.

وعلى سبيل مثال وليس الحصر، فالثقافة الفردية تهتم اهتماما واضحا بالفرد وترى ان الحكومة تكون منطقية وتعمل حسب رغبة المواطنين، اما الثقافة السياسية الأخلاقية فتنظر الى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحكومة على انها آلية لتقديم المنافع للمواطنين والخدمات الحكومية، وتعتبر خدمات عامة والتدخلات الحكومية في الاقتصاد يعتبر محمود والاهتمام يكون أكبر للسياسة العامة وقضاياها.

الاعتبار الثالث: الظروف الاجتماعية والاقتصادية

تؤثر الظروف الاجتماعية والاقتصادية وتتداخل في الأنشطة وصنع السياسات، فالسياسة العامة تحلل حصيلة التعارض والتنافس بين مختلف الافراد والجماعات والشرائح من الرسميين والأهالي والذين تربطهم مصالح ورغبات قد تكون متوافقة او مختلفة، ولا تمر عملية صنع القرار السياسي في الواقع العملي انما سنعرض مراحل صنع السياسة وتبنيها بشكل نظري في مراحل رئيسية هي:

أولا: تحديد المشكلة وصياغة الاجندة الحكومية

ثانيا: صياغة السياسة

ثالثا: اسباغ الشرعية على السياسة

رابعا: تنفيذ السياسة

خامسا: تقييم السياسة العامة[1]

وسنقوم بشرح هذه الخطوات بإيجاز وعلى النحو التالي:

الخطوة الأولى: تحديد المشكلة وصياغة الاجندة الحكومية

وهي ان السياسة العامة تعتبر تدخل حكومي لمعالجة مشكلة تواجه المجتمع، لهذا فصنع السياسة يبدأ بأدراك الحكومة بوجود مشكلة ما ونية الحكومة للتدخل وتحديد هذه المشكلة بطريقة عقلانية فتصبح بعدها المشكلة امرا من اهتمام الحكومة وتصبح بندا من بنود اجندتها، لهذا تتداخل تحديد المشكلة وصياغتها تداخلا كبيرا.

[1] صنع السياسات العامة، مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالأجندة الحكومية هي وثيقة رسمية تتضمن عدة بنود وكل بند فيها يمثل أولوية من أولويات الحكومة تهدف لتوضيح الخطوط العريضة لعمل الحكومة خلال فترة زمنية محددة، اما الاجندة فتختلف في طبيعتها من نظام سياسي لآخر، لكنها تتضمن طرحا لمشاكل المجتمع وقضاياه كالبطالة والفقر وارتفاع خط الجريمة وتؤثر العلاقة الدبلوماسية مع دولة أخرى او انخفاض سعر العملة الوطنية وهكذا، فمن هنا تصبح الاجندة الحكومية وثائق رسمية تتحدد فيها المشاكل التي يتوجب على الحكومات التدخل لمعالجتها.

ففي الإمارات العربية المتحدة – مثلا – يقوم رئيس الدولة بقراءة حالة الاتحاد للإمارات المتحدة وهذا الخطاب يتم اعداده بدقة متناهية وتتم قراءته سنويا من قبل الرئيس امام أعضاء مجلس حكام الإمارات، والذي يحدد فيه الرئيس الخطوط العريضة لسياسة الحكومة التي هو رئيسها ويحاول اقناع أعضاء المجلس التشريعي بأن سياسته ناجحة وتلبي احتياجات الشعب.

اما الذي يحدد الاجندة الحكومية والمرتبط ارتباطا وثيقا بعملية صياغة السياسات العامة فيعتبر الخطوة الرئيسية الأولى للتحضير لصنع سياسة ما، لذلك فعلاقة الاجندة بالسياسة تتمثل بأمرين هما:

1) لا تنظر الحكومة في قضية ليست مدرجة على جدول الاعمال.
2) ان الأسلوب الذي يدرج الموضوع فيه على جدول الاعمال يؤثر في الطريقة والزمن والابوية التي تتعامل بها الحكومة، فاذا كان أحد البنود يقع على رأس الاجندة فحتما سيلقى اهتماما أكبر مما يتلقاه بند تم أدراجه في الوسط او آخر الاجندة، وانه وبشكل عام يلعب رئيس الدولة ونائبه ورئيس الوزراء والمجلس التشريعي وموظفو المؤسسات العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة دورا مهما في التأثير وبشكل رئيسي في ابعاد او ادخال أي قضية على الاجندة الوطنية مع احتفاظ كل منهم على حقه في طرح اجندته الخاصة فيمكن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للمجلس التشريعي طرح قضية معينة في اجندة المجلس وهكذا، مع العلم بأن جميع الدول الحرة ذات الديمقراطية مثل الإمارات العربية المتحدة غالبا ما تتشابه فيها الاجندات.

اما إذا كان المطروح موضوعا كبيرا لا يمكن حله في الفترة الزمنية المحددة فالموضوع يستبعد من برنامج عمل الحكومة ومن امثلة الأمور المستعصية على جداول اعمال الحكومات هي:

- التصدي للفقر: فالكثير من الحكومات تصرح بانها ستتصدى لمشاكل الفقر لكنها لا تصرح بحلها والفرق واضح لأنه يمثل النجاح والفشل، كما تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة من اول الدول ذات السياسة الناجحة في محاربة الفقر وتأمين الرعاية الصحية
- الرعاية الصحية: فالكثير من الدول تعلن في سياستها بانها ستعالج تردي الرعاية الصحية الا انها لا تستطيع القيام بذلك على أكمل وجه، كما وكان لدولة الإمارات العربية المتحدة الحصة الأكبر في كفالة الرعاية الصحية لكل من يقطن على أراضيها، فكان شعار هذه الاستراتيجية تميز ... تمكين .... تكامل، حيث تميزت في تقديم الرعاية الصحية بالتعاون مع جميع المؤسسات المعنية في الدولة.

اما عن صياغة المشكلة والاجندة الحكومية والعوامل المؤثرة فيها فمهما كان عدد الأشخاص المؤثرين في صياغة البرامج الحكومية ومناصبهم فالعملية تتم بالتناغم بين محددات ثلاث هي:

المحدد الأول: المنهج الفلسفي التعددي

وهو جزء من أجزاء الحكومة التعددية والذي يقوم على أساس تشابك مصالح الجماعات والأحزاب والقوى السياسية المختلفة والتي تمتاز أيضا بالتنافس، فالهدف السامي لكل مجموعة هو التأثير الفعال على صانعي السياسة العامة الذين يقومون بدورهم بصياغة الاجندة الحكومية بناء على ذلك، وعند تزاحم المصالح تكون فرصة التأثير في صياغة الاجندة الحكومية للمجموعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأقوى والاقدر على التعامل مع الحياة السياسية فتستمر عندها العملية الديمقراطية بتناغم وسلاسة لان التنافس الجماعي والمصالح المشتركة تصل في نهاية الطريق الى حالة التوازن والتوافق بحيث تمنع أي مجموعة من السيطرة الكاملة على صياغة الاجندة الحكومية واحتكارها.

ورغم الوجه المشرف لهذا المنهج الا ان من عيوبه:

- التنافس والتصادم بين الجماعات يرهق المجتمع مما يدفع بالحكومات الى الخروج بأجندة لا تخدم المجتمع بقدر ما تخدم القوى الضاغطة.
- ان التنافس بين الجماعات لا يكون في الغالب الا بين الجماعات الكبيرة وهذا يعني اهمال قطاعات واسعة من الشعب وخاصة الأشخاص الذين لا يستطيعون إيصال أصواتهم للحكومة.
- ان ما سبق من عيوب يؤدي في النهاية لإضعاف المجتمع وقدرته على ممارسة الديمقراطية وذلك عن طريق احتكار السلطة بأيدي جماعات تتقاسم المصالح والمكاسب السياسية العامة فيما بينها.

المحدد الثاني: المنهج الفلسفي النخبوي

ويتم في هذا المنهج صياغة الاجندة الحكومية عن طريق تكريس السلطة لتحديد وتعريف مشاكل المجتمع ووضعها بأيدي قلة من الافراد والمؤسسات يطلق عليهم (النخبة)، فهم يشكلون نسبة ضئيلة من المجتمع لكنهم يملكون ثروات ونفوذ يفوق حجمهم العددي وتدعى النخبة انها تمثل المجتمع لإيمانها على فهم مشاكل المجتمع والتعبير عنها بصورة أفضل من العامة، لان العامة من منظور النخبة جهلة وغير مبالين وهذه النظرة تضعف الممارسات الديمقراطية في المجتمع.

المحدد الثالث: المنهج الفلسفي المركزي او المؤسسي

ويقوم هذا المنهج من خلال الاعتقاد بان البرامج الحكومية وصياغتها يتم عن طريق التنافس بين عدة مصالح داخل مؤسسات الحكومة، فالموظفون والمسؤولون في وزارات الحكومة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المختلفة تتنافس فيما بينها حول من يحصل على نصيب الأسد من الموازنة، ومن عيوب هذا المنهج انه يشوه سمعة الحكومة ويظهرها بمظهر المتشرذم مما يؤدي الى فقدان ثقة المواطن بها.

العوامل التي يمكن ان تؤثر على صياغة الاجندة الحكومية

تتعرض الاجندة الحكومية في الغالب عند صياغتها الى عدة عوامل أهمها:

الأول: الادراك والشعور بان هناك شيأً فيه عيب يتطلب التدخل الحكومي وذلك لتصويبيه وتصحيحه، وقد يكون هذا الشعور صادر عن اشخاص عاديين كشعور رئيس الوزراء مثلا ان البلد فيها عمالة وافدة زائدة فوق قدرة البلد وحاجتها، لان هذا الشعور قادر على التأثير في السياسة الحكومية فهو قادر على ادراج بند خاص بالعمال الوافدين على اجندة الحكومة.

الثاني: الاعتقاد او الجزم ان مشكلة ما تتفاقم وتتزايد مما يؤدي الى مشاكل متزايدة، فكلما تعود مشكلة قديمة الى الظهور فستظهر مكانها مشكلة جديدة وكلما تزيد احتمالية ظهورها على قائمة اجندة الحكومة وبنودها.

الثالث: رغبة الحكومة في التعامل مع قضية ما ترى انها فادحة، او انها قريبة من المسؤول او المسؤولين ويمكن ان تؤثر على عدد كبير من افراد المجتمع.

الرابع: تأثير مشكلة ما على التكلفة التي من الممكن ان بتكبدها المجتمع عند تنفيذ سياسة ما، فعلى سبيل المثال: مشكلة التأمين الصحي تعتبر من المشاكل الشائكة في كثير من المجتمعات وتبقى النظرة الى هذه المشكلة قائمة لحين إدراك متخذ القرار ان تكلفة بناء المستشفيات والكشف المبكر عن كثير من الامراض هي تكلفة عالية جدا، وان نسبة كبيرة من القاطنين على ارض الدولة ليس لديهم تأمين صحي مما يضطر هؤلاء الى التوجه للمستشفيات الحكومية وليس الخاصة مما يزيد الضغط على هذه المستشفيات وهكذا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخامس: ان هناك ردود فعل للمواطنين تؤدي الى تغيير أولويات الحكومة واجندتها وصياغتها، فاذا كان المواطنون يهتمون بقضية ما فتضطر الحكومة عند هذا الضغط الشعبي ان تدرج تلك القضية على اجندتها.

السادس: تغيير النشاطات الحكومية وتغيير أولوياتها لسبب او لأخر حسب رؤيتها للأمور وحاجة الشعب لذلك، فهذا التعبير والتبديل في الأنشطة الحكومية المختلفة يؤدي الى تغيير أولوياتها ويضيف او يستبعد قضايا كلية من الاجندة الحكومية.

السابع: التوجه الحكومي للترويج لسياسة معينة في أوقات محددة.

الثامن: تغيير الحكومة لأولوياتها بناء على نتائج سابقة، فعندما ترى الحكومة ان النتائج كانت سلبية عند تطبيق سياسة معينة فأنها تلجأ في مثل هذه الحالة الى التغيير والتبديل نحو الايجاب او السلب.

التاسع: ارتباط المشكلة برموز وطنية او بقيم رئيسية إيجابية يؤمن بها المجتمع فكلما كانت المشكلة مما يؤمن به المجتمع كلما كان من السهل ادراجها ضمن أولويات الحكومة وهكذا.

العاشر: ان عدم تمكن جهة غير حكومية في حل مشكلة ما يجعل الحكومة تمارس مسؤولياتها الأخلاقية لحلها ووضعها في أولوياتها وسلم اجندتها.[1]

الخطوة الثانية: صياغة السياسات وتبنيها

بعد المرحلة الأولى وهي مرحلة تحديد المشكلة واعداد الاجندة الحكومية اللازمة تأتي مرحلة صياغة السياسة العامة، وهذه المرحلة هي مرحلة تطوير عدة بدائل لحل المشكلة وتطوير الاليات المحددة لحلها واتخاذ القرار المناسب، فهي مرحلة يدخل ضمنها عدة خطوات صغرى يتم

[1] صنع السياسات العامة، مصدر سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مناقشتها بين الأطراف المعنية وتبادل الآراء والمقترحات لصياغة سياسة عامة داخل المؤسستين التشريعية والتنفيذية، لكن هناك أساليب خاصة لصياغة السياسات العامة وهي:

الأسلوب الأول: الأسلوب الروتيني

وفي هذا الأسلوب تكون المشكلة وعملياتها معروفة للحكومة بقدر كبير وان مسبباتها معروفة لديها نسبيا، ووضع سياسة خاصة تمثل هذه المشكلة تكون روتينية واعتيادية بالنسبة للدولة ورجالاتها، والمشكلة نفسها هنا تحدد في الغالب الحل الأمثل والمناسب للمشكلة.

الأسلوب الثاني: الأسلوب الإبداعي

تلجأ الحكومات لهذا الأسلوب عندما لا يتوافر لها كثير من المعلومات الكافية عن المشكلة، لذا نرى ان السياسة العامة هنا تصاغ بشكل جديد فيه قدر كبير من الابداع المثمر، لذا نرى ان الحكومة تتنبأ بحلول لهذه المشكلة والذي يشكل صعوبة لدى الساسة وقد يصلوا الى استحالة حل مثل هذه المشكلة.

الأسلوب الثالث: الأسلوب المشروط

تتبع الحكومات ورجال السياسة والمعنيين هذا الأسلوب عندما يتوافر لديهم حقائق عن المشكلة، لكنها لا تملك علما وفهما كافيا لمسبباتها.

الأسلوب الرابع: الأسلوب الاحترافي او المحترف

تتبنى الحكومات والساسة ويتبعون هذا الأسلوب عندما يكونوا على دراية بمسببات المشكلة لكنهم لا يملكون كثيرا من الحقائق والمعلومات عن ذات المشكلة، الا ان هناك أطرافا كثيرة يمكن ان تؤثر في صنع السياسات العامة وصياغاتها ففي دولة الإمارات العربية المتحدة تتم صياغة السياسات العامة كما يلي ومروراً بالاطراف التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الطرف الأول: الإدارة العامة

تلعب مؤسسات الدولة الرسمية دورا بارزا وواضحا في تحويل المقترحات والأفكار الى قوانين وقرارات رزينة ومتكاملة، وهذه المؤسسات والوزارات والدوائر هي جزء من السلطة التنفيذية مما يجعلها مالكة لكثير من القضايا والمعلومات الكافية للتأثير على كيفية صياغة السياسة.

الطرف الثاني: أعضاء السلطة التشريعية " النواب وممثلو الشعب "

لكل نائب او ممثل للشعب في البرلمان اجندته الخاصة به واهداف يسعى الى تحقيقها لإرضاء وخدمة لمن اوصلوه الى هذا المنصب، فأعضاء المجالس التشريعية هم اكثر الناس تأثيرا على صياغة مشاريع القوانين والتصويت عليها ثم رفعها للسلطة التنفيذية لإقرارها بصورتها النهائية، كذلك يمكن لنواب الشعب ان يتكتلوا او يضغطوا على مجموعات أخرى وتكتلات سياسية برلمانية أخرى، وذلك من اجل تمرير مشاريع القرارات التي تلبي رغباتهم وتعكس أهدافهم، لهذا فالنواب لهم دور بارز في ذلك انطلاقا من دورهم في مساءلة الوزراء ومتابعة نشاطاتهم والتحقيق مع المسؤولين المتهمين بسوء العمل.

لهذا يصبح دور النائب دورا محوريا في صياغة السياسة العامة لان كثيرا من مشاريع القوانين تكتب وتقر لتجنب تكرار حدوث المشاكل التي تنتج عن مخالفة الوزراء للقوانين او تلاعبهم وسوء استخدامهم للسلطة والصلاحيات الممنوحة لهم.

الطرف الثالث: جماعات المصالح والقوى الضاغطة في المجتمع " الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والجمعيات والهيئات "

وهذه الهيئات والجماعات تربطهم مصالح مشتركة لكن تأثيرهم يختلف من فئة الى أخرى، فجماعات المصالح تمتلك خبرة خاصة ومعرفة محددة في مجالات السياسة العامة، وهذه الميزة تجعلها أكثر المؤثرين قدرة على التحكم بالمعلومات التي تتعامل بها الدولة عند وضع قوانين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأنظمة السياسة العامة، الا ان كل جماعة تختص بجانب معين من السياسات وتمتلك من الأدوات الكفيلة بتقديم الخدمات الحكومية.

الطرف الرابع: مراكز الدراسات والأبحاث والاستشارات

ان هذه المراكز تختص في الغالب بجانب دقيق من جوانب مشكلة ما، وتقوم بأشباعها بحثا ودراسة وتمحيصا ثم تقدم رأيها وتوصياتها للحكومة او لمن يريدها، وكثيرا ما تقوم بعض الأحزاب السياسية بتأسيس او توظيف مراكز دراسات وتعهد اليها بإجراء الدراسات الهادفة كأثبات صحة مبادئ الحزب او تقديم القرائن والدلائل التي تقوي الحزب وتدعم قضاياه.

الطرف الخامس: موظفو وكوادر المجلس النيابي

ان النظم البرلمانية يكون فيها لكل نائب عدد من الموظفين والمساعدين الذين يهتمون باستقبال بريده الخاص وكتابة خطاباته الرسمية واجراء الدراسات التي يكلفهم بها وغير ذلك من اعمال.

ان هذه الكوادر لها دور بارز في اطلاع النائب على كثير من الحقائق والمراسلات الواردة اليه، كما يمكنها إخفاء معلومات عنه، ان هذه الأمور تشكل لدى النائب موقفا او رأيا محددا حول قضية من القضايا والتي قد تغير قراره بالتصويت مع او ضد مشروع قانون ما.

أخيرا، ان صياغة قوانين وأنظمة السياسة العامة تعتبر عملية قانونية وسياسة يتم معظمها داخل السلطة التشريعية وبغض النظر عن أساليب صياغتها الا انها تبقى جزء رئيسيا من عملية صنع السياسة العامة وإقرارها رسميا من قبل الحكومة، وتمثل صياغة السياسة تعاونا ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بحيث يتكامل هذا التعاون بين السلطات ولا يسمح لسلطة ان تتوغل على حساب سلطة أخرى، وتستمر هذه العلاقة الحميمية بين السلطات حتى بعد الانتهاء من صياغة السياسة العامة بحيث تستمر العلاقات السياسية خلال مراحل تنفيذ السياسة العامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخطوة الثالثة: شرعية السياسة واصباغ هذه الشرعية على السياسات الحكومية

ان هذه العملية تأتي بعد تصويت المجلس التشريعي على مشروع القانون واعتماده بعد طرحه من قبل رئيس الدولة في دولة الإمارات العربية المتحدة او من قبل نائبه عن طريق المجلس الأعلى لحكام الإمارات او المجلس الوطني بحيث يرسل بعدها الى السلطة التنفيذية لتوقيعه واعتماده رسميا بحيث يصبح بعدها قانون ساري المفعول وينشر في الجريدة الرسمية مكتسبا بذلك المشروعية، وتهدف مرحلة المشروعية الى:

1) تأكيد التكامل بين السلطات الحكومية من تشريعية وتنفيذية وقضائية مما يعطي صورة حقيقية للنضج المؤسسي والديمقراطي في الدولة.
2) ان السلطة المنوطة بها تنفيذ السياسات الحكومية – السلطة التنفيذية – تضمن هذه المرحلة موافقتها على ذلك التي سوف تتولى هي تنفيذها، وبدون تحقيق هذين الهدفين تصبح سياسات الدولة ضعيفة وغير عملية وذلك لسبب التنافر والتنازع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.
3) ان هذه الخطوة تهدف الى موافقة المواطنين والرعايا المقيمين وتأييدهم لسياسة ما مما يعطي أعضاء الحكومة الطمأنينة والدعم النفسي وشعورهم بأن عملهم هذا صحيح وسليم مما يجعل له كذلك صدى إيجابي لدى المواطنين وذلك يشعرهم ان الحكومة وقرارتها متزنة وسياساتها مقبولة.

كذلك فان على الحكومة في الوقت نفسه ان تمتلك المقومات الأساسية التي تجعلها صاحبة سلطة شرعية دستورية وهذه المقومات هي:

- ان تكون حكومة شرعية قانونية بمعنى انها جاءت وولدت برغبة الشعب ورضاه وليس قسرا عنه وغصبا.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ان تتقيد هذه الحكومة بالأطر الدستورية ولا تتخذ قرارات بخلاف ذلك الا في أوقات محددة دستورية.
- عدم تعارض القوانين والأنظمة الجديدة والسياسات الحالية مع قوانين وأنظمة وسياسات سابقة.
- ان تكون البدائل المدروسة من قبل الحكومة هي بدائل وسياسات تحظى بقبول المواطنين، فعلى سبيل المثال – لا الحصر- فإعطاء تصريح لفتح نادي ليلي قد لا ينال موافقة الشعب ورضاه وممثليه، فعلى الحكومة ان لا تدرج هذا البديل كأحد البدائل الممكنة من اجل النهوض بالاقتصاد الوطني مثلا.

الخطوة الرابعة: تنفيذ السياسات

ان السياسات الحكومية لا تطبق بنفسها ولا تؤثر في المجتمع ما دامت مجرد حبر على ورق، لهذا فصنع السياسة العامة لا بد من تنفيذها حتى لا تبقى قوانين جامدة ومعطلة ليس لها أي تأثير على مجريات الحياة العملية وهذا كله يسمى في ادبيات الإدارة العامة بتنفيذ السياسات.

تقسم المؤسسات العامة في الغالب والتي يناط بها تنفيذ السياسة العامة الى مؤسسات رسمية وشبه رسمية، وتتعاون أكثر من مؤسسة واحدة لتنفيذ السياسة العامة وحسب اختصاص كل منها.

ان المؤسسات العامة في الدولة تمثل الإدارة الحكومية التي تتولى تنفيذ كل السياسات الحكومية التي تتولى تنفيذ كل السياسات الحكومية لإنهاء جزء أساسي من السلطة التنفيذية والتي تشمل الوزارات والهيئات العامة والمؤسسات الرسمية، اما المؤسسات الشبه رسمية فهي مؤسسات تملك الدولة أكثر من نصفها في حين يمتلك القطاع الخاص الباقي، ومثالها: الشركات المساهمة العامة كالكهرباء والقطاعات وغير ذلك كثير.

وتأخذ الإدارة العامة في كثير من الدول شكلا هرميا يبدأ برئيس الدولة ثم يليه رئيس الوزراء ثم أعضاء الوزارة – الحكومة – ومن يليهم كالأمناء العامين ومدراء الدوائر ورؤساء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأقسام والموظفين التابعين لهم، فمثلا اذا اخذنا مثالا على ذلك وهي دولة الإمارات العربية المتحدة وبينا الإدارة العامة فيها فنجدها على النحو التالي (شكل 1):[1]

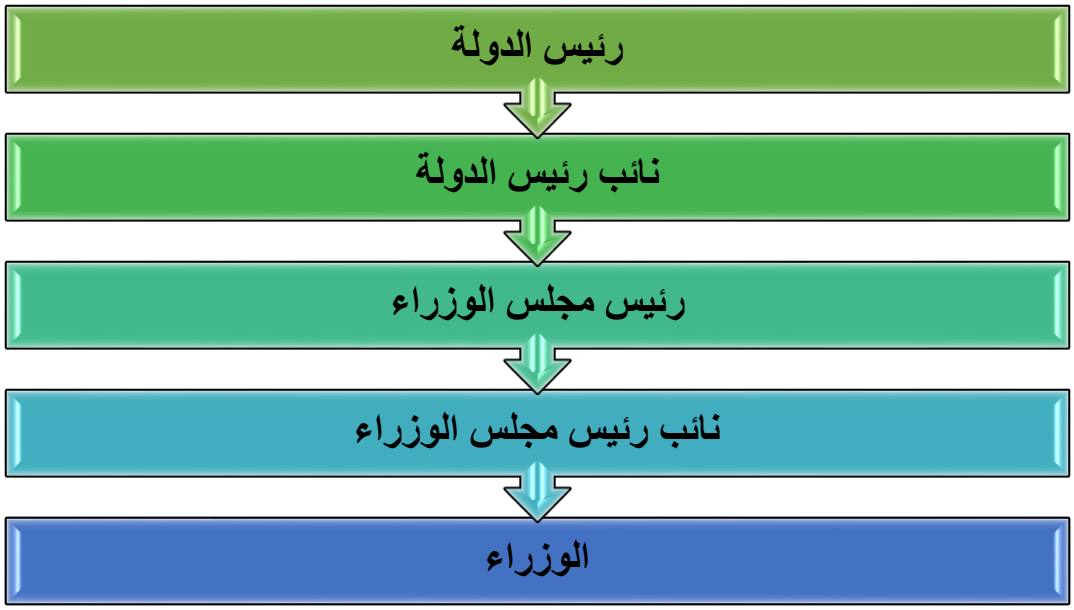

شكل 1: الهيكل التنظيمي للإدارة العامة في دول الإمارات

ويمنح الدستور الأجهزة التنفيذية صلاحيات يمكنها من تفسير القوانين وتطبيق السياسة العامة، فالسلطة التقديرية هي حق دستوري تتمتع به أجهزة الإدارة العامة بحيث يستطيعون تفسير القوانين التي تصدر عن السلطة التشريعية في الدولة كالمجلس الوطني في دولة الإمارات العربية المتحدة والكونغرس الأمريكي، وتفسير هذه الجهات ينبع من فهمهم لروح النصوص ومدلولاتها السياسية، ورغم ما في ذلك من حساسية الا انه يعطي الإدارة العامة في الدولة سلطة تؤثر في تطبيق السياسات العامة وتحدد طبيعة تقبل المواطنين والجمهور لها.

اما الهيئات والمؤسسات العامة فهي كيانات حكومية تتمتع باستقلالية مالية وإدارية مما يمكنها من تنفيذ السياسات العامة بطريقة سليمة ومرنة، والهدف من وجود هذه الهيئات والمؤسسات هو لتسهيل عمل الحكومة من خلال اللامركزية في توزيع الأنشطة والمهام ومن امثلة

[1] وزارة شؤون مجلس الوزراء، دولة الإمارات العربية المتحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه الهيئات في دولة الإمارات العربية المتحدة: مؤسسة تشجيع الاستثمار، وهيئة أبو ظبي للأوراق المالية وهيئة الكهرباء والمياه في الإمارات العربية ومقرها في أبوظبي، كذلك يتبع لهذه الهيئات والمؤسسات مديريات خاصة بها.

الخطوة الخامسة: تقييم السياسة العامة وانواعها

لا يوجد تعريف متفق عليه بين الباحثين للتقييم الا ان القاموس قد عرفه وقال: هو " تقدير قيمة شيء ما " وهذا تعريف بسيط جدا الا انه يشير الى أساس التقييم وهو تعريف قيمة الشيء او نتيجة عمل ما، كذلك هناك الفاظ مرادفة للتقييم تتشابه معه في المعنى والدلالة مثل: تحكيم وتحليل ومراجعة واختبار.

وقيل بأن التقييم هو عملية حساب قيمة كل نتيجة من نتائج تطبيق ما، اذن فالتقييم هو عملية تبني معايير محددة لتقدير القيمة او الأهمية وتحديد قيمة لكل معيار للوصول الى النتائج النهائية في تقييم السياسة العامة.

وتقييم السياسة العامة يختلف في الواقع عن دراسة أحوال السياسة من حيث:

1. من حيث الهدف، ان دراسة أحوال السياسة تهدف الى جمع البحوث ودراستها واستقصاء الحقائق ورفع التوصيات حولها، اما التقييم فيهدف الى التوصل الى اتخاذ قرارات محددة للعمل بهذه السياسة او الغائها او تعديلها.
2. من حيث المخرجات، فغالباً ما تنتهي الدراسات الى مجموعة من النتائج واستخلاصها لكن التقييم ينتهي بوضع تصورات محددة لتحسين الوضع الراهن او تطوير السياسة العامة لتحقيق أهدافها.
3. من حيث العمليات، تتضمن البحوث والدراسات سلسلة من العمليات البحثية يتم تقيميها لإيجاد علاقات وارتباطات إحصائية ونوعية بين كثير من المتغيرات، اما التقييم فهو وصف لمختلف الجوانب السياسية وإجراءات تحقيقات حول حيثيات المشكلة ولا تقتصر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عملية التقييم على عدد من المتغيرات بل تشمل كل العوامل والمتغيرات التي تتضمنها السياسة او تؤثر عليها.

4. من حيث الأشخاص، ان الدراسة يسيطر عليها الباحث وفريقه فهم المصممون والمنفذون لهذه الدراسات اما التقييم فيتأثر بعدد من أصحاب العلاقة فلا يستطيع المقيم السيطرة على جميع نشاطات ونتائج التقييم.
5. من حيث تعميم النتائج، عندما يقوم الباحثون والدارسون بكتابة نتائج دراستهم وابحاثهم فهم يكتبونها بشكل عام، اما من يقوم بتقييم السياسات العامة فيحرص على نتائج وتوصيات بالغة الدقة والتحديد، وتراعي كل سياسة تم تقييمها ومشاكلها المتعلقة بها والمؤثرين فيها ووضعها القانوني والسياسي والاجتماعي الى اخر هذه الخطوات.
6. من حيث سلامة المعايير، هناك معايير أساسية للتقييم وهي:
   - معيار المصداقية وهي قياس ما يجب قياسه.
   - معيار التعميم وهو مقدرة الدراسة لتعميم نتائجها.
   - معيار الثبات، وهو الحصول على نتائج متوافقة عند تكرار عملية البحث.
7. تأهيل وتدريب الكوادر البشرية، يتطلب تدريب الباحثين والعاملين لغير أغراض اجراء تقييم السياسات العامة على مهارات البحث العلمي وذلك عن طريق تمكينهم لممارسة عدد معين من البحوث الميدانية، اما المقيمون للسياسة فيتدربون على مهارات التحليل والبحث العلمي في ان واحد بحيث يكونون باحثون ومحللون في ان واحد وهذا ما يعطي عملية التقييم عمقا واهمية بالغة.

أنواع تقييم السياسة العامة[1]

انطلاقا من أهمية تقييم السياسات العامة والنتائج التي تتوصل اليها فقد طور الباحثون والمتخصصون عددا من الأنواع المختلفة لتقييم السياسات العامة وهذه الأنواع هي:

[1] اندرسون، جيمس، (بدون سنة نشر)، صنع السياسات العامة (ترجمة عامر الكبيسي)، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النوع الأول: التقييم الرسمي وغير الرسمي

ان التقييم الرسمي للسياسة العامة هو اتباع سلسلة من الإجراءات تتضمن نشاطات كالتفكير والمراجعة للقرارات الحكومية السابقة ومقارنة نتائجها، اما التقييم غير الرسمي فيعتمد على اية وسيلة لجمع المعلومات دون اشتراط التسلسل او دقتها وارتباطها بالواقع السياسي، والتقييم الذي يتوجب على الحكومات اتباعه هو التقييم الرسمي لاعتماده على التطبيق العلمي لأساليب الاستقصاء والمراجعة، اما التقييم غير الرسمي فيظل في المجمل تقييماً معتمداً على رأي صانعي السياسة وامكاناتهم العقلية او الإبداعية وحكمهم الشخصي على الأمور.

كذلك فمن المزايا للتقييم الرسمي وضوح أهدافه بحيث يبقى التقييم أكثر موضوعية ويظل يتمحور حول اهداف السياسة العامة المراد تقييمها، اما التقييم غير الرسمي فينحرف في كثير من الأحيان عن أهدافه المعلنة ويصبح هدف المقيم تحقيق اهداف أخرى.

النوع الثاني: التقييم التلخيصي والتقييم التطويري

عند تقييم السياسة تقييما تلخيصيا نركز على أكبر قدر من المعلومات حول السياسة المراد تقييمها ثم تصنيفها وتبويبها وبالتالي يصل صانع القرار ويتعرف على واقعها وظروف تطبيقها وبالتالي يحصل على تصور شامل حول السياسة.

اما تقييم السياسة تطويريا فيتم التركيز على التعمق في المعلومات المجموعة ويتم ربطها مع بعضها البعض لإعطاء صانع القرار أرضية صلبة تستطيع الاستناد عليها عند اتخاذه للقرار.

النوع الثالث: التقييم الداخلي والتقييم الخارجي

إذا قام بعملية التقييم اشخاص تابعون للمؤسسة او الهيئة فيسمى هذا التقييم تقيما داخلياً، وعندما يقوم اخرون بالتقييم فنسميه عند ذلك بالتقييم الخارجي، فالتقييم الداخلي يرتبط بثقافة تنظيمية وكفاءة المؤسسة وهو المتبع في كثير من المؤسسات والمديريات الحكومية لاستمراريته

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستدامة المراجعة والتقييم التي تستفيد من المؤسسة او الوزارة، كما ان التقييم الداخلي يحافظ على تاريخ المؤسسة وميراثها الإداري خلال فترة زمنية طويلة.

كذلك فأن من ميزات التقييم الداخلي انه يمثل قاعدة بيانات للعاملين في المؤسسة مما يساعدهم ويساعد غيرهم في ابتكار أساليب ومناهج وأدوات جديدة لحل المشكلات التي يمكن ان تواجه المؤسسة.

اما التقييم الخارجي فيلجأ اليه من اجل تقييم سياسات وبرامج حكومية مميزة وذلك لضمان الحصول على مقترحات وأفكار جديدة لم تكن متداولة او منتشرة قبل في المؤسسة، كذلك فيمتاز التقييم الخارجي بالمصداقية والموضوعية، ورغم هذه المزايا الا ان هناك عيوبا لكل نوع من أنواع التقييم السابقة.

النوع الرابع: التقييم الذي يركز على اهداف السياسة العامة

يتم التركيز في هذا النوع من التقييم على تحديد اهداف السياسة العامة ومحاولة تحقيق الأهداف المرجوة منها.

النوع الخامس: التقييم الذي يركز على الجوانب الإدارية للسياسة العامة

ان هذا النوع من التقييم يركز على تحقيق قدرة السياسة على توفير الكم الكافي من المعلومات التي يحتاجها صانع القرار لان السياسة الناجحة – من هذا المنظور – هي التي تستند على قدر وافر من المعلومات لاتخاذ القرارات العقلانية بناء على الحقائق وليس التخمين مما يجعل القرارات أكثر رشداً.

النوع السادس: التقييم الذي يركز على مهارات المختصين في السياسة العامة

يتم التركيز في هذا التقييم على مدى توفر الكفاءات والخبرات البشرية التي تحتاجها سياسة حكومية معينة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النوع السابع: التقييم التشاركي

يقوم هذا النوع على تحديد الأطراف المعينة بالسياسة وتشخيص دورهم في تنفيذ السياسة المعنية، فهذا التقييم لا يغفل عن حقيقة ان اية سياسة حكومية هي في الواقع خلاصة تبادل العلاقات وتشابك المصالح، فالتقييم التشاركي يوصف بأنه تقييم متجاوب مع احتياجات السياسة.

المبحث الرابع: أنواع السياسات العامة وخصائصها

سنتناول في هذا المبحث أنواع السياسات العامة وميزتها وخصائصها ويهدف هذا المبحث لتوضيح أنواع السياسات وكيفية استعمالها في النظم السياسية وخصائص كل نوع من أنواع السياسة وميزاتها وعيوبها فنقول:

أولا: أنواع السياسات

ان ما مر معنا في المبحثين السابقين يعكس الواقع والتنوع والنظرات التي ذهب اليها الدارسون للموضوع، فنرى ان الذين ركزوا على الجوانب والمداخل العقلانية ذهبوا الى وجوب ما تقوم عليه هذه السياسة، فنراهم قد حادوا وابتعدوا عن العوامل السياسية والاجتماعية وتناولوا سياسات لها اهداف وبرامج من الواجب تنفيذها بصورة عقلانية، كذلك نرى ان هناك فريقا من الدارسين قد ذهبوا واهتموا بالسياسات العامة كما هي وليست كما يجب ان تكون، فنراهم يقدمون تعريفات للسياسة العامة فيها الكثير من التشابك والتداخل ومتغيرات تتشكل من خلالها السياسات العامة.

كذلك نرى ان الدول التي تسير في فلك الرأسمالية تختلف في رسم السياسات العامة عن الدول التي تسير في فلك الاشتراكية والنظام الاشتراكي، اما الدول النامية ومنها الدول العربية فقد سادت فيها على وجه الخصوص سياسات عقلانية تهدف لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية، وهنا يجب التمييز بين أنواع التخطيط والسياسات العامة من حيث النطاق الى سياسات تخطيطية شاملة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

او جزئية، او يمكن التفريق بين هذه السياسات على الأساس الإقليمي او التخطيط القومي او الزمني، فهناك التخطيط طويل المدى ومتوسطة وقصيرة، وذلك بسبب أهمية هذا النوع من السياسات العامة وخاصة في الدول النامية، فمن الواجب معرفة كل نوع من تلك الأنواع اخذين بعين الاعتبار ان هذه الأنواع متداخلة ومتشابكة بمعنى يمكن ان تحدث عملية تخطيط معينة من خلال المعايير الثلاثة فنقول – مثلا – تخطيط قومي شامل طويل المدى او تخطيط جزئي قصير المدى وهكذا.

وسنتناول هذه الأنواع من التخطيطات بشكل من البيان والشرح فنقول:

النوع الأول: التخطيط القومي الشامل

ان الهدف الأساسي لهذا النوع من السياسات هو التحكم في مختلف الأنشطة الحكومية بقصد تحقيق اهداف عامة، وقد استخدم هذا النوع من السياسات في الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية التي سارت في فلكه، حيث سيطرت الدولة على كل السياسات فلا وجود لسياسة خاصة – كما هو الحال في الدول الرأسمالية -، وقد استخدمت كثير من الدول العربية والنامية هذا النوع من التخطيط خاصة في فترة ما بعد الاستقلال، فتأثير العوامل السياسية في هذا النوع من التخطيط لا يحتاج الى تركيز كبير.

النوع الثاني: التخطيط الجزئي او القطاعي

يهدف هذا النوع من التخطيط الى التحكم في أحد النشاطات الحكومية، والتحكم هذا اما ان يكون مباشراً – كما هو الحال في الدول الاشتراكية – وأحيانا في الدول الرأسمالية ومن أبرز الأمثلة على هذا النوع من التخطيط هو التخطيط الزراعي والصناعي، ورغم ان المخططين في هذا النوع هم فنيين الا انه يمثل تنازعاً سياسيا على المستوى الوطني والعالمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النوع الثالث: التخطيط الإقليمي

يهتم هذا النوع من التخطيط ويختص بمنطقة جغرافية معينة من مناطق الدولة، وذلك بهدف تعميرها ورفع مستوى الحياة فيها، ومن امثلة ذلك تخطيط المدن وهذا التخطيط يمثل سياسات الوحدات المحلية ورغم غلبة الطبيعة الفنية عليه الا انه عادة يتم في إطار التنافس والصراع السياسي من قبل كافة الأطراف المتأثرة.

النوع الرابع: التخطيط الاستراتيجي " طويل المدى "

يستخدم هذا المصطلح لكل أنواع التخطيط التي تستوعب فترة زمنية تتجاوز الخمس سنوات، ويطلق بعض الكتاب عليه أيضا التخطيط المستقبلي طويل الأمد وكانت تتميز به الدول الاشتراكية كما انه يوجد في الدول الرأسمالية خاصة في مجال القضاء، ولا يوجد هذا النوع من التخطيط في الدول النامية – الا قليلاً – وذلك لارتفاع كلفته.

النوع الخامس: التخطيط متوسط المدى

يشتمل هذا النوع من التخطيط على الخطط والبرامج التي تغطي فترة زمنية تمتد من سنة الى خمس سنوات، وأبرز امثلته الخطط الخمسية التي عرفتها الدول الاشتراكية والقليل من الدول النامية ومنها الدول العربية خاصة في الفترة من عام 1960-1980.

النوع السادس: التخطيط قصير المدى

يشمل هذا النوع من التخطيط على الخطط والبرامج التي تغطي فترة زمنية تتراوح من يوم الى سنة ومن امثلتها الموازنات العامة وهي المبالغ المعتمدة لبرامج الحكومة السنوية.

ان التصنيفات السابقة لا تشتمل ولا تستقصي كل أنواع السياسات وخاصة في الأنظمة المختلفة، فقد اقترح كوشران وصنف السياسات الى ثلاثة:

1) السياسة التحفيزية (Patronage Policies).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2) السياسة التنظيمية (Regulatory Policies).

3) سياسات إعادة التوزيع (Redistributive Policies).[1]

الا ان اندرسون توسع في تصنيف السياسات العامة معتمدا على طبيعة السياسة وقسمها الى:

1) السياسات الفعلية او الإجرائية.

2) السياسات التوزيعية والتنظيمية.

3) السياسات الرمزية والمادية.

4) السلع الجماعية والخاصة.

5) السياسات الليبرالية والمحافظة.

وقد قسمت أحيانا السياسات السابقة الى مجموعات ثلاث هي:

المجموعة الأولى: السياسات التوزيعية والتنظيمية

وتشتمل هذه المجموعة كل من:

- السياسة التحفيزية: وهي عبارة عن سياسة تقوم بتحفيز المجتمع او افراد معينين لعمل شيء ما ففي دولة الإمارات العربية المتحدة كان مثال هذه السياسة هو صندوق الزواج المحفز[2] هذا التصنيف للسياسات يقوم على الأثر الذي يحدثه على المجتمع او المتعاملين بها او المتأثرين بها، فالسياسة التوزيعية تشمل تخصيص الخدمات او منافع بعينها لجماعات من السكان كتقديم قرض من الحكومة لاحد الشركات خوفا من افلاسها.

اما عن أساليب السياسة التوزيعية واساليبها فهي:

[1] ياغي، عبد الفتاح، (2009)، السياسات العامة: النظرية والتطبيق، ابوظبي، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

[2]http://www.dc.gov.ae/pls/portal30/PCASES.RPT_INTRODUCTION_SIGNATURE.arg_values=162show? p_arg_names=law_key&p

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

a) الدعم، ويعني دعم السياسات الحكومية لمؤسسات الخاصة والافراد والمجموعات وتقوم الدولة بتمويل الدعم عن طريق الضرائب ولهذا يقل الاعتراض على هذه السياسة.

b) التعاقد، من الوسائل المستخدمة في السياسة التحفيزية وتمكين استخدامها لتشجيع المؤسسات لتبني سياسات تعتبرها عبئاً عليها.

c) الترخيص، وهو منح الحكومة ترخيصا وامتيازا للقيام بنشاط معين، والترخيص يسمح للأفراد والمؤسسات بإعمال مهنية خاصة، فتستطيع الحكومة تنظيم العديد من القطاعات السكانية والأنشطة الاقتصادية من خلال هذه العملية.

المجموعة الثانية: السياسات التنظيمية

وهي السياسة التي من خلالها يتم فيها فرض قيود على سلوك الافراد والمجتمعات والتحكم في طريقة نشاط معين، فاذا كانت السياسة التحفيزية تستخدم سياسة الجزرة، فهذه السياسة تتضمن السياسة السلبية – سياسة العصى – لذا فهذا النوع من السياسة يحد من حرية الجماعات التي تتوجه اليها السياسة.

كذلك هناك نوع اخر من السياسات التنظيمية يطلق عليه سياسات إعادة التوزيع وهي إعادة توزيع الثروة والدخل على أكبر عدد ممكن من السكان او هي نمط سياسي يعيد توزيع الموارد من الذين يملكون والذين لا يملكون او قد يكون بالعكس كذلك.

لهذا نرى ان سياسة إعادة التوزيع تقدم منافع المجموعة على حساب أخرى كما تؤدي الى توزيع العبء الضريبي بحيث تتحملها مجموعة دون غيرها، ومن الأمثلة عليها:

- الضرائب
- السياسة النقدية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجموعة الثالثة: السياسات الرمزية والسياسات المادية

كذلك يمكن ان تصنف السياسات العامة الى سياسة رمزية وسياسة مادية، فالسياسة المادية تقوم فعلا بتقديم موارد مادية للمستفيدين منها او تفرض تكاليف فعلية على المتضررين منها، كتشريعات الأجور وحدها الادنى قضايا وسياسات دعم المزارعين.

اما السياسة الرمزية فهي السياسة التي ليس لها تأثير مادي او محسوس ولا يوجد فيها منافع مادية محددة وليس لها كذلك مضار مادية محددة، كالاتفاقيات الدولية لتحريم الحروب وحقوق الانسان.

ومن الملاحظ ان السياسات هنا لا تكون مادية بحت او رمزية بحت، وانما تتداخل وتتشابك فيما بينها، ويكون وصف السياسة بالمادية والرمزية بناء على غلبة عامل او أكثر، وقد تتحول هذه السياسات فتصبح المادية رمزية والرمزية مادية وهكذا، فوجود سياسة للإسكان الشعبي مثلا قد تتغير بسبب عدم المقدرة الحكومية على تنفيذه.

اما باقي السياسات فتأتي منفردة وليست في مجموعات مثل:

السياسات التي تشمل توفير سلع عامة او خاصة

يمكن كذلك تصنيف السياسات حسب طبيعة السلعة او الخدمة المقدمة فهناك سياسات تشتمل على سلع عامة وسياسات تقدم سلع خاصة ويمكن التمييز بين السياستين من منطلق إمكانية التجزئة، فالسلع العامة لا يمكن تجزئتها وتقديمها بشكل انفرادي مثل خدمات الدفاع والامن، اما السياسات الخاصة فتقبل التجزئة والتقديم وتخضع لمبدأ الاستبعاد أي انها يمكن ان تستبعد من شخص او مجموعة بناءً على نظام الأسعار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسات المحافظة والسياسات الليبرالية

فالسياسة اللبرالية هي التي تتدخل فيها الحكومات عن طريق سياستها الخاصة لتحقيق المساواة والعدل، مما يدعو لزيادة الضرائب على الأغنياء مثلا، فالتعليم المجاني ومساعدة العاطلين عن العمل وهكذا.

اما السياسة المحافظة فهي السياسة التي ترضى بالواقع كما هو ولا تسعى الى تغييره فيضيقون على الحكومة قدر الإمكان وذلك لتركيزهم الدائم على حصر السياسة العامة في مجال سلع وخدمات تقليدية.

وتستطيع الحكومة ان تستخدم السياسة ونوعها حسب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تمر بها، او يمر بها محيطها الإقليمي او الدولي.

ثانيا: خصائص السياسات العامة[1]

نستطيع وضع النقاط التالية لخصائص السياسات العامة رغم تشابك وتداخل هذه الخصائص وهي على النحو التالي:

1) السياسات العامة هي عبارة عن سلسلة طويلة من الأنشطة والقرارات الحكومية المترابطة، فأعطاء طالب منحة دراسية، فلا تعتبر هذه المنحة في حد ذاتها سياسة عامة لكنها احد القرارات التي تقع ضمن سياسة تعليمية معينة.
2) تسيير السياسات العامة في اطر تنظيمية محددة تكتسب صفة الدستورية والقانونية، وهذا الاطار التنظيمي العام هو النظام السياسي والإداري لاية دولة من الدول ويشمل كل مؤسسات الدولة وسلطاتها واحزابها السياسية، فوزارة التربية مثلا ليست هي الجهة الوحيدة لصناعة السياسة التعليمية او حتى تنفيذها.

[1] السياسات العامة: النظرية والتطبيق، مرجع سابق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3) ان وجود الإطار التنظيمي العام المشار اليه سابقا لا يعني بأي حال من الأحوال ان التنظيمات الحكومية تقوم بوضع السياسة العامة وتفرضها داخليا وخارجيا في الأنظمة الديكتاتورية بل هناك تشابك وتداخل ومصالح ومنافسات بين الجماعات سواء في الداخل او على المستوى الدولي.

4) لا يتم صنع السياسة العامة في مختبرها التنظيمي فقط ولكن هناك نظاما يوازي النظام الرسمي بدرجة من الدرجات، وأحيانا يكون الجهاز الرسمي أداة من أدوات إضفاء الشرعية لسياسات ثم تطويرها من أجهزة غير رسمية، فالسلطة التشريعية هنا تضع خاتم الشرعية على سياسات طورت خارج الإطار الرسمي، وحتى يكون القرار شرعيا يجب ان يصدر عن شخص او مؤسسة تقع على خارطة صناعة السياسات.

5) حتى تعتبر القرارات السياسية وحزمتها عامة يجب ان تكون مؤثرة على عملية تخصيص الموارد الاقتصادية والاجتماعية، فلا توجد سياسة عامة دون موارد تخصص لها، وهذا لا يعني عدم أهمية السياسة الرمزية ولكن يعني عدم دخول السياسة حيز التنفيذ بالمعنى السلبي وامتناع الحكومة مثلا عن القيام بعمل اتجاه مشكلة ما فتصرفها هذا قد يكون له اثار خطيرة في بعض الأحيان.

6) السياسة العامة والتخطيط تعتبر عملية مستقبلية وهذا لا يعني باي حال من الأحوال عدم الاهتمام بالماضي، ولكن يعني تصميم السياسة لتحقق اهداف مستقبلية، فأي سياسة وعلى أي مستوى من مستوياتها لها بداية في الماضي وتأثير في الحاضر والمستقبل.

7) تمثل السياسة العامة وخاصة في الدول الديمقراطية خلاصة تفاعل بين الأحزاب والجماعات ومؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية، فالسياسة بمعناها هذا يتم التفاوض والمساومة والتوفيق بين اراء مختلفة، فقد تفشل السياسة العامة في كثير من الأحيان وقد تنجح أحيانا أخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8) يعتبر التوصل الى سياسة عامة نجاحا لصناع السياسات في الدولة فتصبح هذه السياسة ملزمة عند اتخاذ القرارات وفي شتى مجالات السياسة، والقرار السياسي والإداري هنا هو الاختيار الواعي بين عدة بدائل وليس بالضرورة ان يكون مقبولا من كل الأطراف المعنية بالمشكلة.

9) ان السياسة العامة هي نشاطات الحكومة واعمالها، فعملية صنع السياسات تتطلب ترتيبا للأولويات واختيار البدائل والاهداف لتقديم الحلول لقضية عامة، وعملية الاختيار قد تكون عقلانية فنية تأخذ بالاعتبار التكاليف السياسية ومنافعها، وقد يتم الاختيار عن طريق التصويت والاغلبية والذي لا يعني الوصول الدائم الى قرار عقلي وفني.

10) يجب على السياسات العامة ان تتجسد وتعبر عن تشريعات قانونية محددة اما بالتقديم العام او لوائح رسمية، وفي حال تجاهلت الحكومة مشكلة ما وامتنعت عن القيام بشيء حيالها، فلا تحتاج السياسة عند ذلك الى التجسيد والصدور في قرار، فالسكوت عنها يمثل تعبيرا عن تلك السياسة.

المبحث الخامس: آليات وأدوات التنفيذ والرقابة للسياسات الحكومية

تحدثنا في المباحث السابقة عن تعريف السياسة العامة وكيفية صناعتها وتبنيها، واهم الأنواع لها، وما هي الخصائص والميزات للسياسات العامة وفي هذا المبحث سنتطرق الى اليات وأدوات التنفيذ والرقابة على ما اقر من سياسات عامة سواء كانت رسمية او غير رسمية واهم هذه الأدوات هي:[1]

اولا: التفتيش

وهو فحص المنتجات والسجلات والعمليات ومدى مطابقتها للمواصفات والمعايير التي قررت لها، فقد تتطابق المواصفات والمعايير والمقاييس وتستمر بشكل دائم كما هو الحال في

[1] برو، فيليب، (1998)، علم الاجتماع السياسي (ترجمة محمد عرب صاصيلام)، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفتيش على اللحوم او البنوك والمؤسسات المالية، وتنتهي عملية التفتيش اما بالالتزام او عدمه وتصحيح الأوضاع المنحرفة، وكثيرا ما تتم جهود لإقناع المخالفين بإطاعة القوانين او فرض العقوبات المقدرة على المتمادين كعلاج أخير.

لذا يكون التفتيش موجه أساسا لضمان التعاون والحصول على مساعدة الخاضعين للضوابط، وهذه الأداة ـ التفتيش ـ هي أكثر الأدوات شيوعا في تطبيق الأنظمة والقوانين والتوجيهات.

ثانيا: الاجازات والتراخيص

وتعني هذه الأداة منح الحق لبعض الاعمال والمهن كي تمارس نشاطها واعمالها وفقا للقواعد والاسس المقررة، ومصطلح الشهادات او الاجازات هو مصطلح يعبر عن التطابق والملائمة للتصرف حسب مقتضيات المصلحة العامة.

اما الاجازة فتعتبر تفتيشا مسبقا للتأكد من ان الشروط والمواصفات الضرورية لممارسة المهنة او النشاط متوفرة، وصاحب العلاقة هو الذي يقوم بتوفير كل المستلزمات، مثل ان تصدر موافقة الموظف المختص، والاجازات تتطلب في الغالب عدة أمور منها:

1) تهيئة الأحوال والظروف الضرورية في العمل او المشروع او المهنة.
2) ادخال تحسينات وتعديل بعض الأوضاع القائمة.
3) منح الاجازة او تجديدها او رفضها لإشعار محدد لتوفير كل متطلباتها.
4) الغاء الاجازة او الغاءها نهائيا بناء على توافر شروطها.

وعند تطبيق هذه المراحل فمعنى ذلك ان التفتيش يعتبر أسلوبا رقابيا فالإذاعات والمحطات التلفزيونية الفضائية مثلا ينبغي تجديد اجازتها من قبل أجهزة ومؤسسات تعنى بذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: القروض والمنافع والمساعدات

هناك الكثير من القضايا الاقتصادية والسياسات المالية يتم تنفيذها عبر تقديم أموال او مبالغ او خدمات للمؤسسات والمشروعات المستفيدة كما هو الحال بالنسبة للبنوك واعتبار البنك المركزي ملجا أخير لها عند تعرضها للعسر المالي، كذلك فهناك مساعدات مالية تقدم لخطوط النقل الجوي للحفاظ على خطوط الاتصالات الجوية وتقديم خدمات متميزة في هذا المجال، كذلك فان هناك مساعدات مالية تقدم للفلاحين والمزارعين لإبقاء الأسعار في الحدود المرسومة لها من قبل الدولة وهناك المساعدات كذلك المقدمة للمشاريع الصغيرة و الناشئة، كذلك فان هناك بعض الحكومات تقدم مساعدات مالية للمشاريع الاسكانية لموافقتها على البيع بالأقساط والتسهيل في ذلك على المواطنين.

وهذه القروض والمنافع والمساعدات تسير في الغالب ضمن ضوابط واضحة إضافة الى الرقابة والمتابعة الدائمة التي تخضع لها.

رابعا: العقود

هناك الكثير من البرامج الحكومية تنفذ من خلال شركات خاصة كالدفاع والطاقة الذرية وبرامج القضاء، ومعظم الشركات المرخصة والمعتمدة ترغب بالتعاقد مع الحكومات لتنفيذ أحد المشروعات وموافقة الحكومة او رفضها لشركة خاصة او أخرى يعتبر أسلوبا من أساليب الرقابة.

وتعتبر العقود أحيانا قاعدة من قواعد الرقابة الاقتصادية والمالية توجب الالتزام بالمعايير والقواعد المنظمة لهذا العمل كالأجور وساعات العمل وتنفيذ القرارات السيادية النافذة، والشواهد تشير الى ابطال كثير من العقود لعدم التزام الشركات والمؤسسات بالقواعد الموضوعة لها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خامسا: النفقات العامة

تعتبر النفقات العامة وسيلة دفع للفوائد والمنافع لعمليات مختلطة، فالنفقات الحكومية لشراء سلع وخدمات يمكن الاستفادة منها لتحقيق اهداف سياسية ترغب بها الحكومة، ويمكن كذلك توظيف الانفاق ومبالغه للتحكم في عمليات الانكماش والتضخم نظرا للظروف الاقتصادية السائدة.

سادسا: عمليات التملك والتسويق

عندما ترغب الدولة بالدخول للسوق لتشتري او تبيع سلعا وخدمات فعملها هذا له اثار رقابية، فمثلا عندما تدخل الحكومة لشراء سندات حكومية او لبيعها ـ السوق المفتوحة ـ فعملية الدخول هذه تعتبر أداة فعالة من أدوات السياسة النقدية للتأثير في العرض والطلب الاقتصادي.

وللمؤسسات العامة تأثير رقابي عندما تتنافس مع المؤسسات الخاصة، فالطاقة الكهربائية واسعارها تمثل أكبر مثالا على ذلك في مشروع (تنسي) في الولايات المتحدة الامريكية، والذي أدى الى تخفيض أسعار الطاقة الكهربائية، ومع ان المنافسة الحكومية للمشروعات الخاصة لم تستخدم بفعالية لأغراض الرقابة في كثير من المجتمعات الا انها تعد أحيانا محتملة.

سابعا: الضرائب

تعتبر الضرائب أداة من أدوات الرقابة والضبط، ففرض ضريبة مثلا بنسبة 20% على البنوك يؤدي أحيانا الى خروج بعض هذه البنوك من الميدان، والاعفاءات الضريبية بدأت تستخدم كأداة تشجيعية، فالخصم من الضرائب واستثناء الدخول عند سقوف معينة من الضرائب او إعطاء نسبة ضريبية منخفضة، فان هذه السياسة تشجيع للأفراد على الاستثمار وزيادة رؤوس الأموال في المجالات المعفية من الضرائب، وهذا ما يعود بالتالي على تكوين الثروات التي تعود بالنفع والفائدة على الاقتصاد الوطني برمته.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثامناً: العقوبات

وهي الوسائل المتمثلة بالغرامات المالية او المكافآت التي تستخدمها الإدارات لتشجيع الانضباط والالتزام بالقرارات وتجنب مخالفتها، والعقوبات تعد وخزا في العمل الإداري وتوظف كأداة رقابية، ومن العقوبات المستخدمة لهذا الغرض نذكر الغرامات المالية والاحالات للمحاكم وإلغاء الاجازات والوقوف عن النشاط والتشهير وقطع المعونات والمساعدات وإلغاء التسهيلات وتوجيه الإنذارات.

وقد تلجا الإدارات أحيانا الى العقوبات القضائية كالتوقيف والسجن والمصادرات لكن هذه العقوبات تستلزم الإجراءات والمرافعات لدى المحاكم، ويبدو ان هذه السياسات متفقة فيما بينها في وجوب نفادها بحيث لا تؤثر التأثير المادي او النفسي الا بالحد الأدنى للأطراف المعنية.

ثانياً: الدراسات السابقة

اجرت المساعيد[1] (2017) دراسة هدفت الى الوقوف على مدى شرعية الرعاية البديلة من الناحية الفقهية في الدين الاسلامي وانواعها ومدى اهميتها كما جاء في الدين الاسلامي ومقارنته في قانون الاحوال الشخصية الاردني المعمول به في المملكة الاردنية الهاشمية، حيث تناولت الباحثة الموضوع بالسند الصحيح على محورين الرعاية البديلة للطفل معروف النسب وحضانته من غير الام والاب والوصاية على اليتيم، والوقوف على الرعاية البديلة لمجهول النسب او بما يعرف باللقيط او ابن الزنا وكيفية رعايته في الفقه وطريقة احتضانه في اسر حاضنة او دور رعاية ومؤسسات متخصصة، وبينت الدراسة كيفية انهاء هذه الرعاية، وقد توصلت الباحثة الى شرعية اقامة اسر بديلة لاحتضان الاطفال وان قانون الاحوال الشخصية الاردني يتوافق مع الفقه الاسلامي.

[1] المساعيد، أماني (2017) الرعاية البديلة لمن دون سن الرشد في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في المحاكم الشرعية دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الاردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اجرى علي ومصطفى[1] (2017) دراسة هدفت للتعرف على السمة العامة لكلً من ألأناملية وسمات الشخصية للمراهقين مجهولو النسب بألأسر البديلة بولاية الخرطوم، ومعرفة العلاقة الارتباطية بين المتغيرين، بالاضافة الى معرفة الفرق في الانامالية وسمات الشخصية التي تعزى لمتغير النوع، حيث استخدم الباحثان المنهج الوصفي الارتباطي، على عينة مكونة من 151 مراهقاً تم اختيارهم بالطريقة القصدية، وقد استخدم الباحثان مقياساً تم اعداده لهذه الغاية وقد توصل الباحثان ان السمة العامة للأناملية لدى المراهقي مجهولو النسب بالاسر البديلة بولاية الخرطوم تتميز بالارتفاع، وان السمة العامة لكلاً من الدرجة الكلية للسمات الشخصية وسمتي الملالسيكوباتي، سمة الميل للانطواء تتميز بالارتفاع، بينما تتميز السمة العامة لسمة الميل للتواد بالانخفاض، وان هنالك علاقة ارتباط طردية بين الانامالية وكلاً من الدرجة الكلية لسمات الشخصية وسمتي الميل السيكوباتي، وسمة الميل الانطواء، بينما توجد علاقة ارتباطية عكسية مع سمة الميل للتواد وعدم وجود فروق في كلاً من الانامالية وسمات الشخصية بين المراهقين مجهولو النسب بالاسر البديلة تعزى لمتغير النوع.

وفي دراسة الشيخ (2015)[2] هدفت الى التعرف على دور الاسرة البديلة في رعاية الاطفال مجهولو الوالدين من عمر سنة الى اربع سنوات، من خلال استطلاع وجهة نظر الاسر المحتضنة والصعوبات التي واجهت الاسر المحتضنة في الاجراءات، واستخدمت الباحثة استبيان قامت بتطويره واجريت الدراسة في بمحلة جبل آولياء في السودان، وقد توصلت الدراسة الى ان من اسباب رعاية الاسر للاطفال هو عدم الانجاب، وقد بينت الدراسة ان هنالك صعوبة عند استلام الاطفال والاجراءات المتبعة معقدة وطويلة، وان المبلغ المصروف للعائلة المحتضنة من قبل الحكومة مجزي ويكفي العائلة.

[1] علي، أشرف، ومصطفى، سلافة (2017) ألأنامالية وعلاقتها ببعض السمات الشخصية للمراهقين مجهولو النسب بألأسر البديلة، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، عدد 26، جزء 7.

[2] الشيخ، نوره (2015) دور الأسرة البديلة في رعاية الأطفال مجهولو الوالدين: دراسة حالة محلية جبل أولياء بولاية الخرطوم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اجرت النعيمي[1] (2014) دراسة هدفت الى التعرف على مستوى القلق والاكتئاب والصحة النفسية لدى مجهولو النسب في دولة الإمارات العربية المتحدة، وعلاقتها ببعض المتغيرات الديموغرافية – النوع الاجتماعي، حيث تكونت عينة الدراسة من 37 فرد من مقيمين في دار زايد للرعاية الاسرية في امارة ابو ظبي والعين، وقد توصلت الدراسة الى وجود مستويات من القلق والاكتئاب لدى افراد العينة وكانت ما بين متوسطة الى شديدة وان الاناث اكثر عرضة من الذكور.

في دراسة دخينات[2] (2012) هدفت إلى معرفة حال الأسرة البديلة وإمكانياتها لدمج الطفل المحتضن اجتماعيا، وقد أتبعت هذه الدراسة المنهج الوصفي وكانت العينة هي العينة القصيدة، وقد استخدمت العديد من أدوات منها الملاحظة و المقابلة والاستمارة وقد توصلت الدراسة أن الأسرة البديلة التي تحتضن طفل مسعف هي أسر عقيمة تميزت بالمستوى التعليمي جيد حيث أن أغلبهم مستوى ثانوي وجامعي وان أغلبهم أسر بديلة إما غنية أو ميسورة الحال تستطيع تلبية احتياجات الطفل المكفول المادية وغيرها. وقد توصلت الدراسة أن الأسر البديلة تميل إلى احتضان أطفال في سن مبكرة حتى تسهل عملية تنشئتهم اجتماعيا ليكون الطفل لديه فكرة أن هذه العائلة هي أسرته التي أنجبته من خلال تنشئة سليمة يملأها الإشباع العاطفي، كما يعامل الطفل المكفول من طرف الأسرة البديلة معاملة يسودها الحماية الزائدة كانعكاس لرغبة الأم والأب البديلين الشديدة لإشباع شوقهما لممارسة دور الوالدين. كما أن الأسر البديلة تحاول دمج الطفل اجتماعيا وذلك بإعطائه اسم العائلة والنسب.

[1] النعيمي، موزه (2014) الصحية النفسية والقلق والاكتئاب لدى مجهولو النسب في دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، الاردن.
[2] دخينات، خديجة (2012)، الوضعية الاجتماعية للأطفال غير الشرعيين في المجتمع الجزائري، رسالة ماجيستير غير منشورة، علم الاجتماع العائلي، الجزائر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي دراسة رطروط[1] (2007)، هدفت الى تحديد الأثار الاجتماعية والنفسية والمتوقعة لاحتضان الاطفال مجهولو النسب في الاسرة التي لديها أطفال شرعيو في الاردن كما يدركها الممارسون الميدانيون والاكاديميون المتخصصون، وذلك لتحفيز الاختصاصيين الاجتماعيين على تعزيز الإيجابي منها ومواجهة السلبي منها، حيث تكونت عينة الدراسة من 29 ممارساً ميدانياً واكاديمياً، حيث استخدمت الدراسة البحث الوعي، حيث تم استخدام خمس طرق لجمع العلومات وهي العصف الذهني، ودراسة الحالة، ومجموعات العمل البؤرية، وتحليل مضمون الوثائق، والمحاضرة المحصوبة بالنقاش، وقد خلصت الدارسة الى ان كثرة الاثار المتوقعة لاحتضان الاطفال مجهولو النسب في الاسرة المنجبة للاطفال الشرعيين، اثاراً سلبية اكثر من الاثار الايجابية والاثار النفسية كانت ايجابية اكثر منها سلبية، وان على الاختصاصيين الاجتماعيين القيام على تعزيز الاثار الاجتماعية والنفسية الايجابية ومواجهة الاثار السلبية من خلال تدريبهم للاسر على تقويم احتياجات الاطفال مجهولو النسب، وتقويمها قبل الاحتضان وفي اثنائه، ومتابعتهم للاسر وتوجيهها وارشادها حول انماط تعاملها مع الاطفال المحتضنين لديها، ومتابعتهم للأطفال المحتضنين في مرحلة المراهقة.

دراسة احمد[2] (1998) هدفت الى التعرف الرعاية المؤسسة البديلة في الاردن والاطلاع على برامج الرعاية الموجودة في قرية الاطفال sos الاردنية والوقوف على مدى نجاح هذه التجربة في تهيئة الظروف المناسبة والوظيفية لتلبية حاجات الطفل في الاسرة البديلة والوقوف على اهم الصعوبات التي تواجه الاطفال بعد خروجهم من القرية الى بيت الشباب ومواجهتهم للحياة والمجتمع، حيث تكون مجتمع الدراسة من قرية الاطفال sos وشمل 86 طفلا حيث بلغ عدد الامهات والخالات والعاملات في القرية 16، والشباب والشابات 18 شاب وشابة، وقد استخدمت الباحثة منهج المسح الشامل واستعانت باستبانات قامت على اعدادها، وبعد اجراء

[1] رطروط فواز (2007)، الاثار الاجتماعية والفسية لأحتضان الاطفال مجهولو النسب في الاسرة المنجبة للأطفال الشرعيين في الاردن ودور الاختصاصيين الاجتماعيين في مواجهتها، مجلة الطفولة العربية، العدد 31، ص: 8-26.

[2] احمد، سهير (1998) الرعاية المؤسسية البديلة: دراسة اجتماعية لقرية الاكفال sos الاردنية في عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسة واجراء الاختبرات الاحصائية المناسبة توصلت الباحثة الى ان الطفل يتلقى رعاية واهتمام بستواه التعليمي وانه كلما تقدم العمر قل تحصيله الدراسي، وان الذكور يواجهون مشاكل اكثر من الاناث في القرية، وتبين للباحثة ان الرعاية البديلة في القرية تحاول تهيئة الظروف المناسبة لتلبية حاجة الطفل الاجتماعية الا انها فشلت في جوانب تتعلق بالناحية النفسية الخاصة بالطفل حيث يشعر الطفل انه في مكان خاص نظراً لظروفه التي لا ذنب له فيها، ويشعر الطفل بعدم الاستقرار لانه يعلم بانه سينتقل يوماً ما الى بيوت الشباب ولن تبقى هذه اسرته.

هدفت دراسة المغازي[1] (1970) إلى مقارنة حال الأطفال المتواجدين في الأسر الكفيلة والأطفال المتواجدين في المؤسسات الإيوائية، حيث شملت الأطفال المحرومين من الرعاية الأبوية المقيمين مع أسر بديلة وفي المؤسسات الإيوائية وقد اتبعت الباحثة خطوات منهجية تتناسب والدراسة الاجتماعية منها المنهج الوصفي وتضمنت دراستها العينة القصيدة وقد استخدمت أدوات جمع البيانات منها الملاحظة المقابلات و الاستبيان، قد كشفت الدراسة أن الأطفال غير الشرعيين المتواجدين في المؤسسات الكفيلة (الإيوائية) لديهم إحساس دائم بعدم الرضا عن حياتهم بداخلها وعدم قدرتهم على إقامة علاقات اجتماعية تفاعلية مع الغير، مع الشعور الدائم بالعزلة الاجتماعية، غير أنهم يكونون مجموعة واحدة داخل المؤسسة رغم اختلاف أعمارهم وذلك بأن لديهم نفس الوضع كما يعانون دائما من حالات الإحباط وقلة الطموح و الفشل المتكرر خاصة في الدراسة على عكس الأطفال المتواجدين في أسر بديلة فهم أطفال يملكون لغة التواصل مع الغير من خلال إقامتهم لصداقات على مستوى المدرسة كما يتميزون بصفة الاجتماعية والرضا الكامل عن حياتهم مع أسرة بديلة كما أنهم يتسمون بكبر طموحهم والنجاح في الدراسة.

التعقيب على الدراسات السابقة

بناء على ما تقدم في استعراض الدراسات السابقة التي تناولتها الباحثة لوحظ ان معظم الدراسات تناولت موضوع دور الاحتضان والاطفال مجهولو النسب من النواحي النفسية

[1] المغازي، ضحى عبد الغفار، (1970)، المواليد غير الشرعيين والمجتمع، ط1، مصر العربية، اثقاهرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاجتماعية وشح الدراسات المعنية بالجوانب الادارية والقانونية والسياسية لهذا الموضوع حسب علم الباحثة، حيث عالجت بعض الدراسات مثل دراسة المساعيد (2017) واحمد (1998) والمغازي (1970) واقع دور الرعاية ومدى شرعيتها من الناحية الشرعية والفقهية، وعالجت بعض الدراسات مثل دراسة علي ومصطفى (2017) والنعيمي (2014) ودخينات (2012) ورطروط (2007) المشاكل النفسية والاجتماعية في دور الرعاية والاسر المحتضنة.

واستفادت الباحثة من الدراسات السابقة في الإحاكة بالإطار النظري وتطوير ادوات الدراسة، والاستفادة من الوسائل الإحصائية المستعملة فيها والاهتداء إلى بعض المصادر ذات الصلة بالبحث الحالي، وتمتاز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث تناولها لجوانب لم يتم التطرق لها في دراسات سابقة حسب علم الباحثة من حيث المجمع ومتغيرات الدراسة، وتناولها لموضوع حديث العهد في المجتمع الإماراتي والعربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث: مخرجات الدراسة

صنع السياسات في دولة الإمارات العربية المتحدة والمؤسسات المسؤولة عنها والجهات المعنية بالاحتضان

تمهيد

تمتعت دولة الإمارات العربية المتحدة بدستور اتحادي تمت الموافقة والمصادقة عليه بتاريخ 2 ديسمبر 1971، من قبل ست امارات ما عدا راس الخيمة والتي انضمت اليه في 10 فبراير 1972، حيث كان هذا الدستور في هذه الفترة مؤقتا حتى اعتمد بشكل نهائي عام 1996 بحسب ما يتطلب نظام الحكم في الدولة فكان اشبه بنظام ملكي اتحادي متعدد، بحيث ينتخب رئيس الدولة ونائبه من قبل حكام الإمارات السبع اعضاء المجلس الاعلى للاتحاد، ويكون اختصاص الامارة هو الاصل واختصاص الاتحاد هو الاستثناء، ويهدف هذا الفصل لتوضيح السلطات والمؤسسات المسؤولة عن صناعة السياسة في دولة الإمارات العربية المتحدة وصاحبة القرار، والتي تشمل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في الدولة ومدى تأثير هذه السلطات على صنع القرارات والسياسات في الإمارات العربية المتحدة، كما وسنوضح في هذا الفصل اهمية وماهية المؤسسات المسؤولة عن الاحتضان في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تعنى بكفالة الايتام وبرامج الاحتضان الحكومية والخاصة على حد سواء والتي تنحصر في الهيئات الحكومية ووزارة التنمية المجتمعية والهلال الاحمر الإماراتي ودور كل مؤسسة في عمليات الاحتضان التي تحدث داخل الدولة وخارجها.

المبحث الاول: السلطات الحكومية السيادية والفرعية في دولة الإمارات العربية المتحدة ومهام كل سلطة

لكل دولة ذات سيادة مثل دولة الإمارات العربية المتحدة تتمتع بسيادة وديمقراطية كبيرة، لابد من وجود سلطات قامت بادارة هذه الدولة لوصولها لما هي عليه من تطور في السياسات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الداخلية والخارجية، وهذا المبحث يتحدث عن هذه السلطات، بحيث نقوم بتوضيح هذه السلطات ووظيفة كل سلطة منها، كما يهدف هذا المبحث لتبيين اثر هذه السلطات على سياسات الدولة وتطورها والتغيرات التي طرأت على هذه السياسات، ينقسم هذا المبحث الى سلطتين رئيستين تقوم عليها دولة الإمارات العربية المتحدة وهي:

الفرع الاول: السلطات الاتحادية

وهي السلطات التي تقوم بتنظيم أمور الدولة وسياستها الداخلية والخارجية، وتكون هذه السلطات هي صاحبة القرار الاول والأخير في الإمارات العربية المتحدة، وتتكون من عدة مجالس الاول وهو المجلس الاعلى الاتحادي والثاني وهو مجلس الوزراء الاتحادي، وسنقوم في هذا المبحث بتوضيح اختصاص كل من المجلسين واعضاء كل مجلس منهم فنقول:-

- **المجلس الاعلى الاتحادي:**

هو المجلس الذي يعتبر أرفع وأسمى سلطة دستورية في الإمارات العربية المتحدة، وأعلى هيئة تشريعية، وهو الذي يقوم بوضع السياسات العامة وصياغتها وتقوم باقرار التشريعات الاتحادية، ويتشكل هذا المجلس الموقر من حكام الإمارات العربية السبع والتي يتكون منها الاتحاد او من يقوم مقامهم من اولياء العهود- حفظهم الله -في حال غياب الحكام الموقريين ولكل منهم صوت واحد في قرارات المجلس، ويجتمع المجلس اربع مرات في العام الواحد او اكثر حسب ما تتطلب مسالة معينة من اجتماع، ولحاكمي امارة ابو ظبي وامارة دبي -حفظهم الله- حق النقد النافذ داخل المجلس، كما ان العلاقات الاتحادية والمحلية تتطور وتطورت مع تقدم الزمن، وقد استفادت بعض الإمارات الصغرى من هذا الاتحاد في مجالات عدة ومنها القضاء، كما ويتولى المجلس الاعلى الاتحادي الاختصاصات التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1. وضع السياسة العامة في جميع المسائل المنوطة للاتحاد، وتخصص هذا الدستور والنظر في كل ما من شانه ان يحقق اهداف الاتحاد والمصالح المشتركة للامارات الاعضاء فيه.
2. التصديق على القوانين الاتحادية بمختلف مواضيعها قبل ان تصدر، بما في ذلك قوانين الميزانية العامة السنوية للاتحاد والحساب الختامي.
3. التصديق على المراسيم المتعلقة بامور خاضعة بمقتضى احكام الدستور لتصديق او موافقة المجلس الاعلى للاتحاد وذلك باصدار هذه المراسيم من رئيس الاتحاد.
4. التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية، ويتم التصديق بمرسوم من قبل المجلس الاعلى الاتحادي.
5. الموافقة او عدم الموافقة على تعيين رئيس مجلس الوزراء وقبول استقالته او اعفائه من منصبه بناء على اقتراح رئيس الاتحاد.
6. الموافقة او عدم الموافقة على تعيين رئيس وقضاة المحكمة الاتحادية العليا وقبول استقالاتهم وفصلهم في الاحوال التي ينص عليها الدستور، ويتم كل ذلك بمراسيم.
7. الرقابة العليا على شؤون الاتحاد بوجه عام.
8. اية اختصاصات اخرى منصوص عليها في دستور دولة الإمارات العربية المتحدة او القوانين الاتحادية.[1]

اعضاء المجلس الاعلى للاتحاد الموقرين

كما وسبق الذكر بان عضوية هذا المجلس الموقر تقتصر على حكام دولة الإمارات العربية المتحدة – حفظهم الله – او من ينوب عنهم من اولياء عهودهم في حال تعذر حضور هذا المجلس، وسنذكر فيما يلي اعضاء هذا المجلس كل منهم بمنصبه ومركزه في المجلس الاعلى الاتحادي:[2]

[1] https://www.uaecabinet.ae/ar/federal-supreme-council.

[2] الجابر، سلطان احمد، 2016، " الإمارات العربية المتحدة "، المجلس الوطني للاعلام، ابو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد ال نهيان رئيس المجلس الاعلى الاتحادي، رئيس الدولة، حاكم ابو ظبي.
- صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد ال مكتوم، رئيس الوزراء، نائب رئيس المجلس الاعلى الاتحادي، نائب رئيس الدولة، حاكم امارة دبي، وزير الدفاع.
- صاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي، عضو المجلس الاعلى الاتحادي، حاكم امارة الشارقة.
- صاحب السمو الشيخ حميد بن راشد النعيمي، عضو المجلس الاعلى الاتحادي، حاكم امارة عجمان.
- صاحب السمو الشيخ سعود بن راشد المعلا، عضو المجلس الاعلى الاتحادي، حاكم امارة ام القوين.
- صاحب السمو الشيخ سعود بن صقر القاسمي، عضو المجلس الاعلى الاتحادي، حاكم امارة راس الخيمة.
- صاحب السمو الشيخ حمد بن محمد الشرقي، عضو المجلس الاعلى الاتحادي، حاكم امارة الفجيرة.

- **مجلس الوزراء الاتحادي:**

يعد هذا المجلس هو السلطة الثانية بعد المجلس الاعلى الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وهذا الذي يعتبر الهيئة التنفيذية للاتحاد في الدولة، ويكون المجلس تحت رقابة عليا من رئيس الدولة والمجلس الاعلى الاتحادي، وتكون جلساته سرية وتصدر منها قرارات تكون باغلبية اعضائه، وعندما تتساوى الأصوات يرجح الجانب الذي يكون فيه رئيس الدولة والمجلس الاعلى الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة – حفظه الله – ويضع مجلس الوزراء الاتحادي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشروعات القوانين الاتحادية ومن ثم يقوم باحالتها الى المجلس الوطني الاتحادي الذي يرفعها بدوره الى اللجنة المختصة، واذا قامت اللجنة المختصة باجراء تعديلات على المشروع المقترح من قبل اللجنة التنفيذية يحال هذا المشروع للجنة القانونية والتشريعية للمشورة ولصياغة بنوده قبل ان تتم مناقشته في الجلسة الختامية هي جلسة المجلس، وفي النهاية يحال مشروع القانون الى رئيس الدولة، ووفقا للمادة (60) من الدستور لدولة الإمارات العربية المتحدة تكون صلاحيات وسلطات هذا المجلس كما يلي:[1]

1. متابعة التقيد بتنفيذ السياسات العامة لحكومة الاتحاد في السياسات الداخلية والخارجية.
2. تعديل واقتراح مشروعات القوانين الاتحادية وتقديم هذه التعديلات للمجلس الوطني الاتحادي قبل رفعها الى رئيس الدولة لعرضها على المجلس الاعلى للتصديق عليه او عدم التصديق.
3. اعداد مشروع الميزانية السنوية العامة للاتحاد وكذلك الحساب الختامي.
4. اعداد مشاريع المراسيم والقرارات الاتحادية في الدولة المختلفة.
5. اعداد اللوائح اللازمة لتنفيذ القوانين الاتحادية بما ليس فيه من تعديل او تعطيل لها، وكذلك للوائح الضبط في حدود احكام الدستور والقوانين الاتحادية.
6. التدقيق والاشراف على تنفيذ القوانين والمراسيم واللوائح والقرارت الاتحادية عن طريق كافة الجهات المعينة في دولة الإمارات العربية المتحدة.
7. الاشراف على تنفيذ المحاكم الاتحادية والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يقوم الاتحاد بالاتفاق عليها.
8. تعيين وعزل الموظفين الاتحاديين وفقا لاحكام القانون، ممن لا يتطلب توظيفهم او عزلهم اصدار مراسيم اتحادية.
9. التدقيق على سير الادارات والمصالح العامة الاتحادية، وانضباط موظفين الاتحاد عامة.
10. اية اختصاصات اخرى قد يخوله بها القانون او رئيس الدولة.

[1] https://www.uaecabinet.ae/ar/prime-ministers-office.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اعضاء مجلس الوزراء الاتحادي[1]

اسم صاحب المنصب	المنصب
صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم	نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي وزير الدفاع
الفريق سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان	نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية
سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان	نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة
سمو الشيخ حمدان بن راشد آل مكتوم	عضو مجلس الوزراء وزير المالية
سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان	عضو مجلس الوزراء وزير الخارجية والتعاون الدولي
معالي الشيخ نهيان بن مبارك ال نهيان	عضو مجلس الوزراء وزير التسامح
معالي محمد بن عبدالله القرقاوي	عضو مجلس الوزراء وزير شؤون مجلس الوزراء والمستقبل
معالي سلطان بن سعيد المنصوري	عضو مجلس الوزراء وزير الاقتصاد
معالي عبدالرحمن بن محمد العويس	عضو مجلس الوزراء وزير الصحة ووقاية المجتمع وزير الدولة لشؤون المجلس الوطني
معالي الدكتور انور بن محمد قرقاش	عضو مجلس الوزراء وزير الدولة للشؤون الخارجية
معالي عبيد بن حميد الطاير	عضو مجلس الوزراء وزير الدولة للشؤون المالية
معالي ريم بنت ابراهيم الهاشمي	عضو مجلس الوزراء وزير دولة لشؤون التعاون الدولي
معالي سهيل محمد فرج فارس المزروعي	عضو مجلس الوزراء وزير الطاقة والصناعة
معالي حسين بن ابراهيم الحمادي	عضو مجلس الوزراء وزير التربية والتعليم
معالي الدكتور عبدالله بن محمد بلحيف النعيمي	عضو مجلس الوزراء وزير تطوير البنية التحتية
معالي سلطان بن سعيد البادي	عضو مجلس الوزراء وزير العدل
معالي محمد بن احمد البواردي	عضو مجلس الوزراء وزير دولة لشؤون الدفاع
معالي نورة بنت محمد الكعبي	عضو مجلس الوزراء وزير الثقافة وتنمية المعرفة
معالي الدكتور ثاني بن احمد الزيودي	عضو مجلس الوزراء وزير التغير المناخي والبيئة
معالي ناصر بن ثاني الهاملي	عضو مجلس الوزراء وزير الموارد البشرية والتوطين
معالي حصة بنت عيسى بو حميد	عضو مجلس الوزراء وزير تنمية المجتمع
معالي جميلة بنت سالم مصبح المهيري	عضو مجلس الوزراء وزير دولة لشؤون التعليم العام
معالي الدكتور احمد بن عبدالله حميد بالهول الفلاسي	عضو مجلس الوزراء وزير دولة لشؤون التعليم العالي والمهارات المتقدمة
معالي الدكتور سلطان بن احمد سلطان الجابر	عضو مجلس الوزراء وزير دولة
معالي الدكتورة ميثاء بنت سالم الشامسي	وزير دولة
معالي عهود بنت خلفان الرومي	وزير دولة للسعادة وجودة الحياة
معالي شمة بنت سهيل بنت فارس المزروعي	وزير دولة لشؤون الشباب
معالي عمر بن سلطان العلماء	وزير دولة للذكاء الاصطناعي
معالي زكي انور نسيبة	وزير دولة
معالي مريم بنت محمد سعيد حارب المهيري	وزير دولة
معالي سارة بنت يوسف الاميري	وزير دولة

[1] https://www.uaecabinet.ae/ar/prime-ministers-office.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرع الثاني: المجلس الوطني الاتحادي (السلطة التشريعية)

كما في اي دولة تمتعت بالديمقراطية منذ القدم، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تضم الديمقراطية في سلطاتها لادارة السياسات العامة في الدولة، وتتمثل هذه السلطة بالمجلس الوطني الاتحادي، والذي يتكون من (40) عضوا والذين يقومون بدورهم، فتختلف الإمارات حيث ان لدبي (8) مقاعد وابو ظبي (8) مقاعد، وكل من راس الخيمة والشارقة (6) مقاعد، وكل من عجمان وام القوين والفجيرة (4) مقاعد، ويتم تعيين اعضائه اما النصف الاخر فيتم اختيارهم عن طريق الانتخاب من قبل هيئات انتخابية من عدد معين من السكان، كما وتعتبر نسبة تمثيل النساء في المجلس هي الاعلى في العالم، مما يوصل رسالة بان الدولة تهتم بحقوق المراة بلا حدود.[1]

كما واستمرت مسيرة هذا المجلس في عهد صاحب السمو الشيخ خليفة ال نهيان – حفظه الله – مع تغييرات ايجابية حصلت عليه توضح مفهوم الديمقراطية، حيث شهدت الدولة محطات مهمة قد ساهمت في تمكين المجلس من ممارسة اختصاصاته الدستورية، وترتيب القضايا المختلفة التي لها علاقة بالوطن والمواطنين، هذا وقد حقق المجلس الوطني الاتحادي الكثير من الانجازات الداخلية والخارجية من خلال تداول سلطاته الدستورية الهادفة لتطوير البيئة التشريعية، مجسدا بذلك الدور الذي يقوم به كمنبر للشورى حيث ان المجلس لا يقوم باي دور تشريعي للان، وانما يلعب دور المراقب والمستشار في الدولة وصناعة السياسات كما ويتشكل في هذا المجلس عدة لجان للوصول الى الهدف الاسمى منه وهذه اللجان هي:

1. لجنة الشؤون الداخلية والدفاع.
2. لجنة الشؤون المالية والاقتصادية والصناعية.
3. لجنة الشؤون التشريعية والقانونية.

[1] الدستور الإماراتي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4. لجنة شؤون التربية والتعليم والشباب والاعلام والثقافة.
5. لجنة الشؤون الصحية والعمل والشؤون الاجتماعية.
6. لجنة الشؤون الخارجية والتخطيط والبترول والثروة المعدنية والزراعة والثروة السمكية.
7. لجنة الشؤون الاسلامية والاوقاف والمرافق العامة.
8. لجنة فحص الطعون والشكاوي.
9. لجنة المسائل.[1]

وقد تم تأسيس وزارة الدولة لشؤون المجلس الوطني بموجب المرسوم الاتحادي رقم (10) لسنة 2006 الصادر بتاريخ 2006/2/11، وتعزى هذه الخطوة برغبة القيادة السامية لدولة الإمارات العربية المتحدة في توفير قنوات اكثر فعالية وحيوية للتنسيق بين المجلس الوطني الاتحادي والحكومة، وتقوم على فكر المشاركة السياسية لتحقيق مصلحة الوطن والمواطن، وتعتبر هذه الوزارة هي نقطة الاصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وصولا الى حكومات المستقبل الفريدة.

الفرع الثالث: القضاء (السلطة القضائية)

يتمتع القضاء الاتحادي بعدة مميزات ومنها الاستقلالية التامة، ولا يسمح دستور دولة الإمارات العربية المتحدة باي تدخل من اي جهة كانت في عمل هذه السلطة، كما ويعمل هذا النظام القضائي بشكل ثنائي ليشمل القضاء الاتحادي من جهة والقضاء المحلي على مستوى الحكومات المحلية الاعضاء في الاتحاد، وقد اتت هذه السلطة تماشيا مع باقي السلطات في دولة الإمارات العربية المتحدة لتخرج دولة الإمارات العربية المتحدة للشعب بسياسات جعلت منه من الشعوب الاولى عالميا، وينص دستور دولة الإمارات على تساوي الجميع أمام القانون، كما يكفل

[1] https://www.almajles.gov.ae/Pages/FNCHome.aspx.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حقوق الإنسان، ويحظر المعاملة المهينة للكرامة بمختلف أشكالها .كما يضمن حق الجميع من مواطنين ووافدين في الحصول على محاكمة عادلة. فكانت هذه السلطة التي تطبق القانون وتقوم بتوزيع العدل على الشعب، ان استقلالية هذه السلطة تعود بالمصلحة على الجميع وتعزز من الامن والامان في هذه الدولة واستقرارها ورفاهيتها وتكسب المتعاطين مع هذه السلطة القضائية ثقة بعدلها، فضلا عن وجود المحاكم الشرعية التي تنظر في قضايا الاحوال المدنية والشخصية مثل الزواج والطلاق والميراث، وتعد الشريعة الاسلامية التي تطبق احكامها وقوانينها من الكتاب والسنة هي المصدر5. الرئيسي للتشريع في الدولة، كما وتكفل حقوق الانسان بشكل كامل.[1]

كما وينشأ المجلس الاعلى للقضاء الاتحادي والذي يؤلف على الوجه الآتي بالترتيب الوظيفي كالتالي (شكل 2):[2]

شكل 2: الترتيب الوظيفي للمجلس الاعلى للقضاء الاتحادي

[1] الجابر، سلطان احمد، 2016، " الإمارات العربية المتحدة "، المجلس الوطني للاعلام، ابو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
[2] الدستور الإماراتي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: المؤسسات المعنية بالاحتضان

المقدمة:

مشروع أو برنامج الاحتضان في دولة الإمارات هو برنامج معني بالاطفال المجهولو النسب الذين تم العثور عليهم ضمن حدود أراضي الدولة لوالدين مجهولون، ويعتبرون أطفال حرموا من الراعاية الاسرية، حيث يتم ملأ الفراغ الاسري لديهم عن طريق الأسر الإماراتية الراغبة بأحتضانهم من خلال أنظمة وقوانين برامج الاحتضان في مؤسسات الدولة الاتحادية والمحلية.

أطلق برنامج احتضان الأطفال على مستوى الحكومة الاتحادية من خلال سن القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 2001، والذي عرف الاطفال المجهولو النسب على أنهم الأطفال الذين يتم العثور عليهم داخل الدولة لوالدين مجهولون، وهم أطفال حرموا دفء الأسرة وفي حاجة للرعاية، وذلك من خلال إجراءات ميسرة وإرشادات تقدمها للعائلات الإماراتية الراغبة بذلك.

اعتبرت فئة الأطفال مجهولو النسب واحدة من الفئات المجتمعية المهمة التي تحتاج إلى اهتمام وعناية لاسيما الرعاية الصحية والنفسية والاجتماعية والترفيهية والتعليمية وغيرها. تعتبر حقوق مجهولو النسب وحرياتهم المدنية وحماية حياتهم الخاصة وحقهم في الأمن الشخصي ورعاية مصالحهم مسؤولية مجتمعية شاملة.

أن مشروع احتضان الاطفال مجهولو النسب، يؤكد أهمية التكافل الاجتماعي الذي تسعى الدولة إلى تعزيزه في المجتمع الإماراتي، مستندة في ذلك على تعاليم الدين الإسلامي الحنيف والعادات العربية الأصيلة. كما أنه من خلال تبني الدولة لقانون معني برعاية واحتضان الأطفال مجهولو النسب، ستمكن الأسر الإماراتية التي تتوفر بها الشروط التي حددها القانون من إتمام إجراءات الاحتضان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بدأ مشروع الاحتضان في دولة الإمارات في عام 1984، وتعد إمارة الشارقة أول من اعتمد الحضانة الأسرية أو نظام الأسرة البديلة بدولة الإمارات العربية المتحدة. ويندرج مشروع الاحتضان تحت مظلة الخدمات الأجتماعية الخاص بإمارة الشارقة، قسم حقوق الطفل. ويعد هذا القسم حلقة وصل بين الأسر الراغبة في احتضان الاطفال المحرومين من الرعاية الاجتماعية والاطفال المحتضنين، حيث يقوم هذه القسم بمتابعة هؤلاء الاطفال ويضمن احتضانهم في أسرة بديلة تلبي الشروط المطلوبة وتمتعهم بحقوقهم. كما تقوم دار رعاية الأطفال، التابعة لقسم حقوق الطفل، بتقديم العديد من الخدمات لهذه الفئة المحرومة من الرعاية الاجتماعية، كالخدمات المعيشية والصحية والتأهيلية والعناية بالذات وبرامج دينية وثقافية ورياضية وترويحية. وتهدف هذه البرامج لدمجهم في المجتمع ودعمهم اجتماعيا ونفسيا من خلال الارتقاء بالعمل الاجتماعي ليتمتع هؤلاء الأطفال بحياة آمنة ومستقرة.

أما في إمارة ابوظبي، بدأ مشروع الاحتضان بتاريخ 2007/2/2م بعد دراسة مستفيضة شملت جميع النواحي المتعلقة بمشروع دمج أطفال دار زايد في أسر إماراتيه تتكفل برعايتهم من جميع النواحى وبمتابعة من قسم الاحتضان العائلي. يندرج مشروع الاحتضان الذي استحدثته إمارة أبوظبي سنه 2007 تحت مؤسسة زايد العليا، حيث يهدف المشروع إلى إيجاد أسرة إماراتية بديلة قادرة على توفير أوجه الرعاية المختلفة لليتيم ومن هم في حكمه، وإشباع الطفل عاطفياً و تحقيق الأمان النفسي وإكسابه العادات والقيم الاجتماعية من خلال الأسرة الإماراتية، ليصبح عضواَ نافعاً لنفسه ومجتمعه، ودمج أطفال دار زايد في المجتمع عن طريق الأسرة الطبيعية.

أما عن إمارة دبي، تقوم هيئة تنمية المجتمع بدور رئيسي في توفير الرعاية لفئة الأطفال مجهولو النسب في إمارة دبى، حيث تقوم بتوفير المؤسسات الإيوائية ومتابعة رعايتهم داخل الأسر الحاضنة والأسر البديلة. وتقوم الهيئة بتيسير عملية احتضان هؤلاء الأطفال وتشجيع الأسر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإماراتية على رعايتهم. وقد أطلقت هيئة تنمية المجتمع خدمة احتضان الاطفال إيماناً منها بأهمية الدور الإيجابي الذي تلعبه الأسرة الحاضنة في حياة هؤلاء الأطفال، حيث تقوم الأسرة باحتضان طفل لتربيته ورعايته. ويُعهد بالطفل إلى هذه الأسر الكافلة له لينشأ في كنفها نشأة طبيعية كأحد أبنائها وتتولى تربيته وتوفير الحياة الكريمة له بشكل مستدام.

تكاد تتفق جميع التعريفات للفقهاء عن مجهول النسب في مجمل معانيها لكن الاختلاف بدأ واضحا في التسمية، ففي المالكية فهو صغير ادمي لم يعلم ابواه ولادته، وففي الشافعية فعرفوه بانه كل طفل ضائع لا كافل له، وفي الحنابلة هو الطفل المنبوذ او طفل لا مميز لا يعرف نسبه،[1] ففي دولة الإمارات العربية المتحدة، يعد التبني امرا محرما حرمته الشريعة الاسلامية ولا يمكن للمسلمين تبني طفل في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومع ذلك يمكنهم التكفل بنفقات معيشته، ويمكن للوافدين والمقيمين تبني طفل، اما المسلم يستطيع لما ذكرنا سابقا ان يكفل طفل ويرعاه دون اعطائه اللقب والاسم او كفالة طفل يتيم عن طريق الهيئات الخيرية والرسمية فهو جائز ومشروع، اما التبني لغير المسلمين فيمكن للازواج المقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة تبني طفل خلال فترة وجودهم في الدولة فقط وفقا لقانون بلادهم وبلد الطفل، وتقوم سفاراتهم داخل الدولة ما اذا كانا مناسبين لتبني طفل قبل الاعتماد، وسنوضح في هذا المبحث اجراءات كفالة الاطفال وعمليات الاحتضان والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تساعد وتسهم في عملية الاحتضان في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهناك عدة مؤسسات حكومية وغير حكومية، وسنقوم في هذا المبحث بالتعريف بهذه المؤسسات وكيفية مساعدة وتبني مجهولو النسب والايتام في الدولة وخارجها ومن اهم المؤسسات هي:

- **وزارة الشؤون الاجتماعية:** قام رئيس الدولة - حفظه الله- صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان باصدار قانون اتحادي بما يخص تنظيم ورعاية الاطفال مجهولو النسب

[1] ابو معيلق، وجيه سليمان، 2006، "احكام اللقيط في الفقه الاسلامي مقارنة بقانون الاحوال الشخصية المعمول بها في قطاع غزة"، (رسالة ماجستير)، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والذي نظم عملية انتشار وتطوير دور الرعاية، وقد اصدر القانون عام 2012، ان هذا القانون حدد الطريقة القانونية التي يجب التعامل بها مع الاطفال مجهولو النسب بالتنسيق المتبادل بين الوزارة ووزارة الداخلية، حيث تقوم ادارة الحماية الاجتماعية في الوزارة بتولي كل ما يخص الاطفال مجهولو النسب والاحتضان، حيث ان القانون حدد شروط وطرق ابلاغ الطفل انه مجهول النسب وذلك لما يتماشى مع ما لا يضر بمشاعر الطفل.

كما تدعو الوزارة دائما المواطنين وافراد المجتمع الى الابلاغ دائما عن اي طفل مجهول النسب موجود لدى اي اسرة حاضنة غير شرعية، كما وتدعو وتحث الاسر الحاضنة الى الابلاغ عن الاطفال المحتضنين لديهم بطريقة غير قانونية لتتمكن الوزارة من دعم الاطفال واعادتهم الى المجتمع وتأمين كامل حقوقهم القانونية من تعليم ورعاية والى اخره من الحقوق التي تكفلها الدولة للاطفال مجهولو النسب، كما وان الوزارة تقوم باعادة الاطفال الى الاسر الحاضنة بعد دراسة الوضع الكامل للاسرة والتاكد من مطابقتها للشروط، فضلا عن دعم الوزارة لهذه الاسر وتاهيلها لتتمكن من الاستقرار في الدور الحاضنة، ويعتبر هذا حماية لحقوق الأطفال وتأمين مستقبلهم وأهمها جنسية الدولة التي تكفل للطفل التعليم والحياة الكريمة.[1]

- **هيئة تنمية المجتمع (دبي):**

تقوم الهيئة في دبي بالدور الرئيسي في توفير الاحتضان الاسري والمتابعة الدائمة والمستمرة للاطفال مجهولو النسب في الإمارات، ومن ابرز برامج الهيئة هو برنامج "احتضان" ايمانا منها باهمية دمج الاطفال بالمجتمع الإماراتي وتنشئة الطفل المحتضن واستقراره ورفاهيته، وتشجع الهيئة الاسر الإماراتية على الاحتضان، التي تتمحور بضم طفل من الاطفال الى كنف اسرة تتولى تربيته وتعليمه وتوفر له حياة كريمة بشكل دائم، ولم يقتصر عمل الهيئة على تأمين الاطفال عند الاسر الإماراتية بل وتقوم بتوفير امهات وخالات بديلة للاطفال في محاولة منها

[1] https://www.mocd.gov.ae.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتوفير جو الاسرة للاطفال فتقوم الموظفات بهذا الدور الانساني الجميل، وتتولى الهيئة في كل الاحوال مسؤولية متابعة ومراقبة الاطفال في الاسر الحاضنة، هذا وقد كشفت الهيئة عن وجود 300 طفل مجهولو النسب، تتولى تربيتهم اسر حاضنة في دبي، لافتة إلى وجود نحو 21 طفلا آخرين مجهولو النسب يتلقون الرعاية في دار للإيواء وهم في حاجة إلى توفير أسر حاضنة تتكفل بهم، ومن ابرز خدمات الهيئة:-[1]

1. توفير فرص الاحتضان للاسر التي ترغب باحتضان طفل.
2. تقييم وضع الاسر المتقدمة بطلب الاحتضان.
3. تسهيل عملية الاحتضان للاسر المعتمدة.
4. متابعة الحالات المحتضنة الجديدة والقديمة.
5. توفير اسر بديلة للاطفال عند الحاجة.

وبعد ان قمنا بتوضيح خدمات الهيئة فلا بد لنا من ايضاح شروط الهيئة للاسر التي تريد وترغب باحتضان الاطفال، بحيث تقوم هذه الشروط بتوفير اكبر قدر من الامان للاطفال وخوفا من الهيئة على الامانة التي في عاتقها، ومن ابرز الشروط التي تشترطها الهيئة ان تكون الاسرة المتقدمة للاحتضان اسرة اماراتية مسلمة مقيمة داخل الدولة وذلك لضمان المتابعة المستمرة للطفل المحتضن، وان لا يقل عمر الزوجين عن (25) عام وذلك لضمان نضوج العائلة الخاصة واذا كانت ام وحيدة اكثر من (30)عام، ومن شروط الهيئة ايضا خلو الاسرة والام الوحيدة من الامراض المعدية والنفسية والاضطرابات العقلية، وان تكون الاسرة والام الوحيدة قادرة ماديا على اعالة افرادها والطفل المحتضن لضمان الحياة الكريمة للطفل المحتضن والرفاهية وبالاضافة الى ان تكون الاسرة الحاضنة حسنة السيرة والسلوك ليكون منبت هذا الطفل منبت سليم لا غبار عليه ويحظى بتربية سلمية، ومن شروط الهيئة ايضا ان تتعهد الاسرة الحاضنة بحسن معاملة الطفل والاهتمام به وبصحته وتعليمه وحمايته مثل باقي افراد الاسرة وان لا يكون لدى الاسرة

[1] https://www.cda.gov.ae/ar/pages/default.aspx.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مانع من متابعة الطفل خلال فترة الاحتضان لضمان كما استبقنا ذكره التاكد والمراقبة للطفل والوضع النفسي والصحي على الدوام.

اجراءات الحصول على خدمة الاحتضان لدى هيئة تنمية المجتمع:

الخطوة الاولى: تقوم الاسرة بتقديم طلب الاحتضان مدعما بالمستندات الرسمية التي تشترطها الهيئة لهذا الغرض.

الخطوة الثانية: تتم في هذه الخطوة دراسة حالة ووضع الاسرة طالبة الحضانة الاجتماعية والنفسية للتاكد من استكمال الشروط ومن ضمن هذه الدراسة يكون هناك دراسات ميدانية ومقابلات مكتبية.

الخطوة الثالثة: ترفع الدراسة الاجتماعية الشاملة الى لجنة اهلية الاسر للبث في الطلبات، وتقوم بتبليغ الاسر بالقرار الاخير اما بالموافقة او عدم الموافقة مع بيان سبب عدم الموافقة.[1]

الخطوة الرابعة: عند الرد بالموافقة على طلب الاحتضان يتم تطبيق الاجراءات المباشرة بالاحتضان ومنها التعريف بالطفل وترتيب اللقاءات الاولى بين العائلة والطفل ووضع الخطة الانتقالية للطفل، ومن ثم البدء بفترة تجريبية للاحتضان وهي (6 شهور) وذلك حرصا من الهيئة على توفير البيئة المناسبة للطفل، ومن ثم استصدار قرارت الاحتضان والكفالة من الجهات الرسمية.

ومن هنا تبرز لنا اهداف هذا البرنامج المقدم من الهيئة، تتلخص في توفير البيئة العائلية الطبيعية المثلى المستدامة للطفل والتي توفر سبل التنشئة السوية له ودمج الطفل في المجتمع الإماراتي وتعزيز الاشباع العاطفي لدى الطفل وحمايته من الاثار السلبية للحرمان من البيئة العائلية.

[1] https://www.cda.gov.ae/ar/socialcare/childrenandyouth/Pages/embrace_a_child.aspx.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **دائرة الخدمات الاجتماعية (الشارقة):**

قامت دائرة الخدمات الاجتماعية في امارة الشارقة بفتح الباب امام الاسر المقيمة والراغبة بالاحتضان باحتضان الاطفال من دور الرعاية الاجتماعية من الذين لا يحملون اوراق ثبوتية بعد ان كان الامر مقتصرا على مواطني الدولة فقط، وقامت الدائرة بتحديد عدة شروط للموافقة على طلبات الاحتضان، حيث كان اهمها هو منح الطفل جنسية الدولة التي تنتمي اليها الاسرة الحاضنة بالاضافة الى استيفاء الشروط نفسها المطلوبة من الاسر المواطنة، وكانت مبادرة الدائرة هذه بعد الاقبال الذي تشهده الدائرة من قبل المقيمين، خاصة ان العديد منهم تنطبق عليهم شروط الاحتضان الامر الذي شجع الدائرة لاعادة النظر في القانون الذي يقضي للمواطن دون غيره بالاحتضان والتعديل عليه ليسمح للمقيم بذلك.

ان هدف الدائرة هو ايجاد اسر بديلة توفر للاطفال الحياة الكريمة والرفاهية والدفء العائلي الذي يقوم باخراج جيل سوي لهذه الدولة، وتشترط الدائرة ان تكون الاسرة الحاضنة اسرة مسلمة فقط وان تتم متابعة الاطفال حتى بلوغهم سن الثامنة عشر، وذلك من خلال الزيارات الميدانية والمتابعة الدورية للاسرة للتاكد من وضعه ومدى تاقلمه واهتمام الاسرة الحاضنة به من جميع النواحي النفسية والصحية والتعليمية والاجتماعية، والمتابعة الدورية في حال سفر العائلة بالتواصل الدائم مع الدائرة والرد على لجنة المتابعة للتاكد من وضع الطفل، ومن الشروط التي يجب ان تتوافر في الاسر الحاضنة ان تكون الاسرة ذات مستوى اقتصادي جيد والا يزيد عمر الزوجين عن اربعين عام، كما يجب ان يكون المستوى التعليمي جيد ولا يتم تسليم الطفل الا بعد استخراج طلب رعاية من المحكمة الشرعية.[1]

[1] https://sssd.shj.ae/Page-1_ar.html?lang=2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **دور الرعاية الاجتماعية**

1. دار الرعاية الاجتماعية

قامت حرم الشيخ الدكتور حاكم امارة الشارقة الشيخة جواهر بنت محمد القاسمي بافتتاح دار الرعاية الاجتماعية والتي تعنى بالاطفال مجهولو النسب من ابناء المواطنات او المعرضين للعنف والاهمال، حيث ان هذه الدار تشكل دعما كبيرا للجهود التي يتم بذلها في تامين الاطفال ورعايتهم، كما وبرزت فكرة انشاء هذه الدار في عام 2003، حيث تم العثور على طفل مجهول الابوين ويعاني من اعاقة ذهنية في احد طرقات الشارقة، والذي بدوره لعب دروا اساسيا في الاسراع بافتتاح هذه الدار، حيث ان هذه الدار بنيت واسست على شكل منزل يضم عددا كبيرا من المربيات اللواتي يقمن بدور الامهات.

2. دار زايد للرعاية

تم انشاء هذه الدار بامر من المفغور له الشيخ زايد بن سلطان ال نهيان وعلى نفقته الخاصة عام 1988م، وتولت سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك الاشراف على الدار لتقوم باستكمال المسيرة السامية في نفس العام، ومن بعد ذلك تولى الشيخ طحنون بن زايد ادارتها عام 2000م، ومن ثم تم ضم هذه الدار لمؤسسة زايد العليا للرعاية الانسانية عام 2005م، وانشئت دار زايد للرعاية الاسرية في اكتوبر 2015 بقانون صادر من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد ال نهيان – حفظه الله – بصفته حاكما لامارة ابو ظبي، ونص القانون ان تكون للدار الشخصية الاعتبارية المستقلة وان تتمتع بالاستقلال المالي والاداري والاهلية القانونية وتتبع ديوان سمو ولي العهد، وتقوم الدار بتوفير الحماية للاطفال المشمولين برعايتها، من خلال تأمين بيئة اسرية مناسبة.

كما وسهلت دار زايد للرعاية الاسرية لاسر اماراتية احتضان 65 طفلا من مجهولو النسب، حيث كانت هذه الاسر مستوفية للشروط التي تطلب من الاسر الإماراتية، وهناك عدة انجازات لهذه الدار والتي تمثل رؤية مؤسسها السامية – رحمه الله – حيث استحدثت مجموعة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من المشاريع التربوية والتي تعتبر فريدة من نوعها وطريقة تطبيقها، وقد قامت الدار بتوفير الحماية للاطفال المشمولين برعايتها وذلك بما لا يتعارض مع احكام الشريعة الاسلامية والتشريعات المعمول بها، وتضمن رؤيتها رعاية اسرية تربوية تحقق الاستقلالية والسعادة والاندماج المجتمعي وان رسالة الدار هي رعاية وتمكين ودمج فاقدي الرعاية الاسرية من خلال بيئة اسرية تربوية مبنية على اسس علمية ترسخ قيم التسامح والانتماء للوطن.[1]

3. قرية خليفة للرعاية الاجتماعية

لقد تم اخذ الاستنتاجات من التجارب السابقة والاستفادة منها في بناء هذا المشروع السامي في امارة ام القوين، حيث كانت هذه الاستنتاجات في تطوير هذه المشاريع المماثلة وبروز هذه الدور للرعاية، فكان من اعظم هذه الاستنتاجات هو تفادي نماذج المبني الواحد "العمارة" حيث قامت هذه الدار على تصميم فلل سكنية على نمط اسلامي مراعيين فيه القيم والتراث الإماراتي، وصممت هذه الدار بطاقة استيعابية تصل الى 300 طفل وطفلة، وتأسست هذه القرية بمبادرة سامية من سمو الشيخ خليفة بن زايد ال نهيان – حفظه الله- وبتحويل واشراف من مؤسسة خليفة بن زايد للاعمال الانسانية وبالتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية.

وكان لإنشاء هذه القرية دور كبير وفاعل في حماية الاطفال الايتام ومجهولو النسب من الجنوح والانحراف، لانها ستخلق لهم جوا اسريا يعوض النقص بالحنان، وبديلا لهم عن الاشراف الدولي والاهتمام والرعاية التي يفقدونها بسبب ظروفهم الحياتية التي وجدو نفسهم فيها فجاة بدون ذنب اقترفوه، حيث تقرر ان تكون كل عائلة في هذه القرية من مجموعة من (6) افراد من كلا الجنسين ومن مختلف الاعمار من الميلاد حتى سن الثامنة عشر، ويعيشون مع الام بشكل طبيعي في هذه الفلل تلافيا لعدم شعورهم بالتمييز او النقص مع افراد المجتمع ككل، وقد راعت الدار

[1] http://www.zho.ae/ar/Pages/default.aspx.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خصوصية المجتمع الإماراتي وعاداته عند وضع تصاميم القرى بحيث سيتم الفصل بين الجنسين عند سن البلوغ وسيتم تحويل الشباب الذكور الى دار الشباب التابعة للقرية.[1]

- **الهلال الاحمر الإماراتي**

يقوم الهلال الاحمر الإماراتي بالمساهمة داخل الدولة وخارجها بما يتعلق بالاحتضان وتقديم كفالة الايتام من الولادة الى الانتهاء من الحياة الجامعية، ويتم اختيار الايتام او الاطفال مجهولو النسب بعد دراسة معمقة عن حالتهم ودراسة الحالات الاجتماعية دراسة كاملة ووافية من خلال موظفي البحث الاجتماعي في فروع الهيئة وجهات الاشراف ومكاتب وفروع الهيئة خارج الدولة، حيث يتم ترتيب الكفالة والاحتضان من خلال تعبئة الاستمارات بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية والجهات المسؤولة، حيث يتمكن اي فرد من افراد المجتمع بالتكفل بيتيم او بتكفل طفل مجهول النسب دون مغادرة الطفل دار الرعاية التي ينتمي لها، وقد قدرت الهيئة قيمة الكفالة ما بين 150 الى 200 درهم شهري خارج الدولة و300 درهم شهري داخل الدولة، وقد بلغ عدد الكفالات حتى نهاية 2015 داخل الدولة وخارجها 104 الاف يتيم، وتاتي رؤية الهيئة " الهلال الاحمر الإماراتي" من رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تقوم بارسال رسائل واضحة في الانسانية والحياة الكريمة لكل افراد المجتمع الداخلي والخارجي، وهي رؤية سامية تقوم على توفير حياة كريمة وسعيدة لاطفال العالم.[2]

- **ابرز الجمعيات الخيرية في الدولة**

تلعب الجمعيات الخيرية دورا مهما في التبني واحتضان الاطفال في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث برزت اكثر من جمعية تستطيع الاسر اللجوء إليها في حال رغبتها في الحصول

[1] https://www.mocd.gov.ae
[2] https://www.rcuae.ae

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على طفل للاحتضان او بكفالة يتيم وتنتمي هذه الجمعيات لدائرة الشؤون الاسلامية والعمل الخيري وسنذكر أبرز الجمعيات التي تعنى بالاحتضان وكفالة الايتام منها:[1]

1. **جمعية بيت الخير:**

تاسست الجمعية عام 1989 على يد افضل رجال في امارة دبي واعيانها استجابة لدعوة رجل الاعمال جمعة الماجد، وتم اشهارها بالقرار الوزاري رقم (41) للعام 1989م، بغرض تقديم المساعدات لمواطني دولة الإمارات العربية المتحدة.

وحققت الجمعية مجموعة من النجاحات ففازت بجائزة الإمارات الاجتماعية فئة المؤسسات الاهلية الدرجة الاولى، وتكمن رؤية الجمعية في ان تكون بيت الخير الاول في مجال تقديم الخدمات الانسانية المتميزة في دولة الإمارات العربية المتحدة وان تكون السباقة للخير دائما، فكانت رسالتها تقديم المساعدات المالية والعينية للمحتاجين داخل الدولة ضمن البرامج والمشاريع الخيرية المبتكرة وتقديم الدعم المادي والمعنوي للطلاب المحتاجين والتعاون مع المؤسسات العاملة داخل الدولة للنهوض بالمسؤولية الاجتماعية داخل الدولة.[2]

2. **جمعية دار البر:**

تقوم جمعية دار البر بتوفير اجراءات الاحتضان داخل امارة دبي وبالتعاون مع هيئة تنمية المجتمع جنبا الى جنب مع باقي الاعمال الخيرية التي تقدمها الجمعية، حيث ان هذه الجمعية هي من اقدم الجمعيات الخيرية داخل الامارة والتي انشئت عام 1978م بموجب القرار رقم (23/78) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية، وتمت الموافقة عليها من قبل الشيخ صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم – حفظه الله- وتتركز جهودها في اعداد وتنفيذ البرامج الثقافية

[1] https://www.iacad.gov.ae/ar/Services/Pages/default.aspx.
[2] http://beitalkhair.org/content.php?content=210515043717.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والانسانية والانمائية التي تهدف الى الحد من الجهل والفقر في دول العالم ودولة الإمارات العربية المتحدة.

ومن ابرز اهداف الجمعية:-

- نشرالوعي بسماحة الدين الاسلامي.
- تحفيظ القرءان الكريم وسنة الرسول الكريم – عليه السلام -.
- تحسين المستوى المعيشي لذوي الدخل المحدود.
- دعم الاسر الحاضنة للاطفال.
- ترسيخ الثقافة الاسلامية في المجتمع.[1]

3. جمعية دبي الخيرية:

يعود ظهور فكرة هذه الجمعية لعدد من اهالي دبي الذين تتمثل فيهم قيم الخير وعلى راسهم المرحوم – باذن الله – عيد بن مدية والسيد عبدالله بن علي الشغفار والسيد عبدالله بن علي الشرهان والسيد محمد عبدالله البدور، حيث بذلو جهودا طيبة توسم على صدورهم في تجسيد الفكرة واقعا حيا جليا على ارض الواقع، حيث اشتهرت الجمعية انذاك جمعية العروة الوثقى بالقرار الوزاري رقم (2/28) لسنة 1980، حيث انحصرت اهدافها انذاك فقط في رعاية الايتام ومع تزايد هموم المسلمين في دولة الإمارات العربية المتحدة والذي اصبحت من الضرورة توسيع نشاط الجمعية بما يتماشى مع هذه الاحتياجات، فتم اعادة اشهار الجمعية بالقرار الوزاري رقم (85) لعام 1994 تحت مسمى جديد وهو جمعية دبي الخيرية، باهداف ومشاريع اكثر توسعا من قبل واصبحت من الجمعيات ذات النفع العام، وتبرز رؤية الجمعية في الريادة في تقديم الخدمات الانسانية وتحقيق افضل تلبية لرغبات المتبرعين وحاجات المحتاجين لها ومساعدة الايتام، وتتمحور رسالتها في ممارسة النشاط الخيري والانساني في اوسع اطره والحرص على مساعدة

[1] https://daralber.ae/ar/about-us.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اكبر قدر ممكن من خلال جمع التبرعات وايصالها لمستحقيها الحقيقيين او توظيفها في المشاريع الخيرية المختلفة داخل وخارج الدولة ومواكبة الاحداث الانسانية الطارئة ضمن الاسس الشرعية.[1]

المبحث الثالث: المحور الاول - اسباب وتداعيات توحيد سياسة احتضان الاطفال في دولة الإمارات العربية المتحدة وموقف المجلس الوطني الاتحادي من السياسة

لقد بينت الباحثة فيما سبق مدى اهتمام الحكومة في دولة الإمارات العربية المتحدة بحقوق الطفل بكافة اماراتها، وسعى هذه الإمارات بتقديم كافة السبل لتأمين حياة كريمة للاطفال والحفاظ على حقوقهم، وانطلاقاً من الوازع الديني والتنشئة العربية الاصيلة للحكام والاداريين والشعب في هذه الإمارات، انطلقت المبادرات بشكل منظم حكومي او بشكل جمعيات ومؤسسات ذات طابع تطوعي تهدف الى الحفاظ على الاطفال وتقديم الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية لهم، والحفاظ على حقوقهم التي شرعت فيما بعد على شكل اتفاقيات وقوانين اصبحت ملزمة للامم.

ونظراً للانفتاح الكبير الذي تشهده الدولة بكافة اماراتها والتنوع الكبير في الجنسيات على ارضها شعرت الإمارات بمدى ضرورة تنظيم عملية رعاية الاطفال، وخصوصاً الاطفال مجهولو النسب، ومن هذا المنطلق ومنذ بدء امارة الشارقة عام 1984 بتنظيم هذا الخدمة، وقيام الإمارات الاخرى بفتح المؤسسات ودور متخصصة لاحتضان هذه الفئة من الاطفال.

وللوقوف على ابرز التحديات والمشاكل التي واجهت الاسر المحتضنة والتي تواجه الموظفين المعنيين في دور الرعاية والدوائر الحكومية الاخرى، قامت الباحثة بعمل دراسة على بعض الحالات الموجودة واجراء مقابلات مع اسر محتضنة لاطفال على الانظمة والتشريعات والاجراءات القديمة واسر محتضنة بناء على التعليمات الانظمة الجديدة، ولقاء الاداريين والاخصائيين القائمين على هذا البرنامج، وتحليل مضمون الوثائق والتعليمات وتبين للباحثة وجود

[1] https://www.dubaicharity.ae/about/.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجموعة كبيرة من التحديات والمشاكل كانت تواجه عمليات الاحتضان ومن ابرز هذه التحديات هي:

- **تحديات خاصة بعملية انشاء مراكز ودور رعاية للاطفال**
  - عدم وجود مواصفات خاصة لدور الرعاية واعتماد الدوائر والمؤسسات على مواصفات دور الرعاية او الحضانات الاخرى مثل دور رعاية الايتام وغيره.
  - عدم وضوح التعليمات والاجراءات المطلوب اتباعها للحصول على ترخيص واعتماد للمراكز.
  - غياب اجراءات موحدة بين الإمارات يسبب تفاوت في الخدمات المقدمة من قبل المراكز ودور الرعاية.
  - تداخل مهام المؤسسات والدوائر الاخرى في العمل ومهام الدور وعدم القدرة على تحديد المسؤوليات.
  - وعدم توفير قواعد بيانات واضحة وموحدة تسبب صعوبة في الحصول على بيانات للاستفادة منها في اتخاذ القرارات والدراسات.
  - عدم الحصول على الدعم المادي المطلوب خصوصاً اذا كان هنالك تداخل في مهام المركز.
- **تحديات خاصة بالموظفين والاداريين**
  - عدم وضوح الاجراءات لدى الموظفين التي يتطلب اتباعها عند ايجاد طفل ويراد تسليمه.
  - تداخل المسؤوليات والمهام بين الدوائر واللجان المختصة في التعامل مع الطفل (المؤسسات الصحية، مراكز الامن، النيابة، وزارة الشؤون الاجتماعية، دور الرعاية...) وعدم وضوح دور كل جهة من هذه الجهات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تفاوت القوانين والاجراءات بين الإمارات والصلاحيات لكل جهة من الجهات الرسمية.
- عدم امكانية متابعة الاطفال بعد الاحتضان من قبل الدولة.
- اختلاف الاجراءات والقوانين بين الإمارات يسبب مشاكل في نقل التجارب والخبرات بين المراكز ودور الرعاية.
- عدم وجود وصف وظيفي موحد للوظائف في المؤسسات وعدم وضوح هذه المهام.

- **تحديات خاصة بالاسر المحتضنة**

- عدم وضوح الاجراءات المطلب اتباعها من قبل الاسر التي تنوي احتضان طفل وتفاوت هذه الاجراءات من امارة الى اخرى ومن مؤسسة الى مؤسسة حتى بداخل الامارة الواحدة.
- تفاوت وعدم توحيد مواصفات الاسر المحتضنة والمتطلبات المفروض توفيرها منهم.
- صعوبة البحث عن الطفل المناسب للاسرة الراغبة في الاحتضان والفئة العمرية التي تتناسب مع الاسرة حيث يتطلب من الاسرة البحث في دور الرعاية بشكل كامل.
- تباين القوانين في عملية احتضان الطفل من امارة الى اخرى تجعل الامر في بعض الإمارات يصل الى حد التعقيد الاداري.
- صعوبة حصر الخدمات وعدم توحيد الخدمات المقدمة للاسر والاطفال من قبل المراكز.
- تفاوت عملية متابعة الاسر بعد عملية الاحتضان من قبل الحكومة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بعض الإمارات تقدم مساعدات مادية للاسر المحتضنة ودعم اداري واجتماعي بعد عملية الاحتضان وبعضها لا الامر الذي يسبب اقبال العائلات على امارات اكثر من امارات اخرى.
- وجود مشاكل بعد وصول الاطفال الى سن 18 سنة فما فوق وعدم وضوح ما سيكون مصيرهم.

وتنهج دولة الإمارات العربية نهجاً دمقراطياً منذ تأسيسها ومنذ عقود طويلة وقبل قيام الاتحاد، حيث تم تاسيس المجلس الوطني الاتحادي ليكون السلطة الاتحادية الرابعة من حيث ترتيب سلم السلطات الاتحادية المنصوص بها بالدستور ويهدف المجلس لتبادل الرأي والمشورة في احوال البلاد والمواطنين وتشريع الانظمة والقوانين لقضايا واحتياجات المواطنين، ويسهم في تعزيز الاستثمار في مجالات التنمية البشرية والبنية التحية وتطوير آليات المشاركة السياسية وغيرها[1].

وسعياً من الحكومة على توفير نظاماً متكاملاً للرعاية الاجتماعية، يقع على عاتق وزارة الشؤون الاجتماعية الاشراف عليه وتنفيذه والتاكد من تطبيقه، ولتذليل الصعوبات والتحديات التي تواجه اركان عملية الاحتضان وحرصاً من الحكومة على تقديم الافضل للاطفال قامت الحكومة باصدار قرار وزاري قامت من خلاله بوضع اللائحة التنفيذية في شأن الأطفال مجهولو النسب، وايماناً من اعضاء المجلس الوطني الاتحادي على الرقي بالخدمات وتذلل الصعوبات والتحديات التي تقف امام المضي قدماً لتوفير افضل السبل وافضل الخدمات للعائلة المحتضنة وصولاً لتقديم للوقف على الحفاظ على حقوق الطفل قمت لجنة الشؤون الحصية والعمل والشؤون الاجتماعية في المجلس بدراسة القانون الموجود والفاعل، ويظهر مدى هذا المجلس بمدى اهمية الموضوع قامت اللجنة بعقد ما يزيد عن اربع اجتماعات تم من خلالها باعادة دراسة القانون وقد قامت اللجنة

[1] المجلس الوطني الاتحادي (2018) تم استرجاعه بتاريخ 2018/4/3 من الموقع الالكتروني https://www.almajles.gov.ae/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

باجراء الدراسات الاجتماعية والقانونية المفسرة والموضحة لأغراض قانون الاحتضان وتأثيره على المعنيين بالاجراء وعلى المجتمع بصفة عامة وتبيان مبررات المشروع المجتمعية ومدى تكامل مواد المشروع مع هذه المبررات بالإضافة إلى اجراء دراسة جدول الاستنباط التشريعي لبيان وضعية القانون في إطار مقارنته بأحكام الشريعة الإسلامية واستنباط ما يمكن الاستفادة منه في إلمام القانون بأحكام الشريعة الإسلامية.

وقد توصلت اللجنة من اهمية تنظيم أوضاع هذه الفئة من الاطفال بما يتوائم مع الاتفاقيات الدولية التي قامت الدولة بالتوقيع عليها، وقد وجدت اللجنة ان خصوصية الدولة من حيث تنوع جنسيات المقيمين وتعدد ثقافاتهم وما يرتبط بذلك من مشكلات أخلاقية مما كان احد ابرز الاسباب لوضع هذه التشريعات، وقد تبين للجنة ان متوسط الحالات المسجلة للاطفال مجهولو النسب ما بين ثلاث حالات الى اربع حالات شهرياً اي ما يقارب ثمان واربعون حالة سنوياً، ولعدم وجود قانون شامل وموحد يضمن حقوق هذه الفئة من الاطفال، ولتذليل العقبات سابقة الذكر تم اقرار تعليمات وتشريعات موحدة لكافة الإمارات وتم تطبيقها[1]، هذا الامر اذ يؤكد الموقف الايجابي للمجلس الوطني الاتحادي من قضية الاحتضان ومدى اهمية هذا المشروع لدى المجلس لما له من اثار ايجابية على المجتمع الإماراتي بشكل عام وعلى هذه الفئة من الاطفال بشكل خاص.

المحور الثاني: درجة رضا المدراء والمسؤولين في مؤسسات احتضان الاطفال والاسر المحتضنة في الإمارات العربية المتحدة عن توحيد التشريعات والقوانين.

يتضح للباحثة ان هنالك اجماع بين آراء الاسر المحتضنة والمدراء والمسؤولين بأن عملية توحيد التعليمات الجديدة والاجراءات كان لها اثر ايجابي على عملية الاحتضان، حيث سهلت هذه التعليمات على الاسر المحتضنة الحصول على هذه الخدمة ووفرت كافة المعلومات المطلوبة بكل سهولة ويسر، وساهمت بالحفاظ على حقوق الطفل والاسرة المحتضنة وتوفير كافة اشكال الدعم

[1] وكالة الانباء الاماراتية (2012) تم استرجاعها بتاريخ 2018/4/8 من الموقع الالكتروني http://wam.ae/ar/details/1395241238700

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلوب تقديمه لها، ومما سبق تم قبول الفرضية الثانية ان درجة رضا الاسر المحتضنة عن توحيد الأنظمة والقوانين والتشريعات كانت مرتفعة.

وتستنتج الباحثة من خلال ارتفاع نسبة الرضا بين كافة اطراف عملية الاحتضان من خلال المدراء والمسؤولين والاسر المحتضنة، وارتفاع نسبة الاقبال على عملية الاحتضان ان تحديث وتعديل التعليمات وتوحيد الاجراءات في كافة امارات الدولة قد حقق الاهداف المرجوة منه وكان له الاثر الايجابي على العملية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع: الدراسة الميدانية

يتضمن هذا الفصل وصفاً للدراسة للوقوف على درجة رضا المدراء والمسؤولين في دولة الإمارات العربية المتحدة عن توحيد التشريعات، حيث سيتضمن الفصل وصفاً للمنهجية التي استخدمت في هذه الدراسة، وكذلك وصفا لمجتمّع الدراسة، والطريقة التي تمّ فيها اختيار العينة. كذلك وصفا للطريقة التي تمّ فيها إعداد أداة الدراسة وطرق التحقق من صدقها وثباتها، ومتغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، وكذلك وصفا للإجراءات التي اتبعت أثناء تطبيق الدراسة، والمعالجة الإحصائية اللازمة لتحليل البيانات والوصول إلى النتائج.

مُشكِلةُ الدِّراسةِ وَأسئِلتُها

تسعى حكومة الإمارات العربية المتحدة مواكبة التطورات الحديثة في شتى القطاعات، ولتتمكن من مواكبة هذا التطور تقوم بتعديل الانظمة والتعليمات المعمول بها من حين الى اخر بهدف ان تتلائم هذه التعليمات وتقديم افضل الخدمات للمواطنين والقاطنين في الدولة، وللاطفال بشكل عام النصيب الاكبر في الرعاية وتقديم كافة السبل القانونية والاجرائية للوقف على افضل الخدمات لهم، وللاطفال مجهولو النسب بشكل خاص تسعى الدولة لتقديم لهم افضل السبل لرعايتهم، ولذلك قامت بالاونة الاخيرة باجراء تعديلات على الانظمة والقوانين الخاصة بمؤسسات احتضان الاطفال وقامت على توحدها في قانون واحد يطبق بكافة الإمارات وتلتزم به جميع دور الرعاية، ولما لهذا الموضوع من اثر على المجتمع والقائمين على هذه الدور، تمثلت مشكلة الدراسة في الاسئلة التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السؤال الاول: ما درجة رضا المدراء والمسؤولين في مؤسسات احتضان الاطفال في دولة الإمارات العربية المتحدة عن سياسة توحيد التشريعات والقوانين؟

السؤال الثاني: ما درجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة الموحد بشأن الاحتضان؟

وانبثق عن هذه التساؤلات الفرضيات التالية:

الفرضية الاولى وتنص: ان درجة رضا المدراء والمسؤولين في مؤسسات احتضان الاطفال في دولة الإمارات العربية المتحدة عن القانون الموحد للتشريعات والقوانين مرتفعة.

الفرضية الثانية تنص: ان درجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة الموحد بشأن الاحتضان مرتفعة.

منهجية الدراسة و تحليل بيانات العينة

تم توظف للمنهج النوعي – التحليلي والكمي- الاحصائي في هذه الدراسة وذلك من خلال تحليل سياسات العامة الخاصة بمشروع احتضان الاطفال في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث أنها ستعتمد على التطرق للقوانين وشروط و إجراءات المتبعه في الإمارات المحلية الثلاث وهم أبوظبي ودبي والشارقة، الخاصة بمشروع الاحتضان، ومقارنتها وتحليلها من الناحية القانونية والاجتماعية، حيث استخدم المنهج النوعي لتحليل ومعرفة التشريعات والقوانين وواقع عملية الاحتضان والوقوف على جوانب القوة وتحديد جوانب الضعف في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال استخدام ثلاث طرق لجمع المعلومات عن العينة وهي:

- **طريقة دراسة الحالة:** وقد تم استخدامها لاستخلاص العبر والدروس من نموذجين للاحتضان، احدهما واقعي يرتبط بنماذج من حالات احتضان الاطفال مجهولو النسب من قبل الاسر المحرومة من الانجاب، والاخر من حالات احتضان الاطفال مجهولو النسب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من قبل الاسر المنجبة للاطفال الشرعيين، وقد مكنت هذه الطريقة الباحثة على من المفاضلة بين تاثير عملية الاحتضان على العائلتين والطريقة والاجراءات المتبعة في الحالتيين.

- **طريقة تحليل مضمون الوثائق:** حيث قامت الباحثة على تحليل مضمون وثائق المؤسسات الثلاث (مؤسسة زايد العليا (ابوظبي) وهيئة تنمية المجتمع (دبي) والخدمات الاجتماعية - دور الرعاية (الشارقة)) ودراستها للوقوف على الوضع الاداري والقانوني المتبع في المؤسسات.
- **طريقة المقابلة الشخصية:** قامت الباحثة باجراءة مقابلات مع المسؤولين المعنيين في المؤسسات الثلاث (مؤسسة زايد العليا (ابوظبي) وهيئة تنمية المجتمع (دبي) والخدمات الاجتماعية - دور الرعاية (الشارقة)، كما قامت باجراء مقابلات مع الاسرة المحتضنة من خلال المؤسسات الثلاث، بالإضافة إلى مقابلات مع أعضاء المجلس الوطني الاتحادي في اللجان المعنية بقضية الاحتضان لدى الدولة.

وقد استخدمت الباحثة المنهج التحليلي الوصفي للوقوف على معرفة درجة رضا المدراء والعائلات الحاضنة عن توحيد التعليمات والاجراءات من خلال تحليل ادوات الدراسة التي قامت الباحثة على اعدادها وتوزيعها.

افراد الدراسة

تكون أفراد الدراسة من جميع المدراء والارداريين في المؤسسات الثلاث (مؤسسة زايد العليا (ابوظبي) وهيئة تنمية المجتمع (دبي) والخدمات الاجتماعية - دور الرعاية (الشارقة))، والاسر المحتضن وبلغ عددهم (33)، بالإضافة إلى أعضاء المجلس الوطني الاتحادي في اللجان المعنية بقضية الاحتضان لدى الدولة ويبين جدول رقم (1) افراد الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 1: افراد عينة الدراسة

المؤسسة	عدد المدراء	عدد الإداريين
مؤسسة زايد العليا (ابوظبي)	8	21
هيئة تنمية المجتمع (دبي)	5	14
الخدمات الاجتماعية - دور الرعاية (الشارقة)	7	18

أداة الدراسة

لغايات الدراسة قامت الباحثة بتطوير استبانتين احداها لقياس درجة رضا المدراء والمسؤولين في مؤسسات احتضان الاطفال في الإمارات العربية المتحدة عن توحيد التشريعات والقوانين، ولاخرى لقياس درجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة، وذلك بالرجوع إلى الدراسات والأدب النظري السابق في المجال نفسه.

تكونت الاستبانة الاولى بصورتها النهائية من (21) فقرة وشملت الاستبانة على الأجزاء الآتية:

الجزء الأول: وبين المعلومات الشخصية لعينة الدراسة.

الجزء الثاني: هدف للتعرف درجة رضا المدراء والمسؤولين في مؤسسات احتضان الاطفال في الإمارات العربية المتحدة عن توحيد التشريعات والقوانين وتكون هذا الجزء من (21) فقرة.

وتمّ تصميم الاستبانة وفق مقياس (ليكرت الخماسي) بحيث اخذت الإجابات على هذه الفقرات التدرج (موافق تماما، موافق نوعا ما، محايد، غير موافق، غير موافق تماما).

كما تكونت الاستبانة الثانية بصورتها النهائية من (56) فقرة وشملت الاستبانة على الأجزاء الآتية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجزء الأول: وبين المعلومات الشخصية لعينة الدراسة.

الجزء الثاني: هدف للتعرف درجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة، وتكون هذا الجزء من خمس محاور وهي: مكان الحصول على الخدمة – بيئة تقديم الخدمة تكون من (11) فقرة، ومحور اسلوب تعامل الموظفين وتكون من (11) فقرة، ومحور تقديم الخدمة والاجرائات - الجودة والنوعية والقيمة ومكون من (16) فقرة، ومحور تقديم الخدمة والاجرائات - شفافية متطلبات واجراءات الخدمة وتكون من (5) فقرات، واخيراً محور القوانين والتعليمات وتكون من (7) فقرات. وتمّ تصميم الاستبانة وفق مقياس (ليكرت الخماسي) بحيث اخذت الإجابات على هذه الفقرات التدرج (راضي تماما، راضي نوعا ما، محايد، غير راضي، غير راضي تماما).

صدق الأداة

للتحقق من الصدق الظاهري للادوات (الاستبانتين) عرضت بصورتهما الأولية على مجموعة من المختصين للتأكد من الهدف التي وضعت من أجله أو المراد قياسه.

وللتأكد من سلامة أداة الدراسة ومن صدقها البنائي تمّ عرضها علي مجموعة من أعضاء هيئة التدريس جامعة الإمارات العربية المتحدة وبالجامعة الأردنية، وذلك للحكم على فقراتها، وكذلك للحكم على درجة انتمّاء الفقرات للمجالات المدرجة ضمنها، وكذلك للحكم على درجة مناسبة الفقرة من حيث صياغتها بنائياً ولغوياً. وبعد الأخذ بآراء جميع المحكمين، تمّ اختيار الفقرات التي أجمع عليها المحكمون وعدلت الفقرات التي أقترح المحكمون إجراء تعديلات عليها سواء بالحذف أو الإضافة. وأصبحت الاستبانات في صورتها النهائية كما بالملحق رقم (1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثبات الأداة واختبار الفرضيات

تمّ التأكد من ثبات الاستبانات وذلك بحساب معامل الاتساق الداخلي (كرونباخ ألفا) وذلك بالنسبة لكل مجال على انفراد وللمقياس ككل وكانت نسبة المعامل حسب الجداول التالية:

جدول 2: نتائج ثبات رضا المدراء والمسؤولين في مؤسسات احتضان الاطفال في الإمارات العربية المتحدة عن توحيد التشريعات والقوانين

المجال	عدد الفقرات	قيمة كرونباخ ألفا
رضا المدراء والمسؤولين في مؤسسات احتضان الاطفال في الإمارات العربية المتحدة عن توحيد التشريعات والقوانين	21	0.90

يبين الجدول رقم (2) أن مجالات درجة رضا المدراء والمسؤولين في مؤسسات احتضان الاطفال في الإمارات العربية المتحدة عن توحيد التشريعات والقوانين تتمّتع بقيم اتساق داخلي بدرجة عالية حيث بلغت للاستبيان (0.90) وتعد جميع هذه القيم مناسبة ومقبولة لأغراض مثل هذه الدراسة وتُشير إلى قيم ثبات مناسبة.

جدول 3: نتائج ثبات درجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة

المجال	عدد الفقرات	قيمة كرونباخ ألفا
مكان الحصول على الخدمة – بيئة تقديم الخدمة	11	0.75
اسلوب تعامل الموظفين	11	0.81
تقديم الخدمة والاجرائات - الجودة والنوعية والقيمة	16	0.82
تقديم الخدمة والاجرائات - شفافية متطلبات واجراءات الخدمة	5	0.79
القوانين والتعليمات	7	0.85
الاستبانة ككل	51	0.80

يبين الجدول رقم (3) أن مجالات درجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة تتمّتع بقيم اتساق داخلي بدرجة عالية حيث بلغت للاستبيان ككل (0.80) كما بلغت

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(0.75) لمكان الحصول على الخدمة – بيئة تقديم الخدمة و(0.81) لاسلوب تعامل الموظفين، وبلغت (0.82) لتقديم الخدمة والاجرائات - الجودة والنوعية والقيمة، وبلغت (0.79) لتقديم الخدمة والاجرائات - شفافية متطلبات واجراءات الخدمة، كما بلغت (0.85) للقوانين والتعليما، وتعد جميع هذه القيم مناسبة ومقبولة لأغراض مثل هذه الدراسة وتُشير إلى قيم ثبات مناسبة.

المعالجة الإحصائية

للحصول على تقديرات ثلاثية للأوساط الحسابية تم قسمة مدى الفئات (5-1)=4 على عدد الفئات الجديدة (3) (منخفض، ومتوسط، ومرتفع)، فكان التوزيع كالآتي يكون درجة رضا المدراء والمسؤولين في مؤسسات احتضان الاطفال في دولة الإمارات العربية المتحدة عن توحيد التشريعات والقوانين، وكذلك درجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة، منخفضة من (1-2.33)، ومن (2.34-3.67) تدل على درجة رضا متوسطة, ومن (3.68-5.00) تدل على درجة رضا مرتفعة؛ حيث تم الرجوع إلى عدة دراسات وسؤال المختصين، وبالتالي تم اعتماد المعيار المبين أعلاه للحكم علي درجة الرضا.

واعتمدت الباحثة ثلاثة مستويات لتقدير درجة الرضا وهي علي النحو التالي:

- المستوى الأول – منخفض، ويقع بين المتوسط الحسابي (1-2.33)
- المستوى الثاني – متوسط، ويقع بين المتوسط الحسابي (2.34 - 3.67).
- المستوى الثالث – مرتفع، ويقع تحت المتوسط الحسابي (3.68 - 5).

وتمّ استرجاع الاستبانات حيث تمّ تنظيمها وتفريغها على برنامج الحاسوبي الرزم الإحصائية للعلوم الإنسانية والاجتمّاعية (SPSS)، وذلك لمعالجة البيانات وعمل التحليلات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإحصائية اللازمة للإجابة عن أسئلة الدراسة والخلوص للنتائج، حيث تمّ حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على مستوى الفقرة والمجال.

نتائج الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على رضا المدراء والمسؤولين والاسر المحتضنة عن توحيد التشريعات والقوانين، ومدى تحقق الاهداف المرجوة من التوحيد:، وسنستعرض نتائج الدراسة بعد تطبيق أدوات الدراسة، وجمع البيانات ومعالجتها إحصائياً وفق مقتضيات كل سؤال وفرضية وفقاً لما يلي:

أولاً: عرض النتائج المتعلقة بسؤال الدراسة الأول والفرضية الأولى: ما درجة رضا المدراء والمسؤولين في مؤسسات احتضان الاطفال في الإمارات العربية المتحدة عن توحيد التشريعات والقوانين؟ والذي انبثق عنه الفرضية الاولى وتنص: ان درجة رضا المدراء والمسؤولين في مؤسسات احتضان الاطفال في الإمارات العربية المتحدة عن توحيد التشريعات والقوانين مرتفعة.

لوقوف على على درجة رضا المدراء والمسؤولين عن توحيد التشريعات والقوانين قامت الباحثة باجراء دراسة مسحية لاراء المدراء والمسؤولين في المؤسسات المقدمة لهذا المشروع من خلال استبيان قامت على اعداده وبعد توزيعه على عينة الدراسة قامت الباحثة بحساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات لاجابات افراد الدراسة ويبين جدول رقم (4) ذلك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة رضا المدراء والمسؤولين في مؤسسات احتضان الاطفال في الإمارات العربية المتحدة عن توحيد التشريعات والقوانين مرتبة ترتيب تنازليا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
1	عالجة التعليمات الجديدة الثغرات التي كانت موجودة بالتعليمات القديمة	4.28	.96044	85.5	مرتفع	2
2	ساعدة التعليمات على تسريع الاجراءات	4.10	1.17233	82	مرتفع	4
3	تتوفر التعليمات المعلومات حول الشركاء المعنيين بإنجاز الخدمة	4.03	1.07387	80.5	مرتفع	18
4	عملية توحيد التعليمات ساهمت في توحيد الاجراءات في المراكز المختلفة	4	1.24035	80	مرتفع	6
5	صياغة التعليمات واضحة وسهل	3.98	1.25038	79.5	مرتفع	1
6	ساهمت التعليمات على تحديد الاسر المحتضنة بدقة	3.88	1.52227	77.5	مرتفع	8
7	ساهمت التعليمات على حماية حقوق الاطفال	3.73	1.17642	74.5	مرتفع	19
8	قللت التعلميات عدد الموظفين المتعاملين في المعاملة	3.68	1.50874	73.5	مرتفع	9
9	يوجد وضوح بالتعليمات حول المسؤوليات ضمن اجراءات انجاز الخدمة	3.63	1.58012	72.5	متوسط	17
10	ساهمت التعليمات على تفهم ظروف واحتياجات متلقي الخدمة	3.53	1.37724	70.5	متوسط	10
11	ساهمت التعليمات بتقليل الاجراءات	3.30	1.53923	66	متوسط	3
12	ساهمت عملية توحيد التعلمات على توحيد الوثائق المطلوبة	3.30	1.43581	66	متوسط	5
13	ساهمت التعليمات على الاجابة على كافة استفسارات بسرعة وفاعلية	3.30	1.22370	66	متوسط	11
14	يتم تحديث الموقع الالكتروني بالمعلومات المستجدة بشكل مستمر	3.28	1.33949	65.5	متوسط	15
15	ساهمت التعليمات على تسهيل عملية متابعة الاطفال المحتضنين	3.18	1.58337	63.5	متوسط	7
16	هناك سهولة في الوصول الى المعلومات المتعلقة بالخدمات التي تقدمها الادارة	3.18	1.37538	63.5	متوسط	14
17	التعليمات المتوفرة حول اجراءات الخدمة دقيقة وشاملة	3.08	1.63907	61.5	متوسط	16
18	قللت التعليمات من التعقيد في الاجراءات والمعاملات	2.93	1.42122	58.5	متوسط	12
19	ساهمت التعليمات على تحيد النماذج المطلوبة لانجاز المعاملة بوضوح وسهولة	2.93	1.30850	58.5	متوسط	13
20	ساهمت التعليمات على حماية حقوق الاسر المحتضنة	2.85	1.44204	57	متوسط	20
	الكلي	3.51	1.3585	70.1	متوسط	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال جدول رقم (4) يُلاحظ ان درجة الرضا المدراء والمسؤولين كان متوسط بشكل ظاهري وللتحقق من صحة الفرضية وان هذه الدرجة دالة احصائياً تم استخدام اختبار (One-Sample Test) ويبين جدول رقم (5) نتائج الاختبار.

جدول 5: نتائج اختبار ت (One-Sample Test) لدرجة رضا المدراء والمسؤولين في مؤسسات احتضان الاطفال في الإمارات العربية المتحدة عن توحيد التشريعات والقوانين

المجال	المتوسطة الحسابي	قيمة T المحسوبة	الدلالة
درجة رضا المدراء والاداريين	3.51	36.058	0.000

يتضح من جدول رقم (5) أن قيمة الدلالة بلغت (0.000) وهي اقل من (0.01) بذلك تؤكد هذه النتيجة صحة الفرضية وبذلك تقبل الفرضية الرئيسية وترفض الفرضية البديلة.

ومن الجدول رقم (4) يُلاحظ أن درجة رضا المدراء والمسؤولين في مؤسسات احتضان الاطفال في الإمارات العربية المتحدة عن توحيد التشريعات والقوانين كان متوسطاً، إذ بلغ المتوسط الحسابي (3.51) بأهمية نسبية (70.1)، وجاء مستوى فقرات المجال بين متوسط ومرتفع، إذ تراوحت المتوسطات الحسابية بين (2.85-4.28)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة رقم (2) وهي " عالجة التعليمات الجديدة الثغرات التي كانت موجودة بالتعليمات القديمة" بمتوسط حسابي (4.28) وبأهمية نسبية (85.5)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة رقم (20) وهي" ساهمت التعليمات على حماية حقوق الاسر المحتضنة" بمتوسط حسابي (2.85) وبأهمية نسبية (57).

ومن اراء المدراء والمسؤولين في مؤسسات احتضان الاطفال في الإمارات العربية المتحدة تستنتج الباحثة ان لعملية توحيد التشريعات والقوانين اثر ايجابي على العملية حيث يبين ان هذه التعليمات قامت بمعالجت الثغرات الموجودة بالعليمات القديمة، وساهمت بتسريع الاجراءات على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاسر، وكما كان له الدور الايجابي في توفير معلومات حول الشراء المعنيين بانجاز الخدمة وتحديد مهمام كل جهة من هذه الجهات، وكان لها الدور الكبير في توحيد الاجراءات في المراكز ودور الرعاية الامر الذي ينعكس ايجابي على الاسر الراغبة بالاحتضان.

وتبين للباحثة ان هذه التعليمات مصاغة بصيغ واضحة وسهلة كان لها دوراً ايجابياً في الايجابة على كافة استفسارات العائلات ومتلقي الخدمة، ووفرت عملية توحيد التعليمات والاجرءات على توفير قواعد بيانات مشتركة وموحدة ساعدت الاسر المحتضنة على اختيار الاطفال المنوي احتضانهم واسهمت في تحديد الاسر الافضل للاطفال، ولهذه التعليمات اثر ايجابي في تحديد العلاقة بين الدوائر والمؤسسات الرسمية المعنية بالعملية والاسر بما يعود بالفائدة على الاطفال وسهلت عملية متابعة الاطفال وحماية حقوق الاسر المحتضنة والأطفال، ومما سبق تم قبول الفرضية الاولى ان درجة رضا المسؤولين والمدراء عن توحيد الأنظمة والقوانين والتشريعات كانت مرتفعة.

نتائج السؤال الثاني: ما درجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة؟ وانبثق عنه الفرضية الثانية تنص: ان درجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة مرتفعة.

وللوقف على التعرف على درجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة قامت الباحثة بدراسة رضا العائلات من خلال استبانة تم توزيعها على عينة من الاسر المحتضنة، وقد قامت الباحثة بدراسة ستة مجالات للرضا وتم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية لهذه المجالات ويبين جدول رقم (6) هذه المجالات ودرجة رضا الاسر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 6: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة للمجالات مرتبة ترتيب تنازليا

الرقم	المجال	المتوسط الحسابي	الانجراف المعياري	الاهمية النسبية	المستوى	الرتبة
1	تقديم الخدمة والاجرائات - شفافية متطلبات واجراءات الخدمة	4.37	0.253	87.30	مرتفع	5
2	اسلوب تعامل الموظفين	4.32	0.119	86.40	مرتفع	2
3	تقديم الخدمة والاجرائات - امكانية وسهولة الوصول للمعلومات	4.31	0.319	86.23	مرتفع	4
4	تقديم الخدمة والاجرائات - الجودة والنوعية والقيمة	4.25	0.174	84.95	مرتفع	3
5	مكان الحصول على الخدمة – بيئة تقديم الخدمة	4.14	0.290	82.77	مرتفع	1
6	القواين والتعليمات	4.07	0.275	81.49	مرتفع	6
	الكلي	4.24	0.24	84.86	مرتفع	

من خلال جدول رقم (6) يُلاحظ ان درجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة لكافة المجالات بشكل ظاهري كان مرتفع وللتحقق من صحة الفرضية وان هذه الدرجة دالة احصائياً تم استخدام اختبار ت (One-Sample Test) ويبين جدول رقم (7) نتائج الاختبار.

جدول 7: نتائج اختبار (One-Sample Test) لدرجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة

المجال	المتوسطة الحسابي	قيمة T المحسوبة	الدلالة
رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة	4.24	89.701	0.002

يتضح من جدول رقم (7) أن قيمة الدلالة بلغت (0.002) وهي اقل من (0.05) بذلك تؤكد هذه النتيجة صحة الفرضية وبذلك تقبل الفرضية الرئيسية وترفض الفرضية البديلة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يُلاحظ من الجدول رقم (6) أن درجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة لكافة المجالات كان مرتفع، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.24) بأهمية نسبية (84.86)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.07-4.37)، وجاء في الرتبة الأولى المجال رقم (5) وهو مجال "تقديم الخدمة والاجراءات - شفافية متطلبات واجراءات الخدمة " بمتوسط حسابي (4.37) وبأهمية نسبية (87.30)، وجاء في الرتبة الأخيرة المجال رقم (6) وهو" القواين والتعليمات " بمتوسط حسابي (4.07) وبأهمية نسبية (81.49).

وللوقوف على مدى رضا الاسر المحتضنة في كل مجال تم حساب المتوسطات الحسابية، والانحرافات للفقرات في كل مجال وهي موضحة في الجداول ادناه.

جدول 8: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة لمجال مكان الحصول على الخدمة – بيئة تقديم الخدمة مرتبة ترتيب تنازليا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
1	هنالك سهولة في الوصول الى مقدمي الخدمة	4.61	0.583	92.17	مرتفع	2
2	مستوى ساعات الاستقبال واضحة ومعلنة	4.43	0.590	88.70	مرتفع	7
3	مستوى توفر دليل اجراءات الحصول على الخدمة	4.30	0.635	86.09	مرتفع	9
4	مستوى توفر لوحات ارشادية ونشرات	4.26	0.689	85.22	مرتفع	4
5	مستوى توفر مرافق صحية وخدمات مساندة	4.17	0.717	83.48	مرتفع	6
6	مستوى امكانية الحصول على الخدمة ضمن نطاق منطقة السكن – الانتشار الجغرافي	4.17	0.650	83.48	مرتفع	8
7	درجة وضوح وسهولة النماذج	4.17	0.650	83.48	مرتفع	11
8	هنالك سهولة في معرفة دور ايواء الاطفال	4.13	0.757	82.61	مرتفع	1
9	مستوى توفر نماذج لازمة للخدمة المقدمة	4.00	1.243	80.00	مرتفع	10
10	هنالك تنوع بقنوات الاستفسار عن الاجراءات	3.74	1.054	74.78	مرتفع	3
11	مستوى توفر اماكن استقبال وجلوس	3.52	1.473	70.43	متوسط	5
	الكلي	4.14	0.290	82.77	مرتفع	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يُلاحظ من الجدول رقم (8) أن درجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة لمجال مكان الحصول على الخدمة – بيئة تقديم الخدمة كان مرتفع، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.14) بأهمية نسبية (82.77)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.52-4.61)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة رقم (2) وهي فقرة " هنالك سهولة في الوصول الى مقدمي الخدمة " بمتوسط حسابي (4.61) وبأهمية نسبية (92.17)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة رقم (5) وهي" مستوى توفر اماكن استقبال وجلوس " بمتوسط حسابي (3.52) وبأهمية نسبية (70.43).

جدول 9: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة لمجال اسلوب تعامل الموظفين مرتبة ترتيب تنازليا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
1	عدد الموظفين كافي لتقديم الخدمة ضمن الزمن المطلوب (تناسب عدد الموظفين مع عدد المراجعين)	4.61	0.656	92.17	مرتفع	17
2	مستوى سرعة استجابة الموظفين (الزمن المستغرق للانتظار لحين تقديم الخدمة)	4.61	0.656	92.17	مرتفع	19
3	مستوى الوصول الى المسؤول سهل ودون عقبات	4.43	0.788	88.70	مرتفع	13
4	يتعامل الموظفين باسلوب لطيف ومهنية عالية	4.43	0.662	88.70	مرتفع	15
5	مستوى تفهم الموظف ظروف واحتياجات متلقي الخدمة	4.35	0.647	86.96	مرتفع	21
6	يستجيب الموظفون للاستفسارات بسرعة وفعالية	4.30	0.703	86.09	مرتفع	22
7	مستوى تواجد الموظفين بأماكن عملهم	4.26	0.619	85.22	مرتفع	12
8	مستوى اهتمام المسؤول بالملاحظات والاستفسارات	4.22	0.600	84.35	مرتفع	14
9	مستوى حسن مظهر الموظفين واللباقة بالتعامل	4.17	0.650	83.48	مرتفع	16
10	مستوى التعامل بروح الفريق الواحد من قبل كافة الموظفين	4.13	0.757	82.61	مرتفع	20
11	مستوى إلمام الموظف بعمله وفهمه لمتطلبات تقديم الخدمة (المهارة والمعرفة)	4.00	0.603	80.00	مرتفع	18
	الكلي	4.32	0.119	86.40	مرتفع	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يُلاحظ من الجدول رقم (9) أن درجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة لمجال اسلوب تعامل الموظفين كان مرتفع، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.32) بأهمية نسبية (86.40)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.52-4.61)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة رقم (17) وهي فقرة " عدد الموظفين كافي لتقديم الخدمة ضمن الزمن المطلوب (تناسب عدد الميوظفين مع عدد المراجعين)" بمتوسط حسابي (4.61) وبأهمية نسبية (92.17)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة رقم (18) وهي" مستوى إلمام الموظف بعمله وفهمه لمتطلبات تقديم الخدمة (المهارة والمعرفة)" بمتوسط حسابي (4.00) وبأهمية نسبية (80).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول 10: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة لمجال تقديم الخدمة والاجرائات - الجودة والنوعية والقيمة مرتبة ترتيب تنازليا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
1	تتلائم الرسوم مع الخدمة المقدمة	4.39	0.656	87.83	مرتفع	24
2	مستوى توفر الخدمات الالكترونية المقدمة الوقت والجهد على المراجع	4.39	0.656	87.83	مرتفع	31
3	تلبي الخدمة المقدمة احتياجات متلقي الخدمة	4.39	0.722	87.83	مرتفع	36
4	يوجد في الادارة لوحات وارشادات واضحة ومكتوبة ومعلنة تبين اجراءات الحصول على الخدمة	4.39	0.722	87.83	مرتفع	37
5	مستوى مدى توفير الخدمات عبر الموقع الالكتروني	4.35	0.714	86.96	مرتفع	29
6	مستوى توفر المواد العالمية والتثقيفية على الموقع الالكتروني.	4.35	0.714	86.96	مرتفع	32
7	مستوى رضاك عن جودة الخدمات المقدمة في الادارة	4.35	0.647	86.96	مرتفع	33
8	مستوى الخطوات اللازمة لانجاز المعاملة مناسبة وغير معقدة	4.30	0.703	86.09	مرتفع	25
9	يتم تقديم الخدمة ضمن الزمن المخصص لانجاز المعاملة	4.30	0.765	86.09	مرتفع	26
10	مستوى توفر المواد الاعلامية والتثقيفية على الموقع الالكتروني	4.30	0.822	86.09	مرتفع	34
11	النماذج المطلوبة لانجاز المعاملة واضحة وسهلة	4.30	0.703	86.09	مرتفع	38
12	مستوى المعلومات التي يتم نشرها سهلة الفهم وتراعي التنوع الثقافي والاجتماعي	4.26	0.752	85.22	مرتفع	35
13	مستوى إمكانية الحصول على الخدمة من موقع واحد دون الحاجة إلى جهات أخرى	4.22	0.951	84.35	مرتفع	28
14	مستوى وضوح ومنطقية الوثائق المطلوبة لانجاز المعاملة	3.91	1.164	78.26	مرتفع	23
15	يتم تقديم الخدمة بشكل مطابق للوحات الإرشادية وحسب الاجرائات المعلنة	3.87	1.290	77.39	مرتفع	27
16	مستوى توفير الموقع الالكتروني للمعلومات اللازمة بخصوص الخدمة من وثائق مطلوبة, الوقت المطلوب	3.87	1.180	77.39	مرتفع	30
	الكلي	4.25	0.174	84.95	مرتفع	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يُلاحظ من الجدول رقم (10) أن درجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة لمجال تقديم الخدمة والاجرائات - الجودة والنوعية كان مرتفع، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.25) بأهمية نسبية (84.95)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.87-4.39)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة رقم (24) وهي فقرة " تتلائم الرسوم مع الخدمة المقدمة " بمتوسط حسابي (4.39) وبأهمية نسبية (87.83)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة رقم (16) وهي" مستوى إلمام الموظف بعمله وفهمه لمتطلبات تقديم الخدمة (المهارة والمعرفة)" بمتوسط حسابي (3.87) وبأهمية نسبية (77.39).

جدول 11: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة لمجال تقديم الخدمة والاجرائات - امكانية وسهولة الوصول للمعلومات والقيمة مرتبة ترتيب تنازليا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
1	توفر معلومات كافية عن الخدمات التي تقدمها الادارة وطرق الحصول على الخدمة (هاتف، موقع الكتروني،...	4.43	0.662	88.70	مرتفع	41
2	عدد اماكن توفر المعلومات كافية وشاملة	4.35	0.647	86.96	مرتفع	40
3	يتم تحديث الموقع الالكتروني بالمعلومات المستجدة بشكل مستمر	4.35	0.714	86.96	مرتفع	43
4	يتم تحديث المعلومات المتعلقة بالخدمات بشكل مستمر	4.26	0.752	85.22	مرتفع	42
5	المعلومات التي يتم نشرها سهلة الفهم وتراعي التنوع الثقافي والاجتماعي	4.26	0.689	85.22	مرتفع	44
6	هناك سهولة في الوصول الى المعلومات المتعلقة بالخدمات التي تقدمها الادارة	4.22	0.795	84.35	مرتفع	39
	الكلي	4.31	0.319	86.23	مرتفع	

يُلاحظ من الجدول رقم (11) أن درجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة لمجال تقديم الخدمة والاجرائات - امكانية وسهولة الوصول للمعلومات كان مرتفع، إذ بلغ المتوسط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحسابي (4.31) بأهمية نسبية (86.23)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.22-4.43)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة رقم (41) وهي فقرة " توفر معلومات كافية عن الخدمات التي تقدمها الادارة وطرق الحصول على الخدمة (هاتف، موقع الكتروني،..." بمتوسط حسابي (4.43) وبأهمية نسبية (88.70)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة رقم (39) وهي" هناك سهولة في الوصول الى المعلومات المتعلقة بالخدمات التي تقدمها الادارة " بمتوسط حسابي (4.22) وبأهمية نسبية (84.35).

جدول 12: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة لمجال تقديم الخدمة والاجرائات - شفافية متطلبات واجراءات الخدمة والقيمة مرتبة ترتيب تنازليا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
1	المعلومات المتوفرة حول اجراءات الخدمة دقيقة وشاملة	4.48	0.665	89.57	مرتفع	45
2	تتوفر معلومات حول الرسوم اللازمة لانجاز الخدمة	4.39	0.656	87.83	مرتفع	49
3	يوجد وضوح بالمسؤوليات ضمن اجراءات انجاز الخدمة	4.35	0.714	86.96	مرتفع	47
4	تتوفر معلومات حول الشركاء المعنيين بإنجاز الخدمة	4.35	0.647	86.96	مرتفع	48
5	متطلبات واجراءات تقديم الخدمة واضحة ومفصلة	4.26	0.752	85.22	مرتفع	46
	الكلي	4.37	0.253	87.30	مرتفع	

يُلاحظ من الجدول رقم (12) أن درجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة لمجال تقديم الخدمة والاجراءات - شفافية متطلبات واجراءات الخدمة كان مرتفع، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.37) بأهمية نسبية (87.30)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (4.26-4.48)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة رقم (45) وهي فقرة " المعلومات المتوفرة حول اجراءات الخدمة دقيقة وشاملة " بمتوسط حسابي (4.48) وبأهمية نسبية (89.57)، وجاءت في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرتبة الأخيرة الفقرة رقم (46) وهي" متطلبات واجراءات تقديم الخدمة واضحة ومفصلة " بمتوسط حسابي (4.26) وبأهمية نسبية (85.22).

جدول 13: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة لمجال القوانين والتعليمات والقيمة مرتبة ترتيب تنازليا

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	المستوى	الرتبة
1	تساعد التعليمات على تسريع العملية	4.39	0.656	87.83	مرتفع	51
2	ساهمت التعليمات على حماية حقوق الاطفال	4.35	0.647	86.96	مرتفع	55
3	ساعدت التعليمات الجديدة على تسهيل المعاملات	4.26	0.810	85.22	مرتفع	53
4	القوانين والتعليمات واضحة وسهلة	4.17	1.029	83.48	مرتفع	50
5	ساعدت التعليمات الجديدة على تسريع المعاملة	3.87	1.100	77.39	مرتفع	54
6	التعليمات سهلت من إجراءات إصدار الأوراق	3.83	1.029	76.52	مرتفع	56
7	الانظمة والتعليمات واضحة ودقيقة	3.65	1.301	73.04	متوسط	52
	الكلي	4.07	0.275	81.49	مرتفع	

يُلاحظ من الجدول رقم (13) أن درجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة لمجال القواين والتعليمات كان مرتفع، إذ بلغ المتوسط الحسابي (4.07) بأهمية نسبية (81.49)، وقد تراوحت المتوسطات الحسابية بين (3.65-4.39)، وجاءت في الرتبة الأولى الفقرة رقم (51) وهي فقرة " تساعد التعليمات على تسريع العملية " بمتوسط حسابي (4.39) وبأهمية نسبية (87.83)، وجاءت في الرتبة الأخيرة الفقرة رقم (52) وهي" الانظمة والتعليمات واضحة ودقيقة " بمتوسط حسابي (3.65) وبأهمية نسبية (73.04).

مما سبق يتضح للباحثة التوافق الكبير والاجماع بين اراء الاسر المحتضنة والمدراء والمسؤولين بأن للتعليمات الجديدة وعملية توحيد الاجراءات الاثر الايجابي على العملية ككل حيث سهلت هذه التعليمات على الاسر المحتضنة الحصول على هذه الخدمة ووفرت كافة المعلومات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلوبة بكل سهولة ويسر، وساهمت بالحفاظ على حقوق الطفل والاسرة المحتضنة وتوفير كافة اشكال الدعم المطلوب تقديمه لها، ومما سبق تم قبول الفرضية الثانية ان درجة رضا الاسر المحتضنة عن توحيد الأنظمة والقوانين والتشريعات كانت مرتفعة.

سادساً:- أساليب المعالجة الإحصائية للبيانات

قامت الباحثة باستخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة والموجودة في برنامج (SPSS)، وذلك على النحو التالي:

الأساليب التي استخدمت في تقدير الثبات والصدق:

1. تم استخدام معامل ارتباط بيرسون " ر" (Pearson Correlation Coefficient) في حساب درجة ارتباط الفقرات بالدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إلية، وذلك لتقدير الصدق البنائي.

2. تم استخدام معامل ارتباط " ألفا كرونباخ Alpha Cronbach" ؛ لقياس ثبات أداة الدراسة.

الأساليب التي استخدمت في الإجابة على تساؤلات الدراسة واختبار فرضياتها:

3. تم استخدام التكرارات والنسب المئوية، للتعرف على البيانات الأولية لمفردات عينة الدراسة، ولتحديد آراء (أو استجابات) أفرادها تجاه عبارات المحاور الرئيسية التي تتضمنها أداة الدراسة.

4. تم حساب المتوسط الحسابي Mean، وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض آراء أفراد عينة الدراسة عن كل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة الأساسية إلى جانب المحاور الرئيسية، مع العلم بأنه يفيد في ترتيب العبارات من حيث درجة الاستجابة حسب أعلى متوسط حسابي.

5. تم استخدام الانحراف المعياري (Standard Deviation) للتعرف على مدى تشتت آراء أفراد الدراسة تجاه لكل عبارة من عبارات متغيرات الدراسة عن متوسطها الحسابي، فكلما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اقتربت قيمته من الصفر كلما تركزت الآراء وانخفض تشتتها بين المقياس، أما إذا كان الانحراف المعياري واحد صحيح أو أعلى فيعني عدم تركز الاتجاهات وتشتتها)، علماً بأنه يفيد في ترتيب العبارات حسب المتوسط الحسابي لصالح أقل تشتت عند تساوي المتوسط الحسابي.

6. تم استخدام اختبار (ت) للمقارنة بين مجموعتين مستقلتين (Independent Samples Test)، وذلك لدراسة الاختلافات الإحصائية في متوسط درجة الرضا باختلاف المتغيرات المستقلة ذو وجهين فقط، مع توافر شرط الاعتدالية (Normality) والذي يتحقق تلقائياً إذا كانت احجام العينات في جميع مجموعات المقارنة حجم كبير.

7. تم استخدام (ف) أو تحليل التباين الأحادي (ONE-WAY ANOVA)، لبيان الفروق ذات الدلالة الإحصائية في درجة رضا المتعاملين باختلاف المتغيرات المستقلة ذو أكثر من وجهين، وفي نفس الوقت لابد من توافر شرط الاعتدالية (Normality) والذي يتحقق تلقائياً إذا كانت احجام العينات في جميع مجموعات المقارنة حجم كبير.

وتجدر الاشارة إلى أنه لتحديد طول خلايا مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعليا) المستخدم في الاستبانة، تم حساب المدى (5-1=4)، ثم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية الصحيح أي (4/5= 0.80) بعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (أو بداية المقياس وهي الواحد الصحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا يستطيع البحث تفسير النتائج كما يلي:

- إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تقع ما بين (1 إلى أقل من1.80) فإن هذا يعني أن مستوى رضا المدراء والمسؤولين في مؤسسات احتضان الاطفال أو مستوى رضا الاسر المحتضنة هو مستوى **مرتفعة.** (قيمة الحد الأدنى أكبر من 1.8) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تقع ما بين (1.80 إلى أقل من2.60) فإن هذا يعني أن مستوى رضا المدراء والمسؤولين في مؤسسات احتضان الاطفال أو مستوى توفر (تطبيق) عناصر الحوكمة هو مستوى **مرتفع.** (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 2.6).

- وإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تقع ما بين (2.60 إلى أقل من3.40) فإن هذا يعني أن مستوى رضا المدراء والمسؤولين في مؤسسات احتضان الاطفال أو رضا الاسر المحتضنة هو مستوى **مرتفع.** (قيمة الحد الأدنى أكبر من 3.4) .

- وإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تقع ما بين (3.40 إلى أقل من4.20) فإن هذا يعني أن مستوى رضا المدراء والمسؤولين في مؤسسات احتضان الاطفال أو رضا الاسر المحتضنة **مرتفع إلى حدً ما.** (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 3.4).

- وإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي تقع ما بين (4.20 إلى 5) فإن هذا يعني أن مستوى رضا المدراء والمسؤولين في مؤسسات احتضان الاطفال أو رضا الاسر المحتضنة هو مستوى **مرتفع جداً.** (قيمة الحد الأدنى لفترة الثقة أكبر من 4.2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس: الخاتمة والنتائج والتوصيات

الخاتمة

تبنى المجتمعات على اساساً قوي ومتين بناءاً على قوة لبناتها الاساسية الاسرة، وعماد المجتمعات هم الاطفال فهم مستقبل الامم والحضارات، وقد تنبه المجتمع الدولي لأهمية حقوق الطفل لذلك قام المجتمع الدولي بابرام مجموعة كبيرة من الاتفاقيات المعنية بحقوق الطفل، وتنبه المجتمع الدولي لاهمية توفير الحماية والعيش بكرامة للاطفال اللقطاء كونهم ضحية للمجتمع ولا علاقة لهم بوضعهم، لذلك اخذ المجتمع الدولي على عاتقه توفير الحماية والعيش الكريم وتوفير اولى اولويات الحياة لهذه الفئة من الاطفال.

ودولة الإمارات العربية المتحدة من الدول السباقة في تقديم الرعاية والحماية لكافة مواطنيها وللمقيمين على ارضها بمختلف مراحل حياتهم، واولت الاطفال رعاية خاصة وقامت الحكومة بالتوقيع والالتزام بكافة المواثيق والمعاهدات الدولية المعنية بفئة الاطفال، بل وكانت السباقة في حمل راية تقديم المقترحات والمبادرات المعنية بحماية الاطفال احباب الله، وكون دولة الإمارات من الدول المستقطبة لمختلف الجنسيات ومن فئات اجتماعية مختلفة، ظهرت ظاهرة الاطفال مجهولو النسب في الدولة، وكون الحكومة تعامل كافة رعايها بعدالة ومساواة وتحاول تأمين متطلبات الحياة الاجتماعية والاقتصادية وتوفير البيئة الملائمة، وجدت الحكومة وشعب الإمارات انها ملزمة بالعناية بهذه الفئة من الاطفال، لذلك كانت دولة الإمارات من الدول المبادرة لتقديم لهذه الفئة المنزل الدافئ والعيش الكريم، لذلك أطلقت في الدولة وبمبادرات اما حكومية او شخصية لإنشاء دور للرعاية وحماية هذه الفئة من الاطفال، ومع ازدياد اعداد هذه الفئة كانت الدولة ملزمة على تنظيم عملية التعامل مع هذه الفئة من الاطفال وايجاد لهم أسر بديلة لتأمين الحياة الكريم ودمجهم بالمجتمع، ليتسنى لهم المضي قدماً في الحياة. ومن هنا قامت الحكومة بسن قانوناً موحد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يُعنى بهذه الفئة من الاطفال وينظم اعمال كافة دور الرعاية ويقدم الخدمة المثلى للاسرة الراغبة بالاحتضان بصورة موحدة في كافة الإمارات في الدولة.

جاءت هذه الدراسة للوقوف على مسألة أساسية من المسائل التي تعنى بها الدول وهي السياسات العامة في الدولة من خلال دراسة مشروع احتضان الاطفال مجهولو النسب. قامت الباحثة في هذه الدراسة بعمل تقيم تجربة دولة الإمارات العربية بهذا المشروع، وقد ابحرت الباحثة بتقييم هذه التجربة بينت الاسباب التي استدعت الدولة سن قانون موحد لتنظيم العمل، وتبين للباحثة أن هذا القانون قد لاقى صدى إيجابي ودرجة رضا عالية لدى المسؤولين والاداريين القائمين على المشروع وكذلك درجة رضا مرتفعة لدى العائلات المحتضنة، وقد اسهم المشروع على زيادة نسبة الاقبال على عملية الاحتضان، حيث ذلل القانون الجديد العقبات امام العائلات وسهل مهامهم، وكذلك اسهم بشكل كبير في تنظيم العمل وتوفير قواعد بيانات لاصحاب القرار بشكل دقيق وبطرق حديثة، وتعتبر الباحثة بان هذه التجربة من التجارب الرائدة على حد علمها، وقد اسهم هذا المشروع بتقديم لفئة الاطفال مجهولو النسب في دولة الإمارات حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية وتوفير لهم اسراً بديلة تساعدهم في خوض غمار الحياة والانغماس بالمجتمع دون الوقوع بحرج او معوقات نفسية او اجتماعية وتامين لهم حياة كريمة.

النتائج

توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة الى ابرز النتائج وهي:

- أن للقانون الاتحادي المتعلق في شؤون الاطفال مجهولو النسب اثراً إيحابياً ودوراً بارزاً في تقديم الحماية والعيش الكريم لهذه الفئة من الأطفال.
- أن درجة رضى الأسر المحتضنة والمسؤولين والإداريين كانت عالية للتعديل الذي تم على القانون.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تنظيم العمل في كافة الإمارات في قانون واحد له اثر ايجابي على الخدمات المقدمة لهذه الفئة من الأطفال.
- حققت عملية توحيد قانون احتضان الاطفال الاهداف المرجوة منها وأدت الى زيادة نسبة الاقبال على عملية الاحتضان كذلك على تذليل كافة العقبات امام متلقي الخدمة.
- تبين للباحثة مدى اهتمام الحكومة ممثلة بكافة مجالسها وأهمها المجلس الوطني الاتحادي بالوقوف أمام كافة القضايا التي تهم المجتمع الإمارتي ومواكبة المجتمع العالمي.
- سعي الحكومة الإماراتية بالالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي توقع عليها وسعيها الدؤوب للوقف للبحث عن الحلول المثلى والرائدة لتنفيذ هذه الاتفاقيات.
- الموقف الايجابي للحكومة لتقديم المبادرات الخلاقة والمبتكرة لتكون تجارب وقدوة لباقي الامم والمجتمعات.

التوصيات

- إلزام كافة المؤسسات ودور الرعاية بالالتزام بالقانون الموحد.
- توجيه الحكومة لإقامة برامج توعية للمجتمع المحلي للتقليل من ظاهرة الاطفال مجهولو النسب.
- توعية المجتمع الإماراتي بأهمية توفير أسر بديلة لهذه الفئة من الأطفال.
- توجيه المجتمع نحو تبني أهداف مشروع الاحتضان وحث الاسر لتكون الحضن الدافئ لهذه الفئة من الأطفال.
- توصي الباحثة بضرورة نقل تجربة الدولة الى الدول الاخرى وخصوصاً الدول المجورة كونها تجربة رائدة.
- اجراء المزيد من الدراسات المعنية بهذا المشروع للوقوف لدراسة كافة جوانبه والعوامل التي من الممكن أن تؤثر سلباً على تنفيذ هذه المشروع وتقديم الحلول لسد الثغرات فيه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع والمصادر

المراجع العربية

الدستور الإماراتي

ابو معيلق، وجيه سليمان، 2006، "احكام اللقيط في الفقه الاسلامي مقارنة بقانون الاحوال الشخصية المعمول بها في قطاع غزة"، (رسالة ماجستير)، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين

احمد، سهير (1998) الرعاية المؤسسية البديلة: دراسة اجتماعية لقرية الاكفال sos الاردنية في عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، عمان.

أندرسون، جيمس (1998) صنع السياسات العامة، ط1 ترجمة أ.د عامر الكبيسي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن

اندرسون، جيمس، (بدون سنة نشر)، صنع السياسات العامة (ترجمة عامر الكبيسي)، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع

برو، فيليب، (1998)، علم الاجتماع السياسي (ترجمة محمد عرب صاصيلام)، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

الجابر، سلطان احمد، 2016، " الإمارات العربية المتحدة "، المجلس الوطني للاعلام، ابو ظبي، الإمارات العربية المتحدة

الجابر، سلطان احمد، 2016، " الإمارات العربية المتحدة "، المجلس الوطني للاعلام، ابو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

جامعة الدول العربية (1983)

الحسين، احمد مصطفى، (2002)، مدخل لتحليل السياسات العامة، الأردن، المركز العلمي للدراسات السياسية.

دخينات، خديجة (2012)، الوضعية الاجتماعية للأطفال غير الشرعيين في المجتمع الجزائري، رسالة ماجيستير غير منشورة، علم الاجتماع العائلي، الجزائر.

الدستور الإماراتي

دنكان، جان ماري، (1992)، علم السياسة، (ترجمة محمد عرب)، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

رطروط فواز (2007)، الاثار الاجتماعية والفسية لأحتضان الاطفال مجهولو النسب في الاسرة المنجبة للأطفال الشرعيين في الاردن ودور الاختصاصيين الاجتماعيين في مواجهتها، مجلة الطفولة العربية، العدد 31، ص: 8-26

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الشيخ، نوره (2015) دور الأسرة البديلة في رعاية الأطفال مجهولو الوالدين: دراسة حالة محلية جبل أولياء بولاية الخرطوم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، السودان.

علي، أشرف، ومصطفى، سلافة (2017) ألأنامالية وعلاقتها ببعض السمات الشخصية للمراهقين مجهولو النسب بألأسر البديلة، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، عدد 26، جزء 7.

الكردي، مها (1980)، التوافق والتكيف الشخصي والاجتماعي لدى أطفال الملاجئ اللقطاء، المجلة الاجتمعية القومية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، العدد 3-2، المجلد السابع عشر

المجلس الوطني الاتحادي (2018) تم استرجاعه بتاريخ 2018/4/3 من الموقع الالكتروني https://www.almajles.gov.ae

المساعيد، أماني (2017) الرعاية البديلة لمن دون سن الرشد في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في المحاكم الشرعية دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الاردن.

المغازي، ضحى عبد الغفار، (1970)، المواليد غير الشرعيين والمجتمع، ط1، مصر العربية، الثقاهرة.

مفوضية الامم المتحدة لحقوق الإنسان منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف)، (2017)، حماية حقوق الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون، استرجع من الموقع الالكتروني www.undp.org تاريخ الاسترجاع 2017/9/14

ن. دن، ويليام، (2016)، تحليل السياسات العامة، (ترجمة رشا السدحان)، الرياض، معهد الإدارة العامة مركز البحوث.

النعيمي، موزه (2014) الصحية النفسية والقلق والاكتئاب لدى مجهولو النسب في دولة الإمارات العربية المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاردنية، الاردن.

وزارة شؤون مجلس الوزراء، دولة الإمارات العربية المتحدة

وكالة الانباء الامارتية (2012) تم استرجاعها بتاريخ 2018/4/8 من الموقع الالكتروني http://wam.ae/ar/details/1395241238700

ياغي، عبد الفتاح، (2009)، السياسات العامة: النظرية والتطبيق، ابوظبي، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

المراجع الاجنبية ومواقع الانترنت

Carl j. fried rich, man and his government (New York: macgrow-hi, 1963), p.79.

Daniel Lerner, "Social Science: Whence and whither?" in The

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Human Meaning of the Social Science, Daniel Lerner (New York: World publishing, 1959), pp. 13-23.

Ibrahim, M. M., and proctor, R. A., "Incremental Bargemen, Vol.5, N. 5, 1992, p.151.

Irving Louis Horowitz and James E. Katz, Social Science and Public Policy in the United States (New York: Praeger Publishers, 1975), P. 17.

J. H. plumb, The Growth of political Stability in England, 1675-1725 (Baltimore, MD: Penguin Books, 1973), p.12.-

Nagel, Stuart S., point. Pp.391-392.

Richard Rose (ed.), policy making in great Britain (London: mace ian,1969), p.x

Robert eyestone, the threads of public policy: A study in policy leadership (Indianapolis: bobs-merrill, 1971), p/8

Thomas R. Dye, Understanding Public policy (Englewood cliffs. N. prentice – hall. 2nd ….1975), p. I.

https://www.uaecabinet.ae/ar/federal-supreme-council

https://www.uaecabinet.ae/ar/prime-ministers-office

https://www.almajles.gov.ae/Pages/FNCHome.aspx.

https://www.mocd.gov.ae

https://www.cda.gov.ae/ar/pages/default.aspx

https://www.cda.gov.ae/ar/socialcare/childrenandyouth/Pages/embrace_a_child.aspx

https://sssd.shj.ae/Page-1_ar.html?lang=2

http://www.zho.ae/ar/Pages/default.aspx

https://www.mocd.gov.ae

https://www.rcuae.ae

https://www.iacad.gov.ae/ar/Services/Pages/default.aspx

www.manaraa.com

http://beitalkhair.org/content.php?content=210515043717.

https://daralber.ae/ar/about-us.

https://www.dubaicharity.ae/about/

http://www.dc.gov.ae/pls/portal30/PCASES.RPT_INTRODUCTION_SIGNATURE. arg_values=162show? p_arg_names=law_key&p

www.manaraa.com

الملاحق

ملحق (1)

استابة درجة رضا المدراء والمسؤولين في مؤسسات احتضان الاطفال في الإمارات العربية المتحدة عن توحيد التشريعات والقوانين بصورتها النهائية

أختي الفاضلة / اخي الفاضل .....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،، ام بعد

تقوم الباحثة بعمل دراسة بعنوان **"تحليل وتقييم سياسية احتضان الاطفال في الإمارات العربية المتحدة - دراسة ميدانية"** كمتطلب لنيل درجة الماجستير، لذا أضع بين أيديكم هذه الاستبانة للإجابة على فقراتها وتهدف هذه الاستباة للوقوف على **درجة رضا المدراء والمسؤولين في مؤسسات احتضان الاطفال في الإمارات العربية المتحدة عن توحيد التشريعات والقوانين** وكونكم من المدراء والمسؤولين في هذه المؤسسات، أرجو التكرم بوضع إشارة (×) في الخانة التي ترونها مناسبة وتعبر عن رأيكم، مع العلم بأن جميع العلومات التي ستم جمعها لن تستخدم إلا لليحث العلمي، وستكون طيَّ الكتمان، راجياً من الله عز وجل توخي الدقة عند اختياركم، وذلك للخروج بمعلومات لها قيمة عن موضوع البحث.

الباحثة

أولاً: المعلومات الديمغرافية

الجنس: ☐ ذكر ☐ انثى

المستوى العلمي: ☐ دون البكالوريوس ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا

سنوات الخبرة في العمل الاداري: ☐ اقل من 5 سنوات ☐ من 5-10 سنوات ☐ اكثر من 10 سنوات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: محاور الاستبيان: يرجى الاجابة على الاسئلة ادناه الرجاء بوضع إشارة × في المكان المناسب والتي تعبر عن رايك:

الرقم	البند	موافق تماما	موافق نوعا ما	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
1	صياغة التعليمات واضحة وسهل					
2	عالجة التعليمات الجديدة الثغرات التي كانت موجودة بالتعليمات القديمة					
3	ساهمت التعليمات بتقليل الاجراءات					
4	ساعدة التعليمات على تسريع الاجراءات					
5	ساهمت عملية توحيد التعلمات على توحيد الوثائق المطلوبة					
6	عملية توحيد التعليمات ساهمت في توحيد الاجراءات في المراكز المختلفة					
7	ساهمت التعليمات على تسهيل عملية متابعة الاطفال المحتضنين					
9	ساهمت التعليمات على تحديد الاسر المحتضنة بدقة					
10	قللت التعلميات عدد الموظفين المتعاملين في المعاملة					
11	ساهمت التعليمات على تفهم ظروف واحتياجات متلقي الخدمة					
12	ساهمت التعليمات على الاجابة على كافة استفسارات بسرعة وفاعلية					
13	قللت التعليمات من التعقيد في الاجراءات والمعاملات					
14	ساهمت التعليمات على تحيد النماذج المطلوبة لانجاز المعاملة بوضوح وسهولة					
15	هناك سهولة في الوصول الى المعلومات المتعلقة بالخدمات التي تقدمها الادارة					
16	يتم تحديث الموقع الالكتروني بالمعلومات المستجدة بشكل مستمر					
17	التعليمات المتوفرة حول اجراءات الخدمة دقيقة وشاملة					
18	يوجد وضوح بالتعليمات حول المسؤوليات ضمن اجراءات انجاز الخدمة					
19	تتوفر التعليمات المعلومات حول الشركاء المعنيين بإنجاز الخدمة					
20	ساهمت التعليمات على حماية حقوق الاطفال					
21	ساهمت التعليمات على حماية حقوق الاسر المحتضنة					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (2)

درجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة بصورتها النهائية

أختي الفاضلة / اخي الفاضل .....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،، ام بعد

تقوم الباحثة بعمل دراسة بعنوان **"تحليل وتقييم سياسية احتضان الاطفال في الإمارات العربية المتحدة - دراسة ميدانية"** كمتطلب لنيل درجة الماجستير، لذا أضع بين أيديكم هذه الاستبانة للإجابة على فقراتها وتهدف هذه الاستباة للوقوف على **درجة رضا الاسر المحتضنة عن سياسة احتضان الاطفال والاجراءات المتبعة في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل الانظمة والتعليمات الجديدة** وكونكم من الاسر المحتضنة، أرجو التكرم بوضع إشارة (×) في الخانة التي ترونها مناسبة وتعبر عن رأيكم، مع العلم بأن جميع العلومات التي ستم جمعها لن تستخدم إلا لليحث العلمي، وستكون طيَّ الكتمان، راجياً من الله عز وجل توخي الدقة عند اختياركم، وذلك للخروج بمعلومات لها قيمة عن موضوع البحث.

الباحثة

أولاً: المعلومات الديمغرافية:

الجنس: ☐ ذكر ☐ انثى

المستوى للعائلة المحتضنة: ☐ دون البكالوريوس ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا

مستوى الدخل: ☐ منخفض ☐ متوسط ☐ مرتفع

طبيعة العائلة: ☐ امارتية ☐ مقيم من دولة عربية ☐ مقيم من دولة غير عربية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: محاور الاستبيان: يرجى الاجابة على الاسئلة ادناه الرجاء بوضع إشارة × في المكان المناسب والتي تعبر عن رايك:

المحور الاول: مكان الحصول على الخدمة – بيئة تقديم الخدمة						
الرقم	البند	راضي تماما	راضي نوعا ما	محايد	غير راضي	غير راضي تماما
1	هنالك سهولة في معرفة دور ايواء الاطفال					
2	هنالك سهولة في الوصول الى مقدمي الخدمة					
3	هنالك تنوع بقنوات الاستفسار عن الاجراءات					
4	مستوى توفر لوحات ارشادية ونشرات					
5	مستوى توفر اماكن استقبال وجلوس					
6	مستوى توفر مرافق صحية وخدمات مساندة					
7	مستوى ساعات الاستقبال واضحة ومعلنة					
9	مستوى امكانية الحصول على الخدمة ضمن نظاق منطقة السكن – الانتشار الجغرافي					
10	مستوى توفر دليل اجراءات الحصول على الخدمة					
11	مستوى توفر نماذج لازمة للخدمة المقدمة					
12	درجة وضوح وسهولة النماذج					
المحور الثاني: اسلوب تعامل الموظفين						
الرقم	البند	راضي تماما	راضي نوعا ما	محايد	غير راضي	غير راضي تماما
13	مستوى تواجد الموظفين بأماكن عملهم					
14	مستوى الوصول الى المسؤول سهل ودون عقبات					
15	مستوى اهتمام المسؤول بالملاحظات والاستفسارات					
16	يتعامل الموظفين باسلوب لطيف ومهنية عالية					
17	مستوى حسن مظهر الموظفين واللباقة بالتعامل					
18	عدد الموظفين كافي لتقديم الخدمة ضمن الزمن المطلوب (تناسب عدد الموظفين مع عدد المراجعين)					
19	مستوى إلمام الموظف بعمله وفهمه لمتطلبات تقديم الخدمة (المهارة والمعرفة)					
20	مستوى سرعة استجابة الموظفين (الزمن المستغرق للانتظار لحين تقديم الخدمة)					
21	مستوى التعامل بروح الفريق الواحد من قبل كافة الموظفين					
22	مستوى تفهم الموظف ظروف واحتياجات متلقي الخدمة					
23	يستجيب الموظفون للاستفسارات بسرعة وفعالية					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور الثالث: تقديم الخدمة والاجرائات - الجودة والنوعية والقيمة						
الرقم	البند	راضي تماما	راضي نوعا ما	محايد	غير راضي	غير راضي تماما
24	مستوى وضوح ومنطقية الوثائق المطلوبة لانجاز المعاملة					
25	تتلائم الرسوم مع الخدمة المقدمة					
26	مستوى الخطوات اللازمة لانجاز المعاملة مناسبة وغير معقدة					
27	يتم تقديم الخدمة ضمن الزمن المخصص لانجاز المعاملة					
28	يتم تقديم الخدمة بشكل مطابق للوحات الإرشادية وحسب الاجرائات المعلنة					
29	مستوى إمكانية الحصول على الخدمة من موقع واحد دون الحاجة إلى جهات أخرى					
30	مستوى مدى توفير الخدمات عبر الموقع الالكتروني					
31	مستوى توفير الموقع الالكتروني للمعلومات اللازمة بخصوص الخدمة من وثائق مطلوبة, الوقت المطلوب					
32	مستوى توفر الخدمات الالكترونية المقدمة الوقت والجهد على المراجع					
33	مستوى توفر المواد العالمية والتثقيفية على الموقع الالكتروني.					
34	مستوى رضاك عن جودة الخدمات المقدمة في الادارة					
35	مستوى توفر المواد الاعلامية والتثقيفية على الموقع الالكتروني					
36	مستوى المعلومات التي يتم نشرها سهلة الفهم وتراعي التنوع الثقافي والاجتماعي					
37	تلبي الخدمة المقدمة احتياجات متلقي الخدمة					
38	يوجد في الادارة لوحات وارشادات واضحة ومكتوبة ومعلنة تبين اجراءات الحصول على الخدمة					
39	النماذج المطلوبة لانجاز المعاملة واضحة وسهلة					

المحور الثالث: تقديم الخدمة والاجرائات - امكانية وسهولة الوصول للمعلومات						
الرقم	البند	راضي تماما	راضي نوعا ما	محايد	غير راضي	غير راضي تماما
40	هناك سهولة في الوصول الى المعلومات المتعلقة بالخدمات التي تقدمها الادارة					
41	عدد اماكن توفر المعلومات كافية وشاملة					
42	توفر معلومات كافية عن الخدمات التي تقدمها الادارة وطرق الحصول على الخدمة (هاتف، موقع الكتروني،...					
43	يتم تحديث المعلومات المتعلقة بالخدمات بشكل مستمر					
44	يتم تحديث الموقع الالكتروني بالمعلومات المستجدة بشكل مستمر					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

45	المعلومات التي يتم نشرها سهلة الفهم وتراعي التنوع الثقافي والاجتماعي					
المحور الرابع: تقديم الخدمة والاجرائات - شفافية متطلبات واجراءات الخدمة						
الرقم	**البند**	**راضي تماما**	**راضي نوعا ما**	**محايد**	**غير راضي**	**غير راضي تماما**
46	المعلومات المتوفرة حول اجراءات الخدمة دقيقة وشاملة					
47	متطلبات واجراءات تقديم الخدمة واضحة ومفصلة					
48	يوجد وضوح بالمسؤوليات ضمن اجراءات انجاز الخدمة					
49	تتوفر معلومات حول الشركاء المعنيين بإنجاز الخدمة					
50	تتوفر معلومات حول الرسوم اللازمة لانجاز الخدمة					
المحور الخامس: القواين والتعليمات						
الرقم	**البند**	**راضي تماما**	**راضي نوعا ما**	**محايد**	**غير راضي**	**غير راضي تماما**
51	القوانين والتعليمات واضحة وسهلة					
52	تساعد التعليمات على تسريع العملية					
53	الانظمة والتعليمات واضحة ودقيقة					
54	ساعدت التعليمات الجديدة على تسهيل المعاملات					
55	ساعدت التعليمات الجديدة على تسريع المعاملة					
56	ساهمت التعليمات على حماية حقوق الاطفال					
57	التعليمات سهلت من إجراءات إصدار الأوراق					

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق (3)

Social Sciences Research Ethics Committee
-Approval-

Proposal number: *ERS_2018_5740*

Title of Project: تحليل وتقييم سياسية احتضان الاطفال في الامارات العربية المتحدة (دراسة ميدانية)

PI: Amel Al Zarouni

Co-PI:

The above proposal has been reviewed by:

☒ one member of the Social Sciences REC
☐ two members of the *Social Sciences REC*

And the decision is:

☒ Favourable
☐ Favourable with Additional Conditions
☐ Provisional Opinion
☐ Unfavourable Opinion
☐ No Opinion (Proportionate Review* only)

Reason:

After evaluating this proposal, we see no major ethical concerns. Therefore, the proposal is approved for one year.

Please ensure that you indicate to research participants that your study has received ethical approval from UAE University by referring to the proposal number.

Name (Chair or designee): Clara Morgan

Clara Morgan

Signature

April 8, 2018
Date

جامعة الإمارات العربية المتحدة
United Arab Emirates University
UAEU
Shireen M Wellard
UAEU Libraries
DigitizationDepatment
United Arab Emirates

Digitally signed by Shrieen
DN: cn=Shrieen, o=UAEU, ou=Libraries Deanship, email=shrieen@uaeu.ac.ae, c=AE
Date: 2019.08.28 09:59:22 +04'00'

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com